



# تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"

صندوق النقد العربي

أبريل 2018

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الاداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من المصادر الرسمية الأخرى في الدول العربية.

## تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي واتجاهات الأسعار، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل المستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي  
المدير العام رئيس مجلس الإدارة  
صندوق النقد العربي

شهد **الاقتصاد العالمي** تعافياً واسع النطاق عام 2017 شمل ثلثي دول العام نتيجة عدد من العوامل الدافعة للنمو. كما سجلت التجارة الدولية تحسناً نسبياً نتيجة أثر الزيادة في الاستثمار والصادرات. في أسواق النفط الدولية اتجهت الأسعار العالمية نحو الارتفاع نتيجة الزيادة في الطلب على النفط مع تحسن النشاط الاقتصادي العالمي والتباطؤ النسبي في الزيادة في مستويات المعروض. رغم تحسن حالة الاقتصاد العالمي، تراجع **معدل نمو الدول العربية** إلى 1.3 في المائة عام 2017 نزولاً من نحو 2 في المائة عام 2016 بما يعكس انخفاض معدل النمو في الدول العربية المصدر للنفط في ظل تراجع كميات الإنتاج النفطي. في المقابل، ساهم الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الدول المستوردة للنفط في دعم معدل نمو الدول العربية كمجموعة. يتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 2.2 في المائة عام 2018 و 2.9 في المائة مستقيماً من تواصل الانفاق الرأسمالي على مشاريع التنويع الاقتصادي، والزيادة المتوقعة في الطلب الخارجي، والتعافي النسبي المتوقع لنتائج القطاعات النفطية بنهاية أفق التوقع.

ارتفع **معدل التضخم** على مستوى الدول العربية ليصل إلى 13.1 في المائة خلال عام 2017 نتيجة الضغوط التضخمية الناتجة عن اتجاه الدول العربية إلى إصلاح نظم الدعم وزيادة مستويات الضرائب ورفع رسوم الخدمات الحكومية لتحقيق الانضباط المالي، فيما خفف تباطؤ النمو الاقتصادي من حدة هذه الضغوط التضخمية في بعض البلدان. من المتوقع تراجع معدل التضخم إلى 9 في المائة و 8 في المائة خلال عامي 2018 و 2019 بما يعكس التأثير المتوقع لتشدد السياسة النقدية سواء في ظل الرفع المرتقب لأسعار الفائدة الأمريكية أو لاحتواء الضغوط التضخمية التي شهدها بعض الدول العربية خلال العامين الماضيين. فيما سينتج عن اتجاه بعض الدول إلى تطبيق ضرائب جديدة وارتفاع معدلات التضخم في بعض البلدان. تراجع معدل نمو **السيولة المحلية** على مستوى الدول العربية كمجموعة إلى 7.6 في المائة خلال عام 2017 متأثراً بتباطؤ مستويات الطلب الكلي في عدد من الدول. من المتوقع خلال عامي 2018 و 2019 تأثر الأوضاع النقدية برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي وهو ما سيكون له انعكاسات على تكلفة التمويل الداخلي والخارجي وإدارة السياسة النقدية في البلدان العربية.

على صعيد **الأوضاع المالية**، أدى الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط، وتواصل زخم الإصلاح المالي في الدول العربية إلى انخفاض نسبة عجز الموازنة المجمعة للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 10.5 في المائة عام 2016 إلى 6.4 في المائة في عام 2017. من المتوقع استمرار انخفاض مستوى العجز إلى 5.6 في المائة خلال عام 2018 و 2019.

فيما يتعلق **بالأوضاع الخارجية**، يتوقع أن ينعكس ارتفاع أسعار النفط العالمية، وزيادة الصادرات من السلع تامة الصنع والمعادن وتحسن المتحصلات من السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، إيجاباً على أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة. فمن المتوقع خلال عام 2018 أن يتحول العجز المسجل في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة إلى فائض قدره 16.5 مليار دولار يمثل نحو 0.6 من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

## "آفاق الاقتصاد العربي"

أبريل 2018

### أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

- 4 ..... اتجاهات النمو العالمي
- 5 ..... أسواق السلع الأساسية
- 6 ..... أسعار الفائدة والصرف
- 7 ..... التجارة الدولية
- 7 ..... المخاطر الاقتصادية
- 8 ..... الافتراضات الرئيسية

### ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2018 و 2019

- 10 ..... النمو الاقتصادي
- 29 ..... اتجاهات تطور الأسعار المحلية
- 35 ..... التطورات النقدية والمصرفية
- 47 ..... التطورات المالية
- 66 ..... القطاع الخارجي

### ثالثاً: الملاحق الإحصائية

- 73 ..... النمو الاقتصادي
- 74 ..... معدل التضخم
- 75 ..... معدل نمو السيولة المحلية
- 76 ..... رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي
- 77 ..... رصيد ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي

## أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

شهد الاقتصاد العالمي تعافياً واسع النطاق في عام 2017 حيث ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي في ثلثي دول العالم مدفوعاً بتحسين أنشطة الاستثمار والتجارة، وحزم السياسات التيسيرية، وتعزز مستويات الثقة، والأوضاع المواتية للأسواق المالية، وانحسار دورة تراجع أسعار السلع الأساسية. تراوحت تقديرات المنظمات الدولية للنمو المحقق عام 2017 ما بين 3 إلى 3.7 في المائة، بما يعد أعلى معدل نمو مسجل للاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية. جاءت معظم مكاسب النمو كنتيجة لارتفاع معدل نمو عدد من الاقتصادات المتقدمة، ودول شرق وجنوب آسيا، إضافة إلى خروج بعض دول العالم من حالة الركود التي شهدتها عام 2016. من المتوقع استمرار هذا التعافي خلال عامي 2018 و2019 لا سيما في ضوء الأثر الإيجابي المتوقع للتخفيضات الضريبية التي أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية على أنشطة التجارة والاستثمار في البلدان المتقدمة. رغم تحسن آفاق النمو في الأجل القصير، لا يزال النمو طويل الأجل يواجه بمخاطر نظراً لتباطؤ معدلات نمو الانفاق الرأسمالي والإنتاجية، وتراكم مواطن الهشاشة المالية، واستمرار التحديات التي تواجه الدول المصدرة للسلع الأساسية. في ظل التلاشي النسبي للأثار الناتجة عن حدوث الأزمة المالية العالمية، وصدمة تراجع أسعار السلع الأساسية على مستويات الطلب الكلي، بات هناك مجالاً أمام صناعات السياسات للتركيز بشكل أكبر على تبني عدد من الإصلاحات لتجاوز الاختناقات التي تقف أمام الوصول إلى النمو الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يستلزم التركيز بشكل أكبر على تنفيذ إصلاحات هيكلية ومؤسسية، وسياسات داعمة لتراكم رأس المال المادي والبشري لاسيما في البلدان النامية.

### اتجاهات النمو العالمي

حيث ستدعم الأوضاع المالية المواتية في هذه البلدان أنشطة الاستثمار والصادرات وتعزز مستويات الثقة.

من جانب آخر، من المتوقع تحسن آفاق النمو في الدول النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة لتصل إلى 4.9 في المائة و5.0 في المائة على التوالي خلال عامي 2018 و2019 ووسط تباين متوقع للأداء الاقتصادي ما بين دول المجموعة حيث يتوقع تحقيق بلدان آسيا الصاعدة والنامية معدل نمو يقدر بنحو 6.5 في المائة تقريباً خلال تلك الفترة لتساهم بذلك بأكثر من نصف الزيادة المتوقعة في معدل النمو العالمي. في المقابل، من المتوقع ارتفاع ونيرة النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى 3.6 في المائة العام الجاري، و3.5 في المائة خلال عام 2019.

في السياق ذاته، توقع البنك الدولي<sup>(3)</sup> تسجيل الاقتصاد العالمي نمواً يقدر بنحو 3.1 في المائة و3.0 في المائة على التوالي خلال أفق التوقع، في ظل تعافي واسع النطاق من المتوقع استمراره خلال العامين المقبلين، ولكن مع بقاء عدد من المخاطر المتوقع أن تؤثر على النمو متوسط وطويل الأجل.

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي<sup>(1)</sup> إلى نمو الاقتصاد العالمي بنحو 3.7 في المائة في عام 2017 مع تحسن أكبر من المتوقع للنشاط الاقتصادي في عدد من الدول الآسيوية والأوروبية. قام الصندوق برفع توقعاته لمعدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عامي 2018 و2019، إلى 3.9 في المائة بما يعكس التوقعات باستمرار زخم النمو العالمي والتأثير قصير الأجل للتخفيضات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(2)</sup> على الاستثمار، والتجارة الخارجية، وأسواق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من شركائها التجاريين وخاصة كندا والمكسيك، وهو ما يعزى إليه نصف التعديل التراكمي لتنبؤات معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العامين المقبلين.

من المتوقع أن تساهم الدول المتقدمة بجانب كبير من الزيادة المتوقعة للنمو الاقتصادي خلال العامين المقبلين في ظل التقديرات بارتفاع معدل نمو دول المجموعة إلى 2.3 في المائة عام 2018 و2.2 في المائة عام 2019.

<sup>1</sup> International Monetary Fund, (2018). "World Economic Outlook Update", Jan.

<sup>2</sup> أقرت الولايات المتحدة الأمريكية بنهاية عام 2017 قانوناً بخفض الضرائب على أرباح الشركات يشمل تخفيضات ضريبية بقيمة 1.3 تريليون دولار في ظل خفض نسبة الضريبة المقررة على أرباح الشركات من 35 في المائة إلى 20 في المائة.

<sup>3</sup> World Bank Group, (2018). "Broad-Based Upturn but for How Long?", Jan.

2016 مستفيداً من ارتفاع متزامن للنشاط الاقتصادي في عدة بلدان. من المتوقع أن يستقر معدل نمو الاقتصاد العالمي عند 3.6 في المائة في عام 2018، وارتفاعه إلى 3.7 في المائة خلال عام 2019. في هذا السياق، ترى المنظمة أن آفاق النمو في المدى المتوسط والطويل تواجه بتحديات ترتبط باحتمالات تراكم المخاطر المالية لا سيما في ظل ارتفاع مستوى مديونية قطاع الشركات والقطاع العائلي.

### أسواق السلع الأساسية

تشير تقديرات أوبك إلى أن الطلب على النفط قد سجل نمواً بنحو 1.62 مليون برميل يومياً خلال عام 2017<sup>(6)</sup> ليصل إلى 97.04 مليون برميل يومياً بما يعكس نمو اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين وأوروبا. من المتوقع أن تواصل مستويات الطلب العالمي على النفط ارتفاعها بنحو 1.60 مليون برميل يومياً عام 2018 ليصل إجمالي الطلب العالمي إلى 98.63 مليون برميل يومياً. من جانب آخر، تشير التقديرات إلى زيادة المعروض من النفط من خارج دول أوبك عام 2017 لتصل إلى 57.86 مليون برميل يومياً، فيما تتوقع منظمة الأوبك ارتفاع المعروض من خارج دول المنظمة إلى 59.53 مليون برميل يومياً العام الجاري بما يعكس زيادة الإنتاج المتوقعة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والبرازيل.

كمحصلة للتطورات في أسواق النفط، بلغ إنتاج النفط من دول الأعضاء في منظمة الأوبك 32.9 مليون برميل يومياً خلال عام 2017 بزيادة 0.6 مليون برميل مقارنة بعام 2016. من المتوقع انخفاض الطلب على خام الأوبك بنحو 0.2 مليون برميل يومياً خلال عام 2018 ليلبغ 32.6 مليون برميل يومياً. استناداً إلى ما سبق، سجلت سلة خامات أوبك ارتفاعاً بنسبة 28.6 في المائة خلال عام 2017 لتصل إلى 52.43 دولاراً للبرميل بزيادة بلغت 11.67 دولاراً للبرميل مقارنة بالمستوى المسجل عام 2016 (كان تقرير آفاق الاقتصاد العربي إصدار سبتمبر 2017 قد توقع أن تصل أسعار النفط إلى 52 دولاراً للبرميل عام 2017). جاء ذلك بدعم من ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي، وزيادة الطلب على النفط. إضافة إلى تأثير الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين منتجي النفط الرئيسيين داخل وخارج منظمة الأوبك لتعديل كميات الإنتاج بواقع 1.8 مليون برميل بداية من شهر يناير عام 2017 وحتى نهاية عام 2018 بهدف استعادة سوق النفط العالمية لتوازنها. كذلك واصلت الأسعار ارتفاعها خلال الفترة المنقضية من العام الجاري لتصل إلى 64.6 دولاراً للبرميل بزيادة بلغت نسبتها 23.2 في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة نهاية عام 2017، بما يشكل أعلى مستوى لأسعار النفط منذ عام 2015.

توقع البنك الدولي استقرار النمو في البلدان المتقدمة عند مستوى 2.2 في المائة العام الحالي بدعم من السياسة المالية التوسعية في عدد من بلدان المجموعة لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. رغم ذلك من المتوقع ضعف وتيرة نمو مجموعة الدول المتقدمة العام المقبل حيث يتوقع انخفاض معدل النمو إلى 1.9 في المائة على ضوء ظهور محتمل للضغوطات في أسواق العمل مع تراجع البطالة، وبدء عودة المسارات التقليدية للسياسة النقدية بما قد يؤثر على آفاق النمو الاقتصادي المتأثرة بالأساس بتراجع معدلات نمو الانتاجية وشيخوخة السكان.

في المقابل، توقع البنك الدولي تسارع نمو مجموعة البلدان النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة إلى 4.5 و4.7 في المائة خلال عامي 2018 و2019 في ظل انحسار التأثير السلبي لدورة تراجع أسعار السلع الأساسية على مستويات الطلب الكلي وهو ما سيرفع توقعات النمو الاقتصادي لبلدان المجموعة المصدرة للسلع الأساسية خلال عامي 2018 و2019 إلى 2.7 و3.1 في المائة على التوالي. كذلك من المتوقع استمرار النمو القوي لدول المجموعة المستوردة للنفط عند 5.7 في المائة حيث يتوقع أن يُخفف النشاط الاقتصادي القوي لبعض دول المجموعة من تأثير الانخفاض التدريجي المتوقع لمعدل نمو الاقتصاد الصيني خلال تلك الفترة.

تشير تقديرات الأمم المتحدة<sup>(4)</sup> إلى أن معدل نمو الاقتصاد العالمي البالغ 3 في المائة عام 2017 هو الأعلى منذ عام 2011. جاء هذا النمو كنتيجة لتحسن مؤشرات أسواق العمل في عدد كبير من الدول، والمكاسب التي حققها النشاط الاقتصادي في ثلثي دول العالم. سُجلت معظم مكاسب النمو في الاقتصادات المتقدمة ودول شرق وجنوب آسيا، فيما عزز خروج بعض دول العالم من حالة الركود التي عرفتتها عام 2016 من معدل النمو خلال عام 2017 وهو ما يُعزى إليه ثلث إجمالي النمو المُقدر خلال ذلك العام.

من جهة أخرى، ساهم الانتعاش النسبي للاستثمارات الإنتاجية في تسارع معدل النمو خلال العام الماضي حيث يعتبر مسؤولاً عن 60 في المائة من إجمالي النمو المحقق خلال العام. بيد أن هناك احتمالات لتأثر الاستثمارات الإنتاجية خلال العامين المقبلين بجوانب عدم اليقين الخاصة بالتجارة الدولية، والتأثير المحتمل لعودة السياسة النقدية لمساراتها التقليدية في بعض الدول المتقدمة، وبتراكم مواطن الهشاشة المالية.

من جانبها، أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>(5)</sup> إلى أن الاقتصاد العالمي شهد نمواً بنحو 3.6 في المائة عام 2017 مقارنة بنحو 3.1 في المائة عام

<sup>4</sup> United Nations, (2018). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

<sup>5</sup> OECD, (2017). "Global Economic Outlook: The Policy Challenge: Catalyze the Private Sector for Stronger and More Inclusive Growth" Nov.

<sup>6</sup> OPEC, (2018). "Monthly Oil Market Report", March.

بين 1.50-1.75 في المائة، بما يمثل الرفع الأول خلال عام 2018، والسادس منذ بدء المسار التدريجي لتشديد السياسة النقدية منذ نهاية عام 2015. وفقاً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من المتوقع أن يشهد عام 2018 ثلاث جولات لرفع الفائدة مقارنة بأربع جولات متوقعة في السابق. أما في عام 2019، يتوقع الفيدرالي الأمريكي ثلاث جولات أخرى لرفع الفائدة مقارنة بجولتين متوقعتين في السابق وهو ما يعكس الضغوط التضخمية المحتملة جراء الزيادة في مستويات الانفاق العام والأثر الناتج عن التخفيضات الضريبية التي تم إقرارها.

عزز التحسن في أسواق العمل وانخفاض معدل البطالة إلى مستوى قياسي بلغ نحو 4 في المائة، وارتفاع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية من اتجاه المجلس إلى الرفع التدريجي للفائدة رغم استمرار بقاء التضخم دون المستويات المستهدفة (2 في المائة). بناء عليه، سيستمر المجلس في مراقبة أوضاع سوق العمل عن كثب خلال عام 2018 حيث من المتوقع استمرار تراجع معدل البطالة إلى ما دون مستوى الأربعة بالمائة. من جانب آخر يتوقع أن تؤدي التخفيضات الضريبية التي تم إقرارها إلى تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي وتنامي الضغوط في أسواق العمل وهو ما قد يساعد على تواصل ارتفاع تضخم الأجور. استناداً إليه، من المتوقع وفق بيانات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي استمرار سياسة الرفع التدريجي للفائدة الأمريكية خلال عامي 2018 و2019. يشار إلى أن المسار التدريجي لرفع أسعار الفائدة الأمريكية قد أكدته كذلك الرئيس الجديد لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في خطابه الأول أمام الكونجرس الأمريكي في ظل التوقعات بتواصل النمو الاقتصادي القوي الذي تعززته الآن سياسة مالية أصبحت أكثر تحفيزاً، وهو ما يتوقع على ضوء ارتفاع التضخم ليستقر حول هدف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عند نسبة 2 في المائة في المدى المتوسط.

من جهته، قرر البنك المركزي الأوروبي، بنهاية العام الماضي الإبقاء على معدلات الفائدة في منطقة اليورو عند مستوى صفري، ولكن مع تخفيض في حجم برنامج شراء السندات إلى 30 مليار يورو بداية من شهر يناير 2018 وحتى نهاية سبتمبر 2018، في إشارة من البنك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة في ظل البيانات التي توضح ارتفاع النمو في منطقة اليورو من 1.8 في المائة عام 2016 إلى 2.4 في المائة عام 2017. أكد البنك المركزي عزمه الإبقاء على برنامج شراء الأصول إلى حين تعزز آفاق النمو. من المتوقع أن يشهد التضخم في منطقة اليورو بعض الارتفاع على ضوء التحسن المرتقب في سوق العمل خلال الفترة المقبلة.

أبقى بنك اليابان المركزي على سياسته النقدية دون تغيير مع بداية عام 2018، ومن ثم تعهده بإبقاء أسعار الفائدة قصيرة الأجل عند سالب 0.100 في المائة، وعائدات السندات آجال عشر سنوات حول الصفر مع استمرار

استناداً لما سبق، وعلى ضوء التحسن المسجل في مستويات الطلب على النفط، يتضح أن توازن سوق النفط العالمية في عام 2018 بات يتوقف بشكل أكبر على جانب العرض. في هذا السياق من المتوقع أن تحفز الأسعار المرتفعة الزيادة في الإنتاج من النفط الصخري لاسيما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، الذي من المتوقع أن يرتفع إلى 10.6 مليون برميل بما يمثل أعلى مستوى للإنتاج منذ عام 1970 مقارنة بنحو 9.3 مليون برميل للإنتاج المسجل العام الماضي<sup>(7)</sup>.

من شأن هذه الزيادة أن تُبقي على احتمالات استقرار فائض المخزونات النفطية فوق متوسطه المسجل خلال خمس سنوات، الأمر الذي من المتوقع أن يُفيد إلى حد ما من الاتجاه الصعودي لمستويات الأسعار العالمية للنفط خلال عامي 2018 و2019. في هذا الصدد، يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع أسعار النفط العام الجاري إلى 60 دولاراً للبرميل ثم انخفاضها إلى مستوى 56.4 دولاراً العام المقبل. بينما يتوقع البنك الدولي أن يصل متوسط سعر برميل النفط إلى 58 و59 دولاراً للبرميل خلال عامي 2018 و2019 على التوالي. يُشار إلى أن أسواق النفط تشهد منذ عام 2014 ارتفاعاً شديداً في مستوى التقلبات السعرية يؤثر على دقة التوقعات وتنبأين على إثره بشكل كبير المسارات المستقبلية لتوقعات الأسعار ما بين جهة وأخرى. تعكس هذه التقلبات التغييرات في أساسيات السوق، والاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، والتطورات في سعر الدولار، وتعاملات أسواق العقود الآجلة.

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، شهدت أسعار المعادن تحسناً قوياً عام 2017 حيث ارتفعت بنسبة 22 في المائة بما يعكس زيادة الطلب، وانخفاض مستوى المخزونات، إضافة إلى اتجاه الصين لخفض مستويات الفائض من الإنتاج لتقليل التلوث. من المتوقع أن تواصل أسعار هذه السلع الصعود خلال عامي 2018 و2019، في المقابل استقرت أسعار السلع الغذائية خلال عام 2017 بفعل زيادة مستويات المعروض نتيجة الظروف الجوية المواتية، وانخفاض الطلب على عدد من المحاصيل الزراعية التي تستخدم لإنتاج الوقود الحيوي في ظل الأسعار الملائمة لمنتجات الوقود الأحفوري<sup>(8)</sup>.

### أسعار الفائدة والصرف

شهد عام 2017 قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإجراء ثلاثة جولات لرفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس لكل منها. كذلك أقر المجلس في اجتماعه المنعقد خلال شهر مارس من العام الجاري رفع الفائدة الأمريكية بواقع 25 نقطة أساس لتصل إلى ما يتراوح

<sup>7</sup> EIA, (2018). "Short-Term Energy Outlook (STEO)", Feb.

<sup>8</sup> World Bank Group, (2018). "Global Economic Prospects: Broad-Based Upturn, But for How Long?", Jan.



## المخاطر الاقتصادية

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة يتمثل أهمها في:

### - تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تبقى تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة خفض الفقر أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي على ضوء عدم توزع ثمار النمو بشكل متوازن لا سيما في ظل تراجع متوسط دخل الفرد في أربعة أقاليم جغرافية تضم البلدان النامية عام 2016. إضافة إلى وجود نحو 275 مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع في وسط وجنوب وغرب أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي. يستوجب هذا الأمر تبني سياسات وإصلاحات هيكلية موفرة لفرص العمل وخفضة للفقر. وإذا لم يتم تبني مثل هذه السياسات، فإن تحدي الفقر سوف يتفاقم خاصة في القارة الأفريقية التي يتوقع أن يعيش ربع سكانها في فقر مدقع عام 2030<sup>(12)</sup>.

### - انخفاض معدل نمو الناتج الممكن الوصول إليه

لا زال انخفاض معدل نمو الناتج الممكن الوصول إليه - معدل النمو الممكن تحقيقه في حالة التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية- يضغط على آفاق النمو العالمي. في هذا السياق، تشير الأمم المتحدة إلى أن معدل نمو الناتج الممكن الوصول إليه انخفض إلى 2.5 في المائة خلال الفترة (2013 - 2017)، وهو ما يقل بنحو 0.9 نقطة مئوية مقارنة بمتوسطه المسجل في السنوات العشر الماضية. في البلدان النامية ينخفض هذا المعدل بشكل كبير دون اتجاهاته التاريخية السابقة. يُعزى نصف هذا التباطؤ إلى ضعف مستويات التراكم الرأسمالي، فيما يُعزى النصف الآخر إلى تراجع الانتاجية نتيجة ظاهرة شيخوخة السكان في الدول المتقدمة وتباطؤ نمو نشاط الابتكارات عالمياً.

### - تراكم المخاطر المالية

أدت الفترة الطويلة الماضية التي اتسمت بتوافر السيولة وانخفاض كلفة الاقتراض إلى تراكم مواطن الهشاشة المالية والارتفاع المفرط في أسعار بعض الأصول وتزايد مديونيات القطاع العائلي والشركات التي فاقت مستوى 100 من الناتج في (26) دولة وفق بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. من شأن تراكم المخاطر المالية أن يؤدي إلى تصحيح واسع النطاق في أسعار الأصول بما قد ينعكس على آفاق النمو. في هذا الصدد، شهدت الأسواق المالية الأمريكية حركة تصحيح لأسعار الأسهم في بداية فبراير من عام 2018 مع فقدان مؤشر داو جونز لنحو 500 نقطة ليسجل أسوأ أداء أسبوعي منذ أكتوبر من عام 2008 وسط توقعات أن حركة التصحيح السعري لم تصل بعد إلى ذروتها (مرحلة القاع) في ظل استمرار المنافسة بين عوائد الأسهم والسندات.

برنامج شراء السندات الحكومية عند مستوى 80 تريليون ين (722 مليار دولار)، إلا أن البنك أعرب عن تفاؤله فيما يتعلق بتوقعات التضخم وسط توقعات بتعافي النشاط الاقتصادي وهو ما سيدفع الأسعار للتحرك تدريجياً نحو المستوى المستهدف (2 في المائة).

كما أبقى بنك إنجلترا المركزي على سعر الفائدة دون تغيير عند مستوى 0.500 نقطة مئوية بنهاية العام الماضي معرباً عن توقعاته بأن يسهم التقدم المُحقق على صعيد محادثات انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، في تعزيز الثقة في الاقتصاد. من المتوقع استمرار تحسن النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة خلال عامي 2018 و2019 بدعم متواضع من الأوضاع المالية، وهو ما قد يستلزم رفعاً تدريجياً لأسعار الفائدة.

رغم تباين توجهات أسعار الفائدة ومسارات النمو الاقتصادي ما بين الاقتصادات المتقدمة، لم يستطع الدولار الأمريكي أن يواصل مكاسبه المحققة أمام العملات الأخرى خلال عام 2017 مسجلاً أسوأ أداء له مقابل عدد من العملات الرئيسية من بينها اليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني خلال أربع عشرة عاماً في ضوء تحسن اقتصادات عدد منها<sup>(9)</sup>.

## التجارة الدولية

ارتفع معدل نمو حجم التجارة الدولية عام 2017 مسجلاً أعلى مستوى له منذ الازمة المالية العالمية بلغ 3.5 في المائة نتيجة نمو الطلب على الواردات في دول شرق آسيا مع تحسن الطلب الداخلي نتيجة للسياسات التيسيرية. إضافة إلى نمو الطلب على واردات السلع الرأسمالية في الاقتصادات المتقدمة مع ارتفاع أنشطة الاستثمار. رغم ذلك، يُتوقع أن تواجه التجارة الدولية تحديات عامي 2018 و2019 في ظل إعادة التفاوض بشأن عدد من الاتفاقات التجارية ما بين المملكة المتحدة وإيرلندا من جهة، والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. إضافة إلى إعادة تفاوض الولايات المتحدة الأمريكية بشأن اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية<sup>10</sup>. يمكن أن تؤدي الإجراءات الحمائية والحوجز غير التعريفية إلى عرقلة الاستثمار والتجارة عامي 2018 و2019<sup>(11)</sup>.

<sup>9</sup> سجل مؤشر سعر الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى U.S. Dollar Index تراجعاً بنسبة 14 في المائة عام 2017. <sup>10</sup> يشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انسحبت في بداية عام 2017 من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ "TPP"، التي تجمع 12 دولة.

<sup>11</sup> United Nations, (2018). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

<sup>12</sup> United Nations, (2018), Ibid.

### الافتراضات الرئيسية للتقرير (13)

#### معدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية

رغم التحسن المتوقع لمعدل النمو، من غير المنتظر ان يشهد معدل نمو حجم التجارة الدولية ارتفاعاً كبيراً خلال العام الجاري والمقبل في ضوء التحديات التي تواجه عمليات تحرير التبادل التجاري واتفاقات تنمية المبادلات التجارية. بناء عليه، من المتوقع استمرار النمو الضعيف لحجم التجارة الدولية ليبقى بحدود 4.3 في المائة العام الجاري وانخفاضه العام المقبل إلى نحو 4 في المائة. كمحصلة من شأن التحسن المسجل في النمو الاقتصادي العالمي، ولا سيما المحقق في عدد من البلدان الآسيوية التي تمثل أهم شريك تجاري للبلدان العربية -حيث تستقبل نحو 42 في المائة من الصادرات العربية- أن يدعم أفاق النمو في البلدان العربية في المرحلة المقبلة.

#### أسعار النفط

تشير الدلائل في أسواق النفط الدولية إلى التوقعات باتجاه مستويات الطلب على النفط نحو الارتفاع بدعم من النشاط الاقتصادي العالمي في الوقت الذي يتوقع أن تشهد فيه مستويات المعروض النفطي زيادة على ضوء الارتفاع المتوقع للإنتاج من النفط الصخري وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. بناء عليه من المتوقع أن تبقى المخزونات النفطية خلال العامين المقبلين عند مستويات أعلى من متوسطاتها المسجلة خلال خمس سنوات بيد أن مد العمل باتفاق خفض الإنتاج من دول منظمة الأوبك والمنتجين الرئيسيين خارجها سوف يحد نسبياً من فائض المخزونات. من ثم يتوقف اتجاه تطور الأسعار العالمية للنفط على التفاعلات ما بين هذه الاتجاهات. فمن جهة يتوقع للأسعار أن تواصل ارتفاعها بفعل أساسيات السوق خاصة خلال النصف الأول من العام الذي سيعقب عليه الزيادة المتوقعة في مستويات الطلب، إلا أن ذلك الارتفاع سيبقى مكبوحاً بالزيادات المتواصلة من النفط الصخري التي يتم ضخها في الأسواق، وهو ما سيؤثر على مستويات الأسعار خلال النصف الثاني من عام 2018. عليه، يتوقع تقرير "أفاق الاقتصاد العربي-إصدار أبريل 2018" ارتفاع مستويات الأسعار العالمية لتدور حول مستويات تتراوح بين 60 و65 دولاراً للبرميل خلال عام 2018 ذلك بافتراض مستوى التزام جيد من الدول المنتجة الرئيسية للنفط داخل وخارج أوبك باتفاق خفض الإنتاج وعدم حدوث تصاعد كبير للمخاطر الجيوسياسية. أما في عام 2019، من المتوقع تراجع نسبي لأسعار النفط العالمية إلى ما يتراوح بين 55-60 دولار للبرميل نظراً للتوقعات ببدء تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في عدد من البلدان المتقدمة. سوف يساعد الارتفاع النسبي لأسعار النفط على دعم مستويات النشاط الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط التي تأثرت بالاتجاه الهبوطي للأسعار بداية من عام 2014، حيث سيخفف الضغوطات على الموازنات العامة في هذه البلدان ويتيح حيزاً مالياً يمكن استغلاله لتمويل تنفيذ خطط التنوع الاقتصادي. في المقابل، سيقضي هذا الارتفاع المتوقع لأسعار النفط بظلاله على مستويات الدخل المتاحة للإنفاق في الدول العربية التي تبنت مؤخراً إصلاحات لتحرير أسعار منتجات الطاقة كلياً أو جزئياً في الأجل القصير حيث سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في الأسواق المحلية. رغم ذلك من المتوقع أن تسهم إصلاحات نظم دعم الطاقة في تحول نمط التصنيع في هذه البلدان باتجاه الصناعات كثيفة استخدام العمالة وهو ما سيوفر المزيد من فرص العمل، ومن ثم سيدعم النمو ويخفف من تأثير ارتفاع أسعار منتجات الطاقة على مستويات الطلب الكلي في الأجل المتوسط والطويل.

#### أسعار الفائدة

وفق البيانات التي أعلن عنها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مؤخراً تتوقع الأسواق أن يشهد عام 2018 ثلاث جولات من الرفع التدريجي لأسعار الفائدة. يتوقف مقدار كل منها على التطورات في الاقتصاد الأمريكي وخاصة فيما يتعلق بالتطورات في أسواق العمل، والتأثير المتوقع لحزم السياسة المالية التيسيرية المزمع تنفيذها والتي ستساعد على دعم مستويات الطلب الإجمالي وبالتالي ارتفاع متوقع لمعدلات التضخم. في حالة تسارع النمو بشكل أكبر مقارنة بتوقعات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وانخفاض معدلات البطالة دون مستوى 4 في المائة وارتفاع معدل التضخم فوق مستوى 2 في المائة، من المتوقع ان تتسارع وتيرة عودة السياسات النقدية التقليدية. في هذه الحالة قد تشهد الأسواق جولات رفع متسارعة ينتج عنها ارتفاع كبير لأسعار الفائدة مقارنة بما هو متوقع الآن. سوف يكون لهذا التوجه انعكاساته على السياسة النقدية في الدول العربية وعلى أوضاع التمويل في تلك البلدان. فمن المتوقع أن تتجه المصارف المركزية العربية التي تتبنى نظاماً ثابتاً للصرف إلى رفع مماثل للفائدة على عملاتها المحلية للحفاظ على سياسة سعر الصرف وهو ما سيؤثر على قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان ويضيف ضغوطات على أوضاع السيولة المحلية المتأثرة بالفعل ببقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة وبتباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من البلدان العربية. كذلك سيؤثر هذا الرفع على الدول العربية التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف لا سيما تلك التي تعاني من نقص المعروض من النقد الأجنبي حيث سيؤدي إلى استمرار تراجع قيمة عملات عدد من هذه الدول أمام الدولار، وضغوطات على مستوى الاحتياطات الأجنبية. إضافة لذلك، سوف يؤدي تشديد السياسة النقدية الأمريكية إلى ضيق أوضاع التمويل الخارجي في وقت تتجه فيه الكثير من البلدان العربية إلى إصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجزات في الموازنات العامة حرصاً منها على عدم مزاحمة الائتمان الموجه للقطاع العام للائتمان الخاص. كذلك قد يؤدي رفع الفائدة على الدولار إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية والأسواق الصاعدة ومن بينها الدول العربية ومن ثم ضغوطات محتملة على أسعار الفائدة والصرف وارتفاع في أعباء خدمة الدين الخارجي.

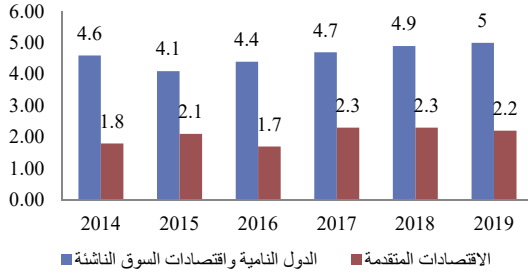
13 تخضع كافة التوقعات الخاصة بالسيناريو الرئيسي للتقرير للمراجعة الدورية، ذلك بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات الدولية على مختلف الأصعدة المرتبطة بالافتراضات الرئيسية ومن ثم تحديث تلك التوقعات في إصدار سبتمبر 2018 من هذا التقرير. تشمل عملية المراجعة المستمرة التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وأسواق النفط العالمية لا سيما فيما يتعلق بمستويات المعروض من النفط والطلب عليه ومستويات التزام الدول المنتجة للنفط باتفاق خفض الإنتاج. كما تشمل عملية المراجعة أيضاً التطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الرئيسية الأخرى.



**شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2018-2019)**

في ضوء تواصل تعافي الاقتصادات المتقدمة والنامية

معدل نمو الاقتصادات المتقدمة والدول النامية والأسواق الناشئة (%)

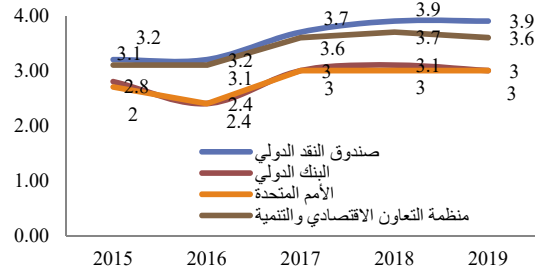


IMF, (2018). "World Economic Outlook (WEO) Update", Jan

تحسن التوقعات بشأن آفاق النمو الاقتصادي العالمي

خلال عامي 2018 و2019

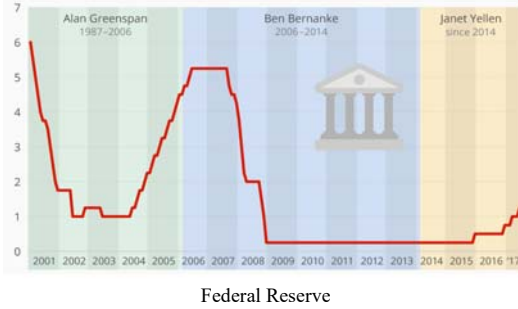
معدل نمو الاقتصاد العالمي (%)



IMF, (2018). "World Economic Outlook (WEO) Update", Jan.  
World Bank, (2018)". Global Economic Prospects", Jan.  
United Nations (2018) World Economic Situation Prospects.  
OECD, (2017). "Global Economic Outlook ", Nov.

من المتوقع استمرار تقييد السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية

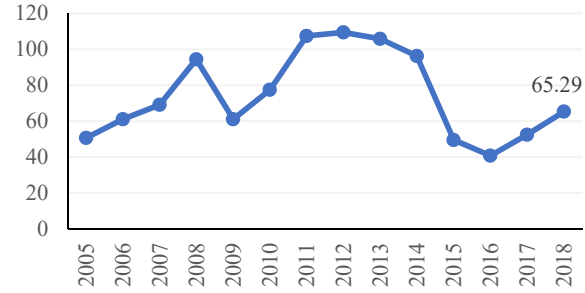
أسعار فائدة السياسة النقدية الأمريكية حتى نهاية عام 2017 (%)



Federal Reserve

من المتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط على ضوء نشاط الاقتصاد العالمي ومد العمل باتفاق تعديل كميات الانتاج إلى نهاية عام 2018

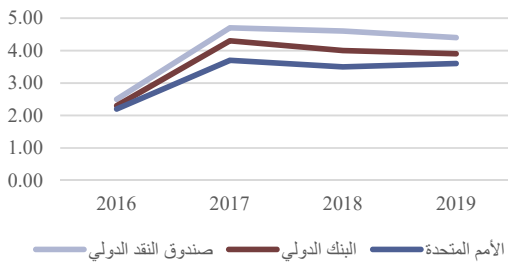
متوسط سعر سلة أوبك المرجعية (دولار)



OPEC, (2018). Price data base, March . المصدر:

فيما يتوقع استمرار ضعف معدلات نمو التجارة الدولية وبقيتها دون معدلات النمو التاريخية قبل الأزمة المالية العالمية

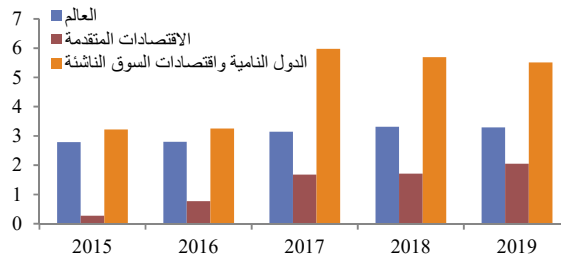
معدل نمو حجم التجارة الدولية (%)



IMF, (2018). "World Economic Outlook (WEO) Update", Jan.  
World Bank, (2018)". Global Economic Prospects", Jan.  
United Nations (2018) World Economic Situation Prospects.

وارتفاع مستويات التضخم في الاقتصادات المتقدمة نظراً لتحسن مستويات النشاط الاقتصادي والتوظيف واستقرارها في الدول النامية والأسواق الناشئة بما يعكس تقييد السياسة النقدية والضغط المالي

معدل التضخم (%)



IMF (2018). "World Economic Outlook Database".

## ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2018-2019 النمو الاقتصادي<sup>15</sup>

رغم التحسن النسبي لحالة الاقتصاد العالمي، انخفض معدل نمو البلدان العربية خلال عام 2017 ليصل وفق التقديرات الأولية إلى نحو 1.3 في المائة مقابل 2 في المائة للنمو المسجل عام 2016<sup>(14)</sup>. جاء هذا النمو محدود الوتيرة كنتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان المُصدرة للنفط التي انخفض معدل نموها إلى قرابة 0.5 في المائة في ظل انكماش اقتصاديين من الاقتصادات النفطية لهما ثقل كبير من حيث مستويات الناتج المحلي الإجمالي، فيما سجل معدل النمو تراجعاً في باقي الدول العربية المُصدرة للنفط. يعكس ذلك تكاتف عدد من العوامل التي أثرت على كل من الناتج في القطاعين النفطي وغير النفطي وذلك بما يشمل انخفاض كميات الإنتاج النفطي في ضوء الالتزام باتفاق أوبك لتعديل كميات الإنتاج، وتأثير تدابير ضبط أوضاع المالية العامة التي أثرت على الدخل المتاح للإنفاق ومن ثم على مستويات الاستهلاك والاستثمار، والاتجاه إلى تشديد الأوضاع النقدية في عدد من الدول العربية التي تتبنى نظم أسعار الصرف الثابت، إضافة إلى استمرار تأثير بعض بلدان المجموعة بالأوضاع الداخلية التي تشهدها منذ عام 2011.

في المقابل، لا يزال النمو معتدل الوتيرة المسجل في البلدان العربية المستوردة للنفط يمثل عاملاً رئيسياً في التخفيف من أثر تباطؤ النمو في الاقتصادات النفطية على معدل نمو الدول العربية كمجموعة. في هذا الإطار، ارتفع معدل نمو الدول العربية المستوردة للنفط إلى 3.8 في المائة خلال العام الماضي في ظل معدلات النمو المرتفعة المُحققة في عدد من تلك البلدان. حفز تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول من مستويات الاستثمار والصادرات لا سيما في ظل بعض التدابير المتخذة لزيادة مستويات مرونة أسعار الصرف، كما ساعد على احتواء جانباً من الاختلالات في الموازنات العامة بما وفر موارد مالية أمكن استخدامها لدعم مستويات الإنفاق المُحفز للنمو، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لتخفيف أثر هذه الإصلاحات على الفئات محدودة الدخل.

أما فيما يتعلق بتوقعات النمو لعام 2018، من المتوقع تعافي جزئي لوتيرة النشاط الاقتصادي في الدول العربية ونموه بمعدل 2.2 في المائة بفعل عدد من العوامل الدافعة للنمو. ففي الدول المُصدرة للنفط، من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 1.7 في المائة على ضوء تواصل الإنفاق الاستثماري المُحفز للنشاط في بعض القطاعات غير النفطية في إطار مُضي عدد من هذه البلدان قدماً في تنفيذ استراتيجيات وخطط للتنويع الاقتصادي. إضافة إلى التوقعات بحدوث تحسن نسبي في الأوضاع الداخلية في بعض بلدان المجموعة بما يساعد على استعادة جانباً من النمو الاقتصادي. من جانب آخر، من المتوقع استمرار وتيرة النمو المعتدلة في البلدان العربية المستوردة للنفط خلال عام 2019 عند مستوى 3.8 في المائة، مدعومةً بالزيادة المتوقعة للطلب الخارجي نظراً لتحسن النشاط الاقتصادي العالمي، وهو ما سيعزز مستوى الصادرات والاستثمار، كما ستواصل النتائج الإيجابية المُحققة على صعيد سياسات الإصلاح الاقتصادي تأثيرها المُحفز للنمو. أما في عام 2019، من المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للبلدان العربية إلى 2.9 في المائة بفعل مجموعة من العوامل الإيجابية سيأتي على رأسها التوقعات بتعافي النشاط في القطاع النفطي<sup>(16)</sup>.

(14) لا يتضمن معدل النمو في كل من سورية وليبيا واليمن نظراً للأوضاع الداخلية في هذه البلدان التي تؤدي إلى تقلب معدلات النمو.

(15) التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأصعدة التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصادي. كذلك تستند التقديرات الواردة في هذا الجزء على نتائج بعض النماذج القياسية الفُطرية وتقديرات الناتج القطاعية التي يقوم بها صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات الحسابات القومية لاستشراف أفاق النمو في الدول العربية وكذلك على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة. يتم حساب تقديرات النمو على مستوى المجموعات المختلفة للدول العربية باستخدام منهجية معدلات النمو المرجحة بالأهمية النسبية للاقتصادات العربية، حيث يتم ترجيح معدلات النمو المتوقعة بأوزان تمثل المتوسط المتحرك لمساهمة اقتصاد كل دولة عربية في بيانات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة لفترة خمس سنوات سابقة لأفق التوقع المتضمن في التقرير. تجدر الإشارة إلى أن بيان معدل نمو كل من مجموعتي الدول العربية والدول العربية المُصدرة للنفط لا يتضمن في هذا التقرير البيانات الخاصة بكل من معدل نمو كل من الاقتصاد الليبي واليمن نظراً للتقلبات الحادة التي يشهدها معدل النمو في هاتين الدولتين خلال الفترة الأخيرة.

(16) وهو ما يتوقف على المسارات المستقبلية لاتفاق أوبك لتعديل كميات الإنتاج خلال عام 2019.

يشير تتبع الأهمية النسبية لمحرك الطلب الكلي في مجموعات الدول العربية خلال السنوات الماضية إلى أن مكون الطلب الخارجي (صادرات السلع والخدمات) يشكل أهم مكونات الطلب الكلي في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث يساهم بنحو 65 في المائة من إجمالي الطلب الكلي. في المقابل يشكل مكون الطلب المحلي (الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي) أهم مكونات الطلب الكلي في كل من مجموعتي الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، والدول العربية المستوردة له بأهمية نسبية تقدر بنحو 66.7 في المائة و88.1 في المائة من مجمل الطلب الكلي على التوالي. بدأ تركيز سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى العالم يتوجه مؤخراً نحو تبني سياسات من شأنها العمل على إحداث نوع من التوازن ما بين محركات الطلب الكلي كآلية داعمة للاستقرار الاقتصادي، وزيادة مستويات القدرة على التصدي للصدمة الداخلية والخارجية. بناء عليه، فإن تحقيق مزيداً من التوازن في هيكل مكونات الطلب الكلي في الدول العربية يستلزم المضي قدماً في تبني سياسات لتنويع القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يساعد على زيادة الاستهلاك والاستثمار وتنويع هياكل التصدير بهدف زيادة القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية. في المقابل، تحتاج مجموعتي البلدان العربية المصدرة الأخرى للنفط والمستوردة له إلى ترشيد الاستهلاك النهائي بما يخفف الضغوطات على الموازنات العامة ويوفر موارد للإنفاق على زيادة الاستثمارات ودعم التنافسية في القطاعات الانتاجية والخدمية لزيادة صادرات هذه الدول وتوفير الموارد بالنقد الأجنبي اللازمة لتجاوز الاختلالات الخارجية وتخفيف الضغوطات على أسواق الصرف والعملات المحلية، الإطار رقم (1).

تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات بالنسبة للبلدان العربية في مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تجاوز الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وتبني الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي تساعد على زيادة مستويات مرونة أسواق المنتجات وأسواق العمل بما يساعد على دعم الانتاجية والتنافسية وبالتالي زيادة مستويات القيمة المضافة وخلق المزيد من فرص العمل الإطار رقم (2).

بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التوقعات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

### أولاً: الدول العربية المصدرة للنفط

فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للنفط، فقد تأثرت هذه البلدان خلال العام الماضي بانكماش مستويات ناتج القطاعات النفطية بالأسعار الثابتة على ضوء تراجع كميات إنتاج النفط بما يتراوح بين 4 إلى 8 في المائة بما يعكس التزام هذه الدول باتفاق أوبك لتعديل كميات الإنتاج بهدف استعادة استقرار سوق النفط العالمية.

كما تواصل خلال العام تأثر القطاعات غير النفطية بإجراءات وتدابير ضبط أوضاع المالية العامة، والاتجاه إلى تشديد السياسة النقدية في ظل سياسة سعر الصرف الثابت في عدد من بلدان المجموعة بما أثر على الاستهلاك والاستثمار في هذه الدول وانعكس على مستويات الطلب الكلي.

إضافة لما سبق، تأثرت بلدان أخرى في المجموعة باستمرار الأوضاع الداخلية التي تشهدها منذ عام 2011 وتوقفت على أثرها عمليات الإنتاج في القطاع النفطي، كما أدت تلك الأوضاع إلى تباطؤ الناتج في القطاعات غير النفطية. في المحصلة سجلت دول المجموعة معدل نمو بلغ 0.5 في المائة خلال العام الماضي.

من المتوقع في عام 2018، استمرار تأثر الناتج في القطاعات النفطية على ضوء مد العمل باتفاق أوبك لتعديل كميات الإنتاج إلى نهاية العام الجاري، وهو ما سيؤدي إلى انكماش ناتج القطاع النفطي بالأسعار الثابتة.

سيعوض النمو المسجل في القطاع غير النفطي جانباً من هذا الانكماش حيث من المتوقع أن يستفيد القطاع نسبياً من مستويات الانفاق الاستثماري المصاحب لتنفيذ عدد من المشروعات في إطار استراتيجيات التنويع الاقتصادي في بعض بلدان المجموعة. بيد أن الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة وما يشمله ذلك من فرض ضرائب جديدة، ورفع رسوم الخدمات الحكومية، وكذا الرفع المتوقع لأسعار الفائدة المحلية خلال العام الجاري للحفاظ على نظم أسعار الصرف الثابت سوف تنعكس على مستويات الطلب الكلي. كمحصلة، من المتوقع ارتفاع النمو بدول المجموعة إلى 1.7 في المائة عام 2018.

أما في عام 2019، من المتوقع ارتفاع النمو إلى مستوى يقارب 2.5 في المائة مع عودة معدلات النمو للقطاع النفطي<sup>(17)</sup>، فيما سيتلاشى تدريجياً أثر تدابير ضبط أوضاع المالية العامة على مستويات الطلب الكلي لدول المجموعة.

### أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تأثر النشاط الاقتصادي في دول المجلس بانخفاض كميات الإنتاج النفطي. واكب ذلك استمرار تبني حكومات هذه الدول لعدة تدابير لاستعادة أوضاع

<sup>17</sup> وهو ما يتوقف على المسارات المستقبلية لاتفاق أوبك لتعديل كميات الإنتاج خلال عام 2019.

الموازنات العامة لدول المجموعة إلى ما بين عامي 2020 و2023. ذلك بالإضافة إلى التأثير المتوقع لتشديد السياسة النقدية على مستويات الدخل المتاح للانفاق في ظل الاتجاه لرفع أسعار الفائدة في ظل سياسة سعر الصرف الثابت لعملات دول المجموعة. بيد أن هذا التأثير من المتوقع أن يكون محدوداً في ظل ارتباط معدل نمو اقتصادات دول المجلس بشكل أكبر بالتغيرات في مستويات الانفاق العام مقارنة بالتغيرات في أسعار الفائدة المحلية.

بناء عليه، من المتوقع نمو دول المجلس بنحو 1.8 في المائة العام الجاري، ومواصلتها النمو بنسبة 2.4 في المائة العام المقبل وهو ما يتوقف على المسارات المستقبلية للعمل باتفاق أوبك لتعديل كميات الانتاج خلال عام 2019، واستمرار الانحسار التدريجي لتأثير سياسات الانضباط المالي.

تعتبر مواصلة العمل على إصلاح أسواق العمل والمنتجات من أهم التدابير الإصلاحية المطلوبة لدعم النمو في دول المجموعة، وهو ما يتطلب سياسات لحفز المنافسة وزيادة الانتاجية ورفع مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل.

### التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في السعودية، تأثر النشاط الاقتصادي في المملكة خلال عام 2017 بتراجع أنشطة القطاع النفطي على ضوء التراجع المسجل في كميات الانتاج في ظل مد العمل باتفاق أوبك لتعديل كميات الانتاج النفطي. كما تأثر النمو الاقتصادي كذلك بالسياسات التي تم تنفيذها سعياً لتحقيق الانضباط المالي التي انعكست على أنشطة القطاع غير النفطي.

شهدت مستويات الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بنسبة 0.8 في المائة خلال النصف الأول من العام الماضي حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فيما تشير تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى التوقعات بانكماش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 0.5 في المائة خلال عام 2017 مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.6 في المائة عام 2016. جاء ذلك عاكساً لانكماش الناتج في القطاع النفطي بنسبة 4 في المائة (في ظل انخفاض كميات الانتاج بنسبة تقدر بنحو 5 في المائة وفق بيانات أوبك)<sup>(18)</sup>. في المقابل، خفف النمو الإيجابي المسجل في القطاع غير النفطي بنسبة 1.5 في المائة من أثر تراجع

الانضباط المالي على ضوء ارتفاع العجزات في الموازنات العامة بما انعكس على نمو الطلب الكلي وأثر على النشاط في القطاعات غير النفطية.

تباين تأثير هذه العوامل على النشاط الاقتصادي ما بين دول المجلس حسب مستويات التنوع الاقتصادي، والعجزات المسجلة في الموازنات العامة، ونطاق تأثير تدابير المالية العامة المتبناة على الاستهلاك والاستثمار. في هذا السياق سُجلت أكبر مستويات لتأثر النشاط الاقتصادي في البلدان ذات مستويات التنوع الاقتصادي الأقل، وذات العجزات الأكبر في الموازنات العامة.

خففت السياسات والتدابير المتبناة على صعيد سياسات التنوع الاقتصادي إلى حد ما من أثر العوامل السابق الإشارة إليها على النشاط الاقتصادي. فرغم تراجع الناتج في القطاعات النفطية، سجلت بعض القطاعات غير النفطية معدلات نمو معتدلة الوتيرة في بعض بلدان المجموعة، وشهد بعضها تواصل زخم النمو بمعدلات فاقت مستوى 10 في المائة في بلدان أخرى. شمل ذلك عدد من القطاعات المرتبطة بخطط التنوع الاقتصادي وجاء على رأسها قطاعي الإنشاءات والخدمات.

في المحصلة، تراجع معدل نمو الناتج بدول المجموعة من 2 في المائة عام 2016 إلى 0.4 في المائة عام 2017 مع دخول اقتصاديين من اقتصادات المجموعة في حالة ركود، فيما سجل النمو تباطؤاً خلال العام الماضي في بعض اقتصادات المجموعة الأخرى.

من المتوقع تحسن مستويات النشاط الاقتصادي العام الجاري في ظل التوقعات باستمرار استفادة القطاعات غير النفطية من جهود ومبادرات تنوع الهياكل الاقتصادية، وكذا من سعي بلدان المجموعة إلى إجراء تحسينات كبيرة في بيئات الأعمال لزيادة مستويات التنافسية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وهو ما يؤكد على سبيل المثال تصنيف دولة الإمارات في مرتبة متقدمة في عدد من المؤشرات المتضمنة في مؤشر تيسير أداء الأعمال للبنك الدولي لعام 2018 وتصدرها لدول العالم في مؤشر إجراءات الحصول على الكهرباء والضرائب على مؤسسات الأعمال. في السياق ذاته، تصدرت السعودية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث تنفيذ إجراءات إصلاحية في بيئات الأعمال العام الماضي. كما تم تصنيف البحرين كأسرع دولة فيما يتعلق بإجراءات التخليص الجمركي على صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

سيبقى تشديد أوضاع السياستين النقدية والمالية خلال عامي 2018 و2019 مؤثراً على آفاق النمو في دول المجموعة على ضوء استمرار العمل بتدابير ضبط أوضاع المالية العامة وسط توقعات بامتداد أفق توازن

<sup>18</sup> OPEC, (2018). "Monthly Oil Market Report", March.

ورودها مكتملة الإجراءات إلى وزارة المالية.

- تحسين مستوى الخدمات الحكومية، وتنفيذ المشاريع في قطاعات التشييد والبناء والسياحة والثقافة والترفيه.
- تطوير إطار ونظام للشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يخفف العبء على الموازنة العامة ويدعم النمو، وتنفيذ برامج للخصخصة يتوقع أن تتيح فرصاً جديدة لنمو الاستثمار الخاص وتوليد مزيد من فرص العمل في قطاعات مختلفة كالمرافق العامة والصحة والتعليم والنقل من خلال تحديد 85 فرصة استثمارية ومشروعاً ذو علاقة بالمشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص.
- تنفيذ مبادرة "برنامج الاستثمارات الضخمة" بهدف تسريع جذب الاستثمارات إلى المملكة عبر برنامج شراكات استراتيجية ضخمة يتم في إطاره التفاوض على عقود مع كبار المستثمرين المحليين والأجانب لتنفيذ مشاريع ذات قيمة اجتماعية واقتصادية عالية للمملكة.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر برنامج تحفيز القطاع الخاص من خلال إعادة مبالغ بعض الرسوم الحكومية المدفوعة، وتسهيل حصول المنشآت على الائتمان اللازم من جهات التمويل، وتفعيل صندوق الاستثمار الجريء الذي يركز على الاستثمار في المشروعات الناشئة<sup>(22)</sup>.
- تنفيذ إصلاحات كبيرة على صعيد بيئة الأعمال في إطار السعي لتحسين مناخ الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث تم تنفيذ ستة إجراءات إصلاحية وهو العدد الأكبر من الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لهذا العام<sup>(23)</sup>.

في المقابل، من المتوقع أن ينعكس تطبيق ضريبة القيمة المضافة، واستمرار رفع الدعم التدريجي عن أسعار

النشاط في القطاعات النفطية على مستويات الناتج الإجمالية المحققة في المملكة عن العام الماضي<sup>(19)</sup>.

من المتوقع أن تشهد مؤشرات الأداء الاقتصادي في المملكة تحسناً خلال عام 2018، في ظل تبني عدد من التدابير الهادفة إلى تنشيط أداء الاقتصاد خلال عام 2018 من بينها<sup>(20)</sup>:

- إقرار موازنة توسعية تضمنت أكبر مصروفات تقديرية في تاريخ المملكة (978 مليار ريال بزيادة 10 في المائة مقارنة بالعام السابق) يوجه جانباً كبيراً من هذا الإنفاق لدعم استراتيجيات التنويع الاقتصادي. تتضمن هذه الموازنة زيادة في مستويات الإنفاق الرأسمالي بما يقرب من 14 في المائة ليصل إلى 205 مليار ريال لتمويل مبادرات ومشاريع برامج "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" بما فيها مشاريع الإسكان وتطوير البنية التحتية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد مزيد من فرص العمل للمواطنين.
- اعلان الحكومة عن حزمة تحفيزية لأنشطة القطاع الخاص بقيمة 72 مليار ريال تمتد على مدى 4 سنوات وتتضمن إنفاق بقيمة 24 مليار ريال على مبادرات تستهدف تعزيز دعم القطاع الخاص في عام 2018.
- اتباع سياسة استثمارية تهدف إلى تحفيز الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتعزيز نمو القطاع الخاص من خلال إتاحة قروض بأسعار جاذبة وميسرة للقطاعات الموفرة لفرص العمل مثل الصناعات البحرية<sup>21</sup> والتحويلية والطاقة المتجددة والتعدين وصناعات أخرى متضمنة في استراتيجية الصناعة التي ستدخل حيز التنفيذ خلال العام الجاري.
- الاستمرار في سداد أية التزامات مالية للقطاع الخاص خلال سنتين يوماً بحد أقصى من

<sup>19</sup> حسب تقديرات الهيئة العامة للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

<sup>20</sup> وزارة المالية، السعودية، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>21</sup> من المتوقع أن يشهد العام الجاري عمليات إنتاج رئيسية في مجمع الملك سلمان للصناعات والخدمات البحرية. يعد المجمع أكبر مجمع للصناعات البحرية في المنطقة من حيث القدرة الانتاجية والنطاق بما يؤكد على التقدم المحقق على صعيد استراتيجيات التنويع الاقتصادي والمضي قدماً نحو تنفيذ رؤية المملكة 2030. يسعى المجمع إلى توطيد أنشطة قطاعية جديدة في المملكة في إطار الصناعات البحرية التي تزخر بأنشطة واعدة، خدمية وإنتاجية وسياحية وغيرها، وذلك على طول سواحل الخليج العربي والبحر الأحمر. المصدر: جدوى للاستثمار (2018). "الاقتصاد السعودي عام 2018"، فبراير.

<sup>22</sup> يركز الصندوق على الاستثمار في المنشآت خلال مراحل نموها المبكرة، ومن ثم سد فجوات التمويل الحالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

<sup>23</sup> وفق بيانات تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي لعام 2018. شملت تلك الإصلاحات معظم المجالات التي يغطيها التقرير وأدى ذلك إلى ارتفاع مركز المملكة في مؤشر المسافة إلى الحد الأعلى للأداء بـ 2.93 نقطة، وهو معدل أعلى بكثير من معدل الزيادة المتوسط البالغ 0.38 في الدول مرتفعة الدخل. كما حققت المملكة العربية السعودية ثاني أفضل تحسن في مؤشر المسافة إلى الحد الأعلى للأداء بين الدول مرتفعة الدخل بعد بروناي دار السلام (التي حققت معدل +5.77)



الحصول على الكهرباء والضرائب على مؤسسات الأعمال<sup>(26)</sup>.

كانت أنشطة القطاع غير النفطي قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الأخير من العام حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات ليسجل أعلى مستوى له في 34 شهراً بما عكس الزيادة في مستويات الإنتاج والطلبات الجديدة<sup>(27)</sup>. خفف تحسن نشاط القطاع غير النفطي جزئياً من تأثير تراجع الأنشطة النفطية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كمحصلة سجل الناتج بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 1.5 في المائة العام الماضي مقارنة بنحو 2.6 في المائة للنمو المسجل عام 2016<sup>(28)</sup>.

من حيث أفق النمو للعام 2018، من المتوقع أن يساعد استمرار التوقعات الإيجابية في مناخ الأعمال على تعافي النشاط الاقتصادي ليصل معدل النمو المتوقع إلى 2.5 في المائة. أما في عام 2019، يتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي ارتفاعاً على ضوء تعافي النشاط في القطاع النفطي حال انتهاء العمل باتفاق خفض كميات الإنتاج. كذلك يتوقع أن تجد أنشطة القطاع الخاص دعماً كبيراً خلال العام مع تسارع الإنفاق على المشروعات المرتبطة باستضافة معرض أكسبو 2020 الذي سيستفيد منه عدد كبير من القطاعات الاقتصادية. بناء على ما سبق، من المتوقع أن يواصل النمو تحسنه العام المقبل ليصل إلى نحو 2.7 في المائة.

في **قطر**، سجل معدل النمو الفصلي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تذبذباً خلال عام 2017 حيث بلغ معدل النمو المسجل خلال الربع الأول من العام نحو 1.6 في المائة. بينما انخفض معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام إلى 0.6 في المائة، وعرف تحسناً في الربع الثالث مع ارتفاع الناتج بالأسعار الثابتة بنسبة 2.5 في المائة. ساهم القطاع غير النفطي بالجزء الأهم من النمو حيث نمت أنشطته بما يتراوح بين 3.6-4.9 في المائة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017<sup>(29)</sup>. قاد قطاع الإنشاءات الارتفاعات المسجلة في النشاط بنمو تقدر نسبته بما يقرب من 15 في المائة مدعوماً بالإنفاق الحكومي على عدد من المشروعات الضخمة. في المقابل كانت مساهمة القطاع النفطي في النمو الإجمالي سالبة في بعض الفترات بما يعكس

الطاقة، والضرية الانتقائية، ورفع الرسوم على الوافدين والمرافقين لهم، والمقابل المالي على العمالة الوافدة<sup>24</sup> بظلاله على النمو الاقتصادي في المدى القصير حيث سيؤثر على مستويات الدخل المتاحة للإنفاق وعلى دخل وأرباح الشركات، إلا أن تلك الإصلاحات من المتوقع أن تساهم في المديين المتوسط والطويل في تنويع مصادر الدخل وبالتالي تقليل الاعتماد على النفط وتوفير موارد مالية أكثر استدامة يمكن الاعتماد عليها لتعزيز النشاط الاقتصادي. كذلك تجدر الإشارة إلى أن مجموعة التدابير التوسعية المتضمنة في برنامج حفز القطاع الخاص ودعم الأسر محدودة الدخل إضافة إلى علاوة غلاء المعيشة التي تم إقرارها ويستفيد منها موظفي الحكومة سوف تساعد في التخفيف من أثر إجراءات الضبط المالي على مستويات الطلب الكلي في الأجل القصير لا سيما فيما يتعلق بمستويات الاستهلاك.

بناءً على ما سبق، من المتوقع تحقيق الاقتصاد السعودي لمعدل نمو يتراوح حول 1.0 في المائة في عام 2018. كما يتوقع ارتفاع معدل النمو عام 2019 إلى نحو 2.0 في المائة بما يعكس العودة المتوقعة لمسارات النمو الإيجابي للقطاع النفطي حال عدم الاتجاه إلى مد العمل بهذا الاتفاق إلى عام 2019. كما سيستفيد النشاط الاقتصادي خلال العام المقبل من الارتفاع المتوقع في النفقات العامة إلى نحو تريليون ريال وذلك وفق بيانات وزارة المالية، ومن الانحسار النسبي لتدابير الانضباط المالي ومن ثم تعافي أنشطة القطاع غير النفطي.

في **الإمارات**، تأثر الإنتاج في القطاع النفطي خلال عام 2017 بـخفض كميات الإنتاج من النفط بنسبة تقارب 4 في المائة خلال العام بما يعكس الالتزام باتفاق أوبك<sup>(25)</sup>. أدى ذلك إلى انكماش ناتج القطاع بالأسعار الثابتة بنسبة 1.5 في المائة وفق تقديرات البنك المركزي. في المقابل استفاد النشاط في القطاع غير النفطي من البيئة المحفزة لأنشطة القطاع الخاص، وارتفاع مستويات الثقة في مناخ الأعمال بما أدى إلى استمرار النمو معتدل الوتيرة لأنشطة القطاع غير النفطي التي نمت بنسبة 2.9 في المائة خلال العام الماضي.

في هذا السياق، يُشار إلى أن الإمارات قد صنّفت في مؤشر ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في المرتبة 21 من حيث الإطار التنظيمي لبيئة الأعمال على مستوى العالم من بين 191 دولة، والمرتبة الأولى على مستوى المنطقة. كما صنّفت في المرتبة الأولى على مستوى العالم في المؤشرات الفرعية المتعلقة بإجراءات

<sup>24</sup> المقابل المالي يُدفع من قبل شركات القطاع الخاص عن العمالة الوافدة لديها ويتراوح بين 300 إلى 400 ريال شهرياً في العام 2018، حسب أعداد العمالة الوافدة مقابل الوطنية. المصدر: وزارة المالية السعودية. <sup>25</sup> OPEC, (2018). "Monthly Oil Market Report", March.

<sup>26</sup> مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الإمارات، (2018). "تقرير المراجعة الاقتصادية الربعية"، الربع الرابع (2017).

<sup>27</sup> Focus Economics, (2018). "UAE: Economic Outlook". <sup>28</sup> مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الإمارات، (2017). "المراجعة الاقتصادية الربعية"، الربع الثالث.

<sup>29</sup> وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر، (2017)، "التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي ومكونات الإنفاق للاقتصاد القطري"، أعداد متفرقة.



الخاص في إطار الخطط التنموية المُتضمنة في "رؤية الكويت لعام 2035".

تحدد "رؤية الكويت لعام 2035" الأولويات طويلة المدى للتنمية، وتركز على خمسة موضوعات، أو نتائج مرجوة، وتستند على سبعة ركائز. تشتمل كل ركيزة من الركائز السبعة على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية المُصممة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الدولة في "أن تكون الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا جذاباً للاستثمارات". وفقاً لبرنامج عمل الخطة السنوية 2018/2017، سوف يبدأ ويستمر العمل في 164 مشروعاً من شأنها المساهمة في تحقيق إيرادات بقيمة 50 مليار دينار كويتي. على صعيد المشروعات المتضمنة في الخطة التنموية، شكل عدد المشروعات التي تم الانتهاء منها أو تلك التي يجري العمل على تنفيذها أو التحضير لها نحو 92 في المائة من إجمالي عدد المشروعات وهو ما يعمل على توفير الدعم النسبي لوتيرة النشاط في القطاع الخاص خلال أفق التوقع (36).

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع تعافي الاقتصاد الكويتي في عام 2018 وتسجيله لنمو بحدود 2 في المائة وتحسن النمو إلى مستوى 3.0 في المائة العام المقبل حال عودة معدلات النمو الإيجابية للقطاع النفطي وهو ما يتوقف على المسارات المستقبلية لاتفاق أوبك لخفض كميات الإنتاج.

في عُمان، تأثرت مستويات النشاط الاقتصادي العام الماضي بتخفيض السلطنة لإنتاجها للنفط بمعدل 45 ألف برميل يومياً منذ شهر يناير من عام 2017 ليصل الإنتاج اليومي إلى ما يقارب 970 ألف برميل يومياً (37).

يشار إلى أن مستويات إنتاج النفط القياسية (مليون برميل يومياً) كانت من أهم دعائم النمو الاقتصادي خلال عامي 2015 و2016. وفي عام 2017 انضمت سلطنة عُمان إلى معظم المنتجين غير الأعضاء في أوبك في المشاركة في تعديل كميات الإنتاج، وهو ما أدى إلى انكماش نمو القطاع النفطي بنسبة 2.8 في المائة، فيما يتوقع تراجع نمو إجمالي القطاع غير النفطي إلى 2.5 في المائة في 2017 من 3.4 في المائة في 2016 وفق تقديرات البنك الدولي، كنتيجة لانخفاض مستويات الإنفاق العام وما لذلك من آثار على مستويات الاستهلاك والاستثمار (38).

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي تعافياً خلال العامين المقبلين على ضوء الاستمرار في تنفيذ مشاريع التنويع الاقتصادي التي تشمل قطاعات الصناعات

انخفاض كميات الانتاج بنسبة تقترب من 8 في المائة وفق بيانات منظمة أوبك. في المجمل تشير تقديرات مصرف قطر المركزي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 2.5 في المائة في عام 2017 بالمقارنة مع 2.2 في المائة للنمو المسجل عام 2016 (30).

من المتوقع أن يستفيد الأداء الاقتصادي خلال عامي 2018 و2019 من انتعاش أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية التي ستؤدي إلى ارتفاع الناتج بالأسعار الجارية، وكذلك من التعافي المسجل للنشاط الاقتصادي العالمي ولاسيما معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة. على المستوى المحلي من المتوقع ان يتأثر الأداء الاقتصادي إيجاباً بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي، ومن الاوضاع المساندة على صعيد الموازنة العامة والاستمرار في الإصلاحات المالية والتركيز على كفاءة الانفاق العام. إضافة إلى الاستفادة من المضي قدماً في تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي بالتركيز على تشجيع الناتج في بعض القطاعات ولاسيما في مشروعات الأمن الغذائي، وتنويع مصادر الواردات (31).

في المقابل، من المتوقع أن تتأثر آفاق النمو خلال عام 2018 و2019 بتأثير تشديد السياسة النقدية في ظل سياسة سعر الصرف الثابت للريال مقابل الدولار (32).

أما في الكويت، ونظراً لارتفاع مساهمة القطاع الاستخراجي في هيكل القيمة المضافة ليسجل نحو 40 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (33)، فقد شهد النشاط الاقتصادي انكماشاً خلال عام 2017 تقدر نسبته بنحو 1 في المائة وفق تقديرات البنك الدولي (34). جاء ذلك عاكساً لانخفاض الناتج في القطاع النفطي أثر تراجع كميات الانتاج بنسبة 8.5 في المائة لتصل إلى 2.70 مليون برميل يومياً مقابل 2.95 مليون برميل يومياً عام 2016 (35).

في المقابل، تأثر النشاط في القطاع غير النفطي بتراجع مستويات الانفاق الاستهلاكي، إلا انه استفاد من جانب آخر من تواصل وتيرة الانفاق الرأسمالي الداعم للنمو ولتنويع الهياكل الانتاجية والمحفز لأنشطة القطاع

<sup>30</sup> مصرف قطر المركزي، قطر، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>31</sup> مصرف قطر المركزي، قطر (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>32</sup> مصرف قطر المركزي، قطر (2018)، المرجع السابق.

<sup>33</sup> صندوق النقد العربي (2018). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

<sup>34</sup> World Bank, (2018). "Global Economic Prospects", Jan.

<sup>35</sup> OPEC, (2018). "Monthly Oil Market Report", March.

<sup>36</sup> الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت، (2018).

<sup>37</sup> البنك المركزي العُماني، عُمان، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>38</sup> البنك الدولي، (2017). "عُمان: الآفاق الاقتصادية"، أكتوبر.

ارتفاع أعداد السائحين بنحو 13 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2016. يتم حالياً تنفيذ مشاريع للبنية التحتية داعمة لقطاع السياحة بقيمة تقدر بأكثر من 13 مليار دولار أمريكي. يعكس النشاط القوي للقطاعات غير النفطية محفزات النمو والخطوات المتخذة للتأقلم مع التقلبات الاقتصادية الناتجة عن تذبذب الأسعار العالمية للنفط، بما يعزز من مرونة اقتصاد المملكة.

تعتبر الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الرئيسية التي تساندها الأطر والأنظمة القانونية والمؤسسية من أهم دعائم النمو في البحرين ومصدراً داعماً لاستراتيجيات تنويع الهياكل الاقتصادية، حيث يجري العمل على تنفيذ حزمة من مشاريع البنية التحتية تزيد قيمتها الإجمالية عن 32 مليار دولار أمريكي.

من جهة أخرى، تدفع الإصلاحات الهيكلية التي يتم تبنيها باتجاه تحسين بيئة الأعمال بما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز الابتكار. يشار إلى أن البحرين قد استحدثت خلال العام الماضي لوائح تنظيمية للتمويل الجماعي Crowd Funding، وبيئة رقابية تجريبية لشركات التكنولوجيا المالية Sandbox، ويتم خلال العام الجاري تنفيذ مشروع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية Bahrain Fintech Bay. بناء على ما سبق، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد البحريني معدل نمو يدر حول مستوى 3 في المائة خلال عامي 2018 و2019.

### (ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

لا زالت الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط تواجه عدداً من التحديات بسبب هبوط أسعار النفط في ظل انخفاض مستويات التنويع الاقتصادي في معظم هذه الدول. إضافة لما سبق، لا زالت تطورات الأوضاع الداخلية في هذه البلدان – باستثناء الجزائر – تحد من فرص تعافي النشاط الاقتصادي. رغم التحسن النسبي للأوضاع الداخلية في بعض هذه الدول، إلا أن التحديات التي تواجه هذه الدول لا تزال قائمة مع تنامي كبير في احتياجات التمويل اللازمة سواء فيما يتعلق بالتمويل المطلوب لسداد العجوزات في الموازنات العامة أو ذلك المطلوب لإعادة الإعمار واستعادة مستويات البنية الأساسية اللازمة لحفز النمو في القطاع النفطي وغير النفطي. وهو ما يستلزم تكاتف الجهود الدولية بهدف توفير الدعم المادي اللازم لهذه الاقتصادات.

نما اقتصاد المجموعة بنسبة 10.7 في المائة خلال العام الماضي بفعل ارتفاع كبير لمستويات نمو الناتج في ليبيا مع عودة بعض من كميات الانتاج النفطي مع التحسن النسبي للأوضاع الداخلية، فيما تواصل انكماش كل من الاقتصاد العراقي واليمني.

التحويلية والسياحة والخدمات اللوجستية والثروة السمكية والتعدين وغيرها من القطاعات الأخرى عالية القيمة المضافة، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي للمضي قدماً في تحسين بيئة الأعمال لجلب الاستثمارات إلى هذه القطاعات. إضافة إلى الاتجاه إلى تنفيذ عمليات الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص بما فيها من عمليات ل طرح عدد من الشركات الحكومية للاكتتاب العام في سوق مسقط للأوراق المالية.

من جانب آخر، تركز جهود الحكومة على حفز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عبر عدد من السياسات من بينها العمل على تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الدعم اللازم لها من خلال "صندوق الرفد"، وصندوق تنمية مشاريع الشباب "شراكة"، والهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة". جدير بالذكر أن البنك المركزي العُماني قد ألزم البنوك العاملة في السلطنة بتخصيص ما لا يقل عن 5 في المائة من قروضها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع هذه المشروعات وزيادة مساهمتها في الناتج وخلق فرص العمل. على المدى المتوسط والطويل، من المتوقع أن تساهم إصلاحات تحسين بيئة الأعمال مثل قانون ملكية الأجانب، وقانون الاستثمار الأجنبي المباشر، في زيادة فرص التجارة والاستثمار.

عليه، يتوقع أن يرتفع معدل النمو المسجل العام الجاري إلى ما يدور حول 2.5 في المائة العام الجاري ونحو 2.8 في المائة العام المقبل.

في البحرين، رغم انخفاض الأسعار العالمية للنفط تمكن الاقتصاد البحريني من تسجيل نمو معتدل الوتيرة خلال عام 2017 مدفوعاً بالنشاط الجيد للقطاع غير النفطي. في هذا الإطار، حقق القطاع غير النفطي زيادة سنوية بلغت 4.7 في المائة خلال النصف الأول من العام 2017، بالمقارنة مع نمو مسجل بنسبة 4.0 في المائة لنفس الفترة من عام 2016. شهد معدل النمو الإجمالي المسجل خلال النصف الأول من العام الماضي ارتفاعاً إلى 3.4 في المائة، مقارنة مع 3.2 للنصف الأول من عام 2016<sup>(39)</sup>.

قاد النمو في القطاع غير النفطي في النصف الأول من عام 2017 عددٌ من القطاعات جاء على رأسها قطاع الفنادق والمطاعم، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، وقطاع الخدمات المالية التي نمت جميعها بنسب تفوق 7 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. إضافة إلى النمو في قطاع السياحة على ضوء

<sup>39</sup> مجلس التنمية الاقتصادية، البحرين، (2017). "التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين"، نوفمبر.

للأوضاع الداخلية وخاصة فيما يتعلق بقطاع الزراعة الذي يعد القطاع الرئيسي الموظف للعمالة إضافة إلى تحسن نشاط قطاع الإنشاءات. فيما يتوقع تسجيل الاقتصاد العراقي لنمو بحدود 3 في المائة العام المقبل مع عودة الزيادة في كميات الانتاج والتعافي النسبي لأنشطة القطاع غير النفطي بافتراض استمرار التحسن النسبي في الأوضاع الداخلية واستعادة الحكومة للعديد من المناطق التي تأثرت بهذه التطورات من قبل وبدء عودة النشاط الاقتصادي بها.

أما في **ليبيا**، ونظراً لكون الصادرات النفطية تساهم بما لا يقل عن 95 في المائة من إجمالي الصادرات، كما أن الإيرادات النفطية تساهم بتمويل 90 في المائة من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، مما يجعله المحفز الرئيس للنمو الاقتصادي، يعتمد التنبؤ بمستويات النمو الاقتصادي بشكل كبير على التطورات في أسعار وإنتاج وصادرات النفط الخام، إضافة إلى التطورات الداخلية.

شهدت كميات انتاج النفط في ليبيا زيادة قياسية في عام 2017 لتصل إلى 0.817 مليون برميل يومياً مقارنة بنحو 0.390 مليون برميل يومياً في عام 2016 بزيادة بلغت نسبتها 109<sup>(41)</sup> في المائة. بناء عليه تشير تقديرات مصرف ليبيا المركزي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العام الماضي إلى 104 في المائة.

على ضوء التحسن التدريجي المتوقع في إنتاج وصادرات النفط الخام خلال عام 2018 واستمرار تحسنه خلال العام 2019، من المتوقع زيادة معدل النمو الاقتصادي للقطاع النفطي، كما أن التحسن النسبي للأوضاع الداخلية من شأنه أن يحفز النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي. لذا، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد نمواً العام الجاري بحدود 36 في المائة، وأن يتراجع النمو إلى 15 في المائة العام المقبل في ظل التراجع المتوقع لتأثير سنة الأساس<sup>(42)</sup>.

في **اليمن**، لا يزال الاقتصاد اليمني متأثراً جراء الأوضاع التي يشهدها منذ عام 2011 التي أدت إلى توقف انتاج النفط المورد الاقتصادي الرئيسي وإلى تأثر حاد لمستويات البنية الأساسية والسيولة المصرفية بما أثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير النفطي. كما أدت تلك الأوضاع إلى تأثر مستويات الانفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، إضافة إلى شبه توقف للاستثمارات العامة والخاصة. نتج عن ذلك تحديات تتعلق بالأوضاع المعيشية والصحية للسكان في ظل ارتفاع مستويات الفقر وسوء التغذية.

تحيط بتوقعات النمو لدول المجموعة خلال العاملين الجاري والمقبل قدراً كبيراً من عدم اليقين نظراً للأوضاع الداخلية في ثلاثة من دول المجموعة.

### توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في **الجزائر**، انخفض الانتاج من النفط الخام بنسبة 7.6 في المائة خلال عام 2017 ليصل إلى 1.059 مليون برميل يومياً مقابل 1.146 مليون برميل يومياً عام 2016 وفق بيانات أوبك. كان لهذا الانخفاض تداعياته على أنشطة قطاع النفط خلال العام وكذلك على الأداء الاقتصادي الكلي في ظل مساهمة النفط والغاز بنحو 60 في المائة من الإيرادات العامة، و95 في المائة من إجمالي الصادرات. في الوقت ذاته تأثرت الأنشطة في القطاع غير النفطي جراء تدابير ضبط أوضاع المالية العامة التي أدت إلى تباطؤ مستويات الطلب الإجمالي. كما انعكس انخفاض قيمة الدينار مقابل اليورو لأدنى مستوياته خلال العام الماضي على النشاط الاقتصادي رفع من كلفة الواردات. على ضوء ما سبق، تشير التقديرات إلى تحقيق الاقتصاد الجزائري لمعدل نمو بحدود 2 في المائة عام 2017. في ظل مد العمل باتفاق أوبك لتعديل كميات انتاج النفط إلى نهاية عام 2018، من المتوقع مساهمة محدودة لقطاع النفط في النمو الإجمالي، فيما يتوقع زيادة مساهمة قطاع الغاز على ضوء المشروعات الجديدة التي ستدخل حيز الانتاج العام الجاري. من جانب آخر، من شأن تواصل مجهودات الحكومة لتنويع البنية الاقتصادية وحفز نشاط القطاع الخاص من خلال توفير البيئة الجاذبة والتمويل اللازم لأنشطة القطاع أن يدعم نسبياً نمو الأنشطة غير النفطية خلال العام الجاري. عليه، من المتوقع تحقيق زيادة طفيفة في النمو ليصل إلى 2.2 في المائة عام 2018 وارتفاعه إلى نحو 2.3 في المائة عام 2019 مع تعافي النشاط في القطاع النفطي وتحسن مستويات الطلب الكلي.

في **العراق**، شهد انتاج النفط العراقي تراجعاً إلى 4.46 مليون برميل يومياً العام الماضي بنسبة انخفاض قاربت 4 في المائة مقارنة بمستويات الانتاج القياسية المسجلة عام 2016<sup>(40)</sup>. بناء على ما سبق، وفي ظل تأثر الأنشطة غير النفطية بالأوضاع الداخلية، تشير التقديرات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في العراق بنسبة تتراوح حول 0.6 في المائة. ينفذ العراق حالياً برنامج إصلاح مع صندوق النقد الدولي لتجاوز الاختلالات القائمة لضبط أوضاع المالية العامة وتحسين كفاءة الانفاق العام.

عليه، من المتوقع تحقيق الاقتصاد العراقي لنمو إيجابي متواضع الوتيرة العام الحالي بما يعكس التحسن النسبي

41 OPEC, (2018). "Monthly Oil Market Report", March.

42 مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

40 OPEC, (2018). "Monthly Oil Market Report", March.

يبقى ارتفاع معدلات البطالة ومستويات الفقر من أهم التحديات التي تواجه بلدان المجموعة حيث تسجل أعلى معدلاتها في هذه البلدان على مستوى البلدان العربية. في هذا الإطار، تتفرد بلدان المجموعة بسياسات وخطط إنمائية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، تستهدف القطاعات والفئات الأولى بالرعاية من السكان وتعمل على إدماجهم في سوق العمل بما يضمن التنمية الاقتصادية والمكانية المتوازنة.

تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في الدول العربية المستوردة للنفط في احتواء الزيادة الكبيرة في مستويات العجزات المالية وضمان استدامة الدين العام بما يسمح بتوفير حيز مالي داعم للنمو والتشغيل في هذه الدول، والقدرة على مواصلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى دعم مستويات الإنتاجية والتنافسية الدولية.

### توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

تطبق **مصر** برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي تمتد فترة تنفيذه خلال الفترة من عام 2014 وحتى عام 2019. يتضمن البرنامج إصلاحات أساسية لحفز الاقتصاد، وتعزيز مناخ الأعمال، وتحقيق نمو متوازن يشمل كافة فئات المجتمع. يتضمن البرنامج ثلاثة محاور من سياسات الإصلاح تتمثل في:

- إصلاحات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية ومن أهمها ارتفاع عجز الموازنة العامة، ومعدلات التضخم، والعجز في ميزان المدفوعات.
- إصلاحات هيكلية لدعم القطاعات الإنتاجية خاصة أنشطة الصناعة والتصدير. يأتي ذلك من خلال العمل على إصلاح مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج وحوافز لمساندة الصادرات، وتشجيع الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، والاستمرار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إصلاحات لشبكات الأمان الاجتماعي لتوفير أكبر قدر من الحماية والرعاية اللائقة لجميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية.

في إطار هذا البرنامج تم تبني عدد من التدابير الإصلاحية التي شملت إصلاحات نظم دعم الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإصلاح نظام الخدمة المدنية، إضافة إلى تحرير سعر صرف العملة المحلية، وإصدار عدد من القوانين مثل قانون تسوية المنازعات الضريبية وقانون تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية، والانتهاج من إعداد مسودة قانون جديد

بناء عليه، من المتوقع أن يواصل الاقتصاد اليمني تحقيق انكماش في مستويات النشاط الاقتصادي هذا العام مع توقعات بتحسين نسبي طفيف لمستويات النشاط الاقتصادي العام المقبل حال التوصل إلى تفاهات داعمة للأوضاع الاقتصادية، وهو ما سيعمل على معاودة الانتاج النفطي ودعم مستويات الانفاق الحكومي والاستهلاك وتدفع المنح الرسمية من دول الجوار للمساهمة في استعادة النشاط الاقتصادي.

### (3) الدول العربية المستوردة للنفط

واصلت البلدان العربية المستوردة للنفط تحقيق معدلات نمو معتدلة الوتيرة بلغت 3.8 في المائة العام الماضي بما يعكس الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق التي يتم تبنيها في هذه البلدان لاحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية.

نتج عن هذه الإصلاحات احتواء جانباً من الضغوطات على الموازنات العامة نتيجة تبني تدابير لترشيد ورفع كفاءة الانفاق الحكومي عبر سياسات إصلاح نظم الدعم ولا سيما دعم الطاقة وإصلاح نظم الخدمة المدنية. وفرت تلك الإصلاحات بعض الموارد المالية التي تم استخدامها لتعزيز مستويات كفاءة ونطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي بهدف التقليل من الأثر غير الموازي للإصلاحات الاقتصادية على الفئات محدودة الدخل.

إضافة لذلك، تضمنت هذه الإصلاحات إجراءات لزيادة مرونة نظم الصرف ودعم مستويات تنافسية العملات المحلية نتج عنها تحسن ملموس لمستويات الاستثمار والصادرات في بعض البلدان.

من المتوقع استقرار معدل النمو لدول المجموعة عند مستوى 3.8 في المائة خلال عام 2018 وارتفاعه إلى 4.3 في المائة خلال عام 2019 مدفوعاً بعدد من العوامل تتمثل في:

- تواصل الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية المنفذة.
- تحسن مستويات الطلب الخارجي على ضوء التوقعات بنمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي الشريك الأبرز لعدد من دول المجموعة.
- ارتفاع مستويات الطلب الداخلي بفعل النمو المتوقع تسجيله في عدد من القطاعات الرئيسية الدافعة للنمو.

لكن في المقابل من المتوقع أن تتأثر مستويات الطلب الكلي بتراجع الدخل المتاح للانفاق على ضوء ارتفاع مستويات الضرائب، وارتفاع أسعار مواد الطاقة بعد الاتجاه إلى تبني تدابير للتحرير الكلي أو الجزئي لأسعار هذه المنتجات في عدد من هذه الدول.



في المقابل، كان لبعض التدابير السابق الإشارة لها أثراً غير مواتياً على الطبقات الفقيرة والأولى بالرعاية بما استلزم دعم شبكات الأمان الاجتماعي. وللتخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية على تلك الفئات طبقت الحكومة المصرية حزمة من تدابير الحماية من خلال شبكات الأمان الاجتماعي بهدف تخفيف المعاناة من على كاهل الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل، وضاعفت جهودها للابتعاد عن نظم الدعم المعمم غير الكفوء والتحول إلى شبكات أمان اجتماعي أكثر كفاءة واستهدافاً للمستحقين. يشمل ذلك توسيع مظلة المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية الذي اقتصر تطبيقه في البداية على صعيد مصر واستهدف تغطية 1.5 مليون أسرة وهو ما تحقق في مارس 2017، في عموم البلاد ليشمل 1.7 مليون مستفيد بحلول يونيو 2017. إضافة إلى توسيع مظلة برنامج المعاشات التقاعدية وبرنامج التغذية المدرسية في صعيد مصر وبرنامج الدعم الغذائي. إضافة إلى التزام الحكومة في الأشهر المقبلة بتطبيق المرحلة الثانية من برنامج الأشغال كثيفة العمالة وتأهيل كوادر لسوق العمل في المناطق الفقيرة. يُنفذ عدد من هذه الإصلاحات الداعمة لشبكات الأمان الاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي. يشار في هذا الإطار إلى أن محفظة استثمارات البنك الدولي في مصر تتألف حالياً من 19 مشروعاً تبلغ جملة ارتباطاتها الإقراضية 7.8 مليار دولار<sup>46</sup>.

على ضوء ما سبق، وفي ظل التوقعات باستمرار زخم الإصلاحات الاقتصادية لدعم استقرار الاقتصاد المصري وزيادة مستويات الانتاجية والتنافسية، وتواصل الأثر الداعم لزيادة مستويات الطلب الكلي بفعل التحسن المتوقع للنشاط الاقتصادي والتجارة الدولية، من المتوقع ارتفاع معدل نمو الاقتصاد المصري خلال عامي 2018 و2019 إلى 4.5 في المائة و5 في المائة على التوالي.

في المغرب، تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي إلى 4.1 في المائة عام 2017 مقارنة بنحو 1.8 في المائة عام 2016 كنتيجة لتحسن القيمة المضافة بقطاع الزراعة بنسبة 14.7 في المائة مقارنة بانكماش مسجل في القيمة المضافة للقطاع بنسبة 12.8 في المائة عام 2016. في المقابل، سجل القطاع غير الزراعي نمواً بنسبة 2.7 في المائة وفق تقديرات بنك المغرب<sup>47</sup>.

مثل تحسين مستويات الطلب الداخلي أحد دعائم النمو المحقق العام الماضي في ظل تحسن مستويات الاستهلاك العائلي في ضوء زيادة دخول الأسر نتيجة تحسن أنشطة القطاع الزراعي وغير الزراعي. ساهم كذلك الطلب الخارجي في دعم النمو المسجل العام الماضي ولكن بدرجة أقل مقارنة بالطلب المحلي بما يعكس تحسن النمو

للإفلاس وتصفية المشروعات المتعثرة يتفق مع المعايير الدولية وإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

ساعدت هذه التدابير على احتواء جانباً من الاختلالات الاقتصادية وعززت الثقة في مناخ الأعمال وساندت أنشطة القطاع ودعمت تنافسية الصادرات. في هذا السياق، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبتكلفة عوامل الإنتاج من 2674.4 مليار جنيه في العام المالي 2015/2016 إلى 3409.5 مليار جنيه في العام المالي 2016/2017<sup>43</sup>. ساهم القطاع الخاص بالجزء الأكبر من الناتج (قرابة 70 في المائة). على صعيد المساهمة القطاعية شهد عدد من القطاعات معدلات نمو قوية جاء على رأسها قطاع إنتاج النفط والغاز الذي استفاد من الاستكشافات الجديدة، والارتفاع النسبي للأسعار العالمية لمنجات الطاقة إضافة إلى قطاعات الصناعة والخدمات وقناة السويس.

على مستوى الطلب الكلي جاء النمو مدفوعاً بالمساهمة القوية للاستهلاك الخاص، ومساهمة أقل للاستهلاك العام على ضوء التدابير المتبناة لترشيد الإنفاق الحكومي. علاوة على ذلك، شهدت أنشطة الاستثمار والصادرات نمواً ملموساً حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال العام المالي السابق بنسبة 31 في المائة، فيما نمت الصادرات بنسبة 19.3 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من العام<sup>44</sup> بما يعكس كل من الزيادة في الصادرات غير النفطية بفعل الأثر الإيجابي لتحرير سعر الصرف، وكذلك الصادرات النفطية مع تحسن أسعاره في الأسواق الدولية.

يشار كذلك إلى أن قرار البنك المركزي بتحرير سوق الصرف نهاية عام 2016 ساهم في القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي، وعمل على تحفيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي استمر في التسارع ليسجل 5.3 في المائة في الربع الأخير من 2017 ومتوسط قدره 5.0 في المائة خلال عام 2017 وهو أعلى معدل نمو منذ عام 2010. تزامن ذلك مع استمرار انخفاض معدل البطالة ليسجل 11.3 في المائة خلال الربع الرابع من 2017 وهو الأقل منذ عام 2010<sup>45</sup>.

على صعيد المالية العامة، ساهمت هذه الإصلاحات في خفض عجز الموازنة الكلي في النصف الأول من السنة المالية 2016/2017 إلى 5.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنحو 6.4 في المائة في الفترة نفسها من السنة السابقة.

<sup>43</sup> وزارة التخطيط والتنمية والإصلاح الإداري، مصر، (2018). "مؤشرات اقتصادية".

<sup>44</sup> البنك المركزي المصري، مصر، (2017). "تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري"، يوليو-مارس 2016/2017، العدد 57.

<sup>45</sup> البنك المركزي المصري، مصر، (2018)، استبيان "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>46</sup> البنك الدولي، (2018). "البنك الدولي في مصر".

<sup>47</sup> بنك المغرب، المغرب (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

- تسهيل منحهم قروضاً جديدة وإعفاءات من الديون المستحقة عليهم سابقاً لصالح الديوان الوطني للصناعات التقليدية.
- استحداث خط تمويل لضمان القروض السكنية لصالح ذوي الدخل غير الثابت.
- مواصلة تنفيذ المشروعات التنموية في المناطق ذات الأولوية بمخطط التنمية (2016-2020) بما يسمح بتحقيق نمو مستدام ومتوازن مكانياً.

في السودان، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة حوالي 4.4 في المائة خلال عام 2017. يُعزى النمو المحقق إلى التطورات الإيجابية في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدين خصوصاً إنتاج الذهب، وقطاع الزراعة، والإنتاج الحيواني. سوف يساهم رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان في تحسن النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية خلال عامي 2018 و2019. من جانب آخر، سيساهم الارتفاع النسبي المتوقع للإنتاج النفطي من مستوى 120 ألف برميل للمستويات الحالية إلى نحو 150 ألف برميل إضافة إلى الزيادة المتوقعة في الإنتاج من الذهب والحاصلات الزراعية في دعم النشاط الاقتصادي خلال فترة أفق التوقع. كما سيساهم تحقق استقرار نسبي للأوضاع في جنوب السودان في إعادة تدفق النفط عبر أنابيب نفط الشمال وبالتالي عودة المساهمة الإيجابية لرسم عبور النفط في الموازنة العامة للدولة وهو ما سيدعم في مجمله النشاط الاقتصادي. استناداً لما سبق، من المتوقع تسجيل الاقتصاد السوداني لنمو بحدود 4.5 في المائة عام 2018 و5 في المائة عام 2019.

أما في الأردن، لا تزال الأوضاع الإقليمية تؤثر على آفاق النمو الاقتصادي في ظل تأثير أداء العديد من القطاعات الرئيسية الهامة، لا سيما التجارة، والنقل البري، وتدفع الاستثمارات الأجنبية. وفي ضوء ذلك، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بلغت نسبته 2.1 في المائة خلال النصف الأول من 2017 وهي ذات النسبة المسجلة خلال الفترة المقابلة من عام 2016. تشير التقديرات إلى أن النمو المسجل خلال العام الماضي قد بلغ 2.3 في المائة. تتمثل أبرز التحديات التي تواجه النشاط الاقتصادي في انعكاسات الوضع الإقليمي على البيئة الاستثمارية في المملكة، وارتفاع معدلات البطالة في ظل تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، الأمر الذي يشكل كذلك ضغطاً على الموارد الاقتصادية المحدودة. إضافة إلى تنامي احتياجات التمويل الخارجي حيث أن تكلفة التحديات التي يواجهها الأردن، تفوق قيمة المنح المقدمة له، مما سيؤدي الحاجة إلى الاقتراض قائمة ويؤدي إلى ارتفاع ملموس لمستوى المديونية، حيث تجاوز الدين العام في الوقت الراهن 95 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في ضوء التحديات السابقة، تواصل الحكومة السير قدماً في نهجها الإصلاحي من خلال برنامج الإصلاح

في منطقة اليورو، إضافة إلى التأثير الإيجابي لانخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي. أما على صعيد الواردات، فقد شهدت تباطؤاً حاداً ارتباطاً بالتراجع الملموس للواردات من السلع الرأسمالية. في المقابل حافظ الاستهلاك الحكومي على وتيرة نمو معتدلة في ظل جهود الضبط المالي، فيما شهدت أنشطة الاستثمار وتيرة نمو قوية، بالرغم من تباطؤها. من المتوقع في عام 2018 تراجع القيمة المضافة لقطاع الزراعة بنسبة 1 في المائة فيما يتوقع أن تواصل الأنشطة غير الزراعية تحسناً بوتيرة تبلغ 3.4 في المائة. بناء عليه، يتوقع انخفاض النمو الإجمالي إلى 3 في المائة عام 2018. أما في عام 2019، من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 3.6 في المائة مدفوعاً بتحسين متوقع لكل من أنشطة القطاع الزراعي وغير الزراعي.

في تونس، تميز الوضع الاقتصادي خلال عام 2017 بتسجيل بوادر ومؤشرات إيجابية لاسيما على صعيد قطاع إنتاج الفوسفات، والقطاع السياحي، وأنشطة التصدير خاصة صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية. فيما سجلت أنشطة قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي تباطؤاً خلال العام الماضي. بناء على ما سبق، تشير التقديرات إلى تسجيل الاقتصاد التونسي لمعدل نمو بحدود 2.0 في المائة العام الماضي. رغم ذلك لا يزال أداء الاقتصاد الكلي متأثراً ببعض التحديات التي تواجه التوازنات العامة ممثلة في ارتفاع مستويات العجز في الموازنة العامة، وميزان المعاملات الجارية، وبطء نسق النمو وعدم شموليته، وارتفاع مستويات المديونية، ومعدلات البطالة. من المتوقع تحسن معدل النمو إلى 2.7 في المائة عام 2018، ومواصلته الارتفاع إلى نحو 3.3 في المائة عام 2019 على ضوء التدابير التي تتبناها الحكومة ضمن المخطط التنموي للفترة (2016-2020) الذي يترجم التوجهات الاستراتيجية للدولة ويحدد السياسات والأهداف التنموية الرامية إلى تحقيق نمو اندماجي متوازن مكانياً. في هذا الإطار تم تبني عدد من البرامج القطاعية، واتخاذ تدابير جديدة لدفع الاستثمار ودعم القطاعات والفئات التي تواجه تحديات مثل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع الزراعة، والسياحة إضافة إلى دعم القدرة التنافسية والتوظيف والفئات الأولى بالرعاية وذلك بما يشمل (48):

- استحداث خط تمويل بقيمة 100 مليون دينار لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستعادة نسق نشاطها.
- تخفيض ضرائب الشركات بالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 25 في المائة إلى 20 في المائة.
- إعادة إدماج أصحاب المهن الحرفية والدخل الموسمي في الدورة الاقتصادية من خلال

48 وزارة المالية، تونس، (2018). "مشروع قانون الموازنة العامة 2018".



التجارة والاستثمار والنشاط الاقتصادي والنمو، بالنسبة لآفاق الاقتصادية لعامي 2018 و2019، من المتوقع تحقيق وتيرة نمو بحدود 2.2 في المائة عام 2018 مقارنة بنحو 2.9 في المائة العام السابق، في حين يتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 2.5 في المائة العام المقبل.

في **موريتانيا**، انعكس بقاء أسعار المعادن عند مستويات منخفضة خلال عام 2017 على مقومات النمو الاقتصادي حيث شهد النشاط في القطاع الاستخراجي انكماشاً بنسبة 4.4 في المائة، فيما تمكن النشاط في القطاع غير الاستخراجي من تسجيل وتيرة نمو مرتفعة بحدود 4.2 في المائة. بالتالي ارتفاع معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة من 1.6 في المائة عام 2016 إلى 3.1 في المائة عام 2017<sup>(51)</sup>. تركز جهود الحكومة حالياً على معالجة آثار الصدمات الخارجية الناجمة عن تراجع أسعار صادرات السلع الأساسية خصوصاً الحديد. تمت مؤخراً المصادقة على برنامج يغطي ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي يدعمه "التسهيل الائتماني الممتد" بقيمة 163 مليون دولار أمريكي. يستهدف تنفيذ هذا البرنامج تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو. من المتوقع تحسن النشاط الاقتصادي خلال أفق التوقع بفضل التطورات الايجابية المرتقبة في قطاعات الزراعة والصيد، والصناعات التحويلية. كذلك سوف يساعد زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة وخاصة في مناجم الذهب في نمو القطاع الاستخراجي مع انعكاسات ايجابية على القطاع غير الاستخراجي. من المتوقع نمو الاقتصاد بنسبة 2.7 و4.5 في المائة عامي 2018 و2019.

في **الصومال**، أدى الجفاف المتكرر في السنوات الأخيرة إلى نقص الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية في البلاد. من المتوقع أن يتعافى الأداء الاقتصادي خلال عام 2018 في ظل تحسن الوضع المالي خاصة فيما يتعلق بتعبئة الإيرادات، وتنفيذ الميزانية ليرتفع معدل النمو من 2.5 في عام 2017 إلى 3.0 في المائة عام 2018.

أما في **جيبوتي** من المتوقع استمرار معدلات النمو المرتفعة للناتج المحلي الإجمالي التي تفوق 5 في المائة خلال عامي 2018 و2019 في ظل ارتفاع مستويات الانفاق الاستثماري خلال الفترة السابقة الذي ساهم بشكل كبير في نمو الصادرات.

بعد أن نما الناتج المحلي الإجمالي في **القمر** بمعدل 2.8 في المائة في عام 2017، من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 3 في المائة عام 2018 و3.3 في المائة عام 2019 في ظل التحسن النسبي لأوضاع البنية الأساسية ومشكلات انقطاع الكهرباء.

الاقتصادي (2016-2019)، مدعوماً باتفاقية التسهيل الائتماني الممتد مع صندوق النقد الدولي، الذي يهدف إلى تعزيز عمليات الإصلاح المالي والهيكلية، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل، ورفع تنافسية الاقتصاد الأردني، وتوفير المزيد من فرص العمل. كما أقرت الحكومة خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022)، التي تضمنت العديد من الإصلاحات في القطاعات الاقتصادية بهدف دعم النمو الاقتصادي في المملكة من خلال الاستفادة من الإمكانيات الواعدة والمتوفرة للتنمية، ووضع الأردن على مسار التنمية المستدامة والوصول إلى اقتصاد قوي ومنبع أمام التحديات الإقليمية والدولية. عليه، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد تحسناً في أدائه خلال عامي 2018 و2019 لينمو بمعدل 2.6 و2.8 في المائة على التوالي.

في **لبنان**، شهد الاقتصاد تعافياً نسبياً عام 2017 بدافع من النمو الملحوظ للنشاط في قطاعي الخدمات (لاسيما الخدمات العقارية وتجارة التجزئة والخدمات المالية)، وكذا أنشطة السياحة في ظل ارتفاع أعداد السائحين بنسبة قاربت 13 في المائة خلال العام، إضافة إلى النمو المسجل في أنشطة التصدير<sup>49</sup>. على ضوء ما سبق ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2 في المائة من عام 2016 إلى 2.5 في المائة في عام 2017. من المتوقع يسهم إقرار الموازنة وهيكل الأجور والرواتب، والاتفاق بشأن قانون الانتخابات النيابية، وصدر القوانين المنظمة للشراكة بين القطاع العام والخاص، والقوانين المنظمة لعمليات استخراج النفط والغاز في إرساء ركائز محفزة للاستثمار في عام 2018، وبالتالي خلق فرص عمل ودعم النمو الحقيقي والحد من تفاقم الدين العام<sup>50</sup>. بناء على ما سبق، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 2.5 في المائة العام الجاري، وارتفاعه إلى 2.7 في المائة العام المقبل.

في **فلسطين**، ترتبط حركة النشاط الاقتصادي بعدة متغيرات سياسية واقتصادية في ظل بيئة تشتمل على العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على مسارات النمو الاقتصادي. تتمثل التحديات الخارجية في القيود المتعددة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، والقيود على حرية الحركة والتنقل للسلع والخدمات والأفراد، والتذبذب في حجم المنح والمساعدات الخارجية، خاصة وأن هذه المساعدات تشكل مصدراً هاماً لإيرادات الحكومة. أما التحديات الداخلية فتتمثل في صعوبة تطبيق سياسة نقدية مستقلة في ظل غياب عملة محلية، إلى جانب تحديات تتعلق بدور القطاع الخاص كقوة دافعة للنمو، وصعوبة التواصل الجغرافي فيما بين المناطق الفلسطينية وصغر حجم السوق المحلي. تعتبر هذه التحديات مسؤولة عن التذبذب الواضح في حركة

49 البنك الدولي، (2017). "لبنان: الآفاق الاقتصادية"، أكتوبر.

50 مصرف لبنان المركزي، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

51 البنك المركزي الموريتاني (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

## الإطار رقم (1) محركات الطلب الكلي في الدول العربية (2010-2016)

يتكون الطلب الكلي في أي دولة من مجموعة من المكونات تتمثل في الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي، والاستثمار الإجمالي العام والخاص، إضافة إلى فجوة الموارد ممثلة في الفارق ما بين صادرات وواردات السلع والخدمات. تتباين الأهمية النسبية لهذه المكونات (محركات الطلب الكلي) من دولة إلى أخرى. بدأت الإصلاحات الاقتصادية في عدد من البلدان تركز مؤخراً على توازن محركات الطلب الكلي كإلية داعمة للاستقرار الاقتصادي، وزيادة مستويات القدرة على التصدي للصددمات الداخلية والخارجية. على سبيل المثال، تستهدف الإصلاحات الاقتصادية التي تطبقها الصين حالياً تحقيق مزيداً من التوازن ما بين محركات الطلب الإجمالي، وبحيث يتم زيادة الأهمية النسبية للطلب المحلي على حساب الطلب الخارجي وعلى الأخص تعزيز دور الاستهلاك المحلي مقارنة بالاستثمار الحكومي والصادرات بهدف الوصول إلى معدلات نمو متوازنة وقابلة للاستدامة. ساعدت هذه الإصلاحات على رفع نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي في الطلب الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) من 44.6 في المائة في عام 2010 إلى 54 في المائة في عام 2016<sup>52</sup>. تشير التقديرات إلى مواصلتها الارتفاع خلال عام 2017 إلى مستوى 60 في المائة في ظل الإصلاحات الهادفة إلى زيادة الانفاق الاجتماعي وإصلاح النظام الضريبي باتجاه فرض ضرائب تصاعدية على شرائح الدخل العليا، وتبني عدد من التدابير الأخرى الهادفة إلى تشجيع الطبقة المتوسطة<sup>53</sup>.

على مستوى الدول العربية، ساهم الاستهلاك العائلي النهائي بالنسبة الأكبر من الطلب الكلي بلغت 54.8 في المائة خلال عام 2016 بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 58.3 في المائة. تقل أهمية هذا المكون من مكونات الطلب كلما ارتفع مستوى الدخل حيث يُمكن ارتفاع الدخل من زيادة مستوى الادخار العام والخاص، وبالتالي مزيداً من الانفاق على أنشطة الاستثمار والتصدير. فعلى سبيل المثال، يساهم الاستهلاك النهائي العائلي بنحو 60 في المائة من الطلب الكلي في الدول ذات الدخل المرتفع فيما يشكل نحو 80 في المائة من الطلب الكلي في الدول منخفضة الدخل. على مستوى مجموعات الدول العربية المختلفة، يساهم الاستهلاك العائلي النهائي بالنسبة الأكبر من الطلب الكلي في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط حيث يشكل 76 في المائة من إجمالي الطلب، وهو ما يعزى إلى ارتفاع عدد سكان دول هذه المجموعة إلى 231 مليون نسمة يشكلون 58 في المائة من مجمل سكان الوطن العربي. ينتج عن الارتفاع الكبير في مستويات الاستهلاك العائلي انخفاض معدلات الادخار وبالتالي الاستثمار والصادرات في هذه الدول وما ينتج عن ذلك من ضغوطات على عدد من التوازنات الداخلية والخارجية. ولكن في المقابل، تُقلّ متانة الطلب الداخلي (ارتفاع مستويات الاستهلاك العائلي) من مستوى تأثير الدول العربية المستوردة للنفط بالصددمات الخارجية. فخلال الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية لم تتأثر بلدان المجموعة بشكل كبير بالتداعيات الناتجة عنها، وحققت رغم هذه التطورات نمو معتدل الوتيرة بلغ متوسطه 3.1 في المائة خلال الفترة (2010-2016). في المقابل تنخفض مستويات مساهمة الاستهلاك العائلي النهائي في الطلب الكلي بالنسبة لمجموعتي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول النفطية الأخرى إلى ما يشكل نحو 42 في المائة و55 في المائة من إجمالي الطلب الكلي، وهو ما جعل هذه البلدان تتأثر بشكل أكبر بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وبالتأثيرات الناتجة عن الانخفاض الكبير في أسعار النفط نظراً لاعتمادها بشكل أكبر على الطلب الخارجي مقارنة بالطلب المحلي.

فيما يتعلق بالاستهلاك الحكومي النهائي فيساهم بنحو خمس الطلب الكلي (20 في المائة) في الدول العربية، وهو ما يزيد عن المتوسط العالمي البالغ 17.1 في المائة، ويعد مقارباً للمتوسط المسجل على مستوى دول منطقة اليورو (20.7 في المائة)، والدول مرتفعة الدخل (18 في المائة). تتباين مساهمة الاستهلاك الحكومي النهائي في الطلب الكلي ما بين مجموعات الدول العربية حيث تسجل أعلى مستوياتها في مجموعتي الدول المصدرة للنفط بمتوسط بلغ 22.3 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما يقرب من 24.6 في المائة في الدول النفطية الأخرى وهو ما يفسر الدور الكبير الذي تلعبه مستويات الانفاق الحكومي في هذه البلدان في دعم النمو الاقتصادي. تنخفض مستويات مساهمة

<sup>52</sup> World Bank, (2018). "World Development Indicators".

<sup>53</sup> IMF, (2017). "People's Republic of China: 2017 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the People's Republic of China", August.

الاستهلاك الحكومي النهائي في الطلب الكلي في الدول العربية المستوردة للنفط إلى مستوى 13.7 في المائة بما يقترب من المعدل المسجل على مستوى الدول منخفضة الدخل في ظل التحديات التي تواجهها أوضاع الموازنات في العديد من هذه البلدان.

يساهم الاستثمار الإجمالي بشقيه الحكومي والخاص بنحو 29 في المائة من الطلب الكلي في الدول العربية، وهما يفوق المتوسط العالمي البالغ 24 في المائة، ويقترب من المتوسط المسجل على مستوى الدول متوسطة الدخل 31 في المائة، ويزيد عن ذلك المسجل في الدول منخفضة الدخل (26 في المائة). تسجل البلدان العربية المصدرة للنفط أعلى مستوى مساهمة للاستثمار في هيكل الطلب الكلي بنسبة 32 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، و28 في المائة في البلدان النفطية الأخرى. تنخفض الأهمية النسبية لهذا المكون إلى ما يقارب 18 في المائة في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط.

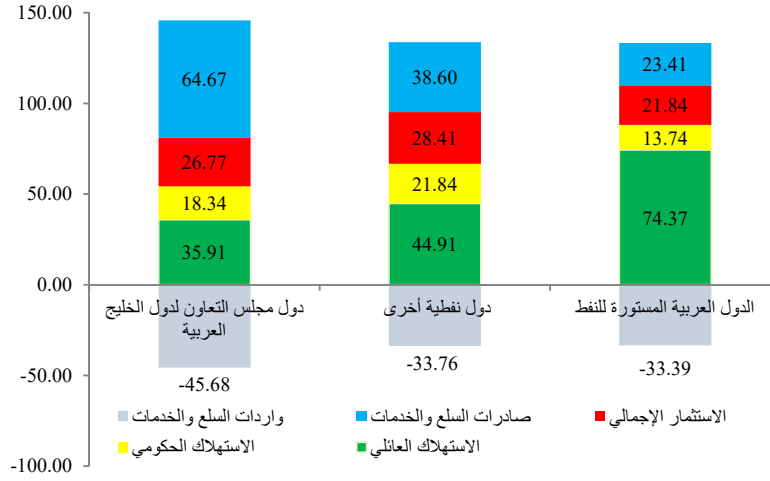
أما فيما يتعلق بمكون فجوة الموارد الذي يمثل الفارق بين كل من صادرات وواردات السلع والخدمات، فقد كان له مساهمة سالبة في الطلب الكلي في الدول العربية بلغت (-3.4 في المائة) عام 2016، مقارنة مع مساهمة إيجابية بلغت 4.1 في المائة في منطقة اليورو و0.6 في المائة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تعكس المساهمة السالبة لهذا المكون تفوق الواردات على الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية. تسجل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعلى مساهمة إيجابية لفجوة الموارد على مستوى الدول العربية. يشار إلى أن المساهمة الإيجابية لمكون فجوة الموارد قد تراجعت بشكل ملحوظ في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (2010-2016) لتتخف من 20.1 في المائة في بداية الفترة إلى نحو 3.8 في المائة عام 2016 بما يعكس الانخفاض الكبير المسجل في الأسعار العالمية للنفط. من جهة أخرى، أدى الانخفاض في الأسعار العالمية للنفط إضافة إلى الأوضاع التي مرت بها بعض البلدان العربية الأخرى المصدرة للنفط إلى تحول المساهمة الإيجابية لفجوة الموارد في الدول النفطية الأخرى بنسبة 10.8 في المائة من إجمالي الطلب الكلي في عام 2010 إلى مساهمة سالبة بنسبة 7.2 في المائة عام 2016. كما زادت خلال الفترة المشار إليها المساهمة السالبة لمكون فجوة الموارد في الدول العربية المستوردة للنفط من (-7.1 في المائة) إلى (-10.3 في المائة) بما يعزى إلى تراجع مستويات تنافسية صادرات عدد من هذه الدول، وهو ما ولد ضغوطات على موازين مدفوعاتها وعلى أسواق الصرف الأجنبي وأدى إلى تراجع قيمة عدد من العملات العربية مقابل الدولار واليورو.

يشير متوسط الأهمية النسبية لمحركات الطلب الكلي<sup>54</sup> في مجموعات الدول العربية خلال الفترة (2010-2016) إلى أن مكون الطلب الخارجي (صادرات السلع والخدمات) يشكل أهم مكونات الطلب الكلي في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث يساهم بنحو 65 في المائة من إجمالي الطلب الكلي. في المقابل يشكل مكون الطلب المحلي (الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي) أهم مكونات الطلب الكلي في كل من مجموعتي الدول المصدرة الأخرى للنفط والدول العربية المستوردة للنفط بأهمية نسبية تقدر بنحو 66.7 في المائة و88.1 في المائة من مجمل الطلب الكلي على التوالي، جدول رقم (2).

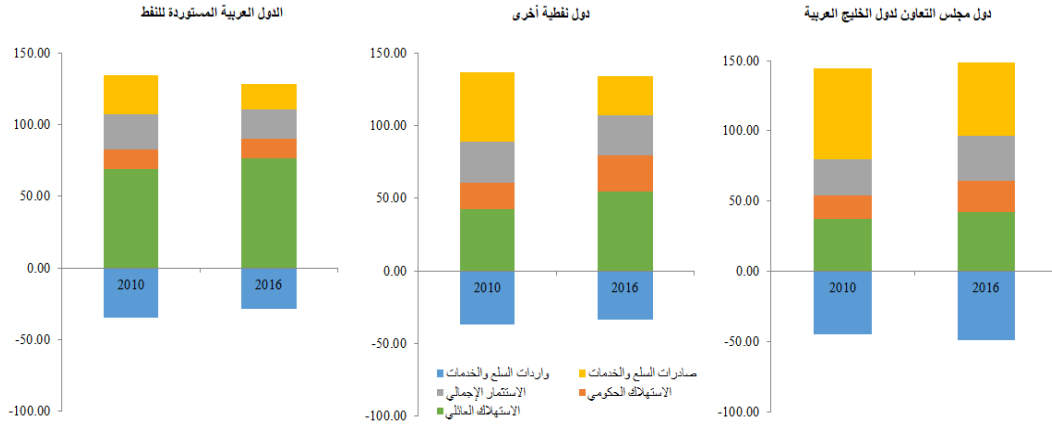
بناء عليه، فإن تحقيق مزيداً من التوازن في هيكل مكونات الطلب المحلي يستلزم المضي قدماً في تبني سياسات لتنويع الهياكل الانتاجية والخدمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يساعد على زيادة مستويات الاستهلاك والاستثمار وتنويع هيكل الصادرات بهدف زيادة القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية. في المقابل، تحتاج مجموعتي البلدان العربية المصدرة الأخرى للنفط والمستوردة له إلى ترشيد الاستهلاك النهائي بما يوفر موارد للانفاق على زيادة الاستثمارات ودعم التنافسية في القطاعات الانتاجية والخدمية لزيادة صادرات هذه الدول وتوفير الموارد بالنقد الأجنبي اللازمة لتجاوز الاختلالات الخارجية وتخفيف الضغوطات على أسواق الصرف والعملات المحلية.

<sup>54</sup> تم الاستناد إلى متوسط الأهمية النسبية خلال الفترة لتجنب تأثير التقلبات الدورية من سنة إلى أخرى.

الأهمية النسبية لمكونات الطلب الكلي في الدول العربية  
متوسط الفترة (2010-2016) (%)



ديناميكية مكونات الطلب الكلي في الدول العربية (2010-2016)  
الأهمية النسبية إلى إجمالي الطلب الكلي (%)



جدول رقم (1): محركات الطلب الكلي في عدد من مجموعات الدول المختلفة (2016)  
الأهمية النسبية إلى إجمالي الطلب الكلي (%)

فجوة الموارد	الاستثمار	الاستهلاك الحكومي النهائي	الاستهلاك العائلي النهائي	
0.7	24.0	17.1	58.3	العالم
-3.4	29.0	20.0	54.8	الدول العربية
4.1	20.0	20.7	55.1	منطقة اليورو
0.6	21.0	17.8	60.0	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
1.0	21.0	18.0	60.0	الدول ذات الدخل المرتفع
0.1	31.0	15.0	54.3	الدول ذات الدخل المتوسط
-17.2	26.0	13.0	78.0	الدول ذات الدخل المنخفض

المصدر: صندوق النقد العربي (2018)، "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، والبنك الدولي (2018).

جدول رقم (2)

بنود الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار السوق الجارية  
متوسط الفترة (2010-2016)

فجوة الموارد	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات	الاستثمار الإجمالي	الاستهلاك النهائي			
				المجموع	الحكومي	العائلي	
-25.45	66.85	41.41	23.30	102.15	20.40	81.76	الأردن
13.05	79.84	92.89	26.26	60.69	9.13	51.56	الإمارات
21.67	59.73	81.39	22.75	55.58	15.68	39.90	البحرين
-8.82	54.18	45.36	22.65	86.17	18.50	67.67	تونس
-0.07	32.30	32.23	43.06	57.01	20.68	36.32	الجزائر
-36.51	55.31	18.81	17.82	118.68	31.17	87.51	جيبوتي
15.23	33.49	48.71	26.91	57.86	23.97	33.89	السعودية
-3.24	11.97	8.61	20.00	83.24	8.91	74.33	السودان
-0.52	29.21	28.69	26.04	74.48	12.80	61.68	سورية
9.45	33.77	43.22	16.07	74.47	23.57	50.90	العراق
17.09	44.41	61.50	28.24	54.67	22.11	32.56	عمان
32.94	30.60	63.54	34.35	32.71	15.42	17.28	قطر
-35.67	46.17	10.50	11.71	123.96	22.81	101.15	البحرين
32.46	31.91	64.37	18.82	48.73	18.87	29.85	الكويت
-27.17	52.14	24.98	28.55	98.62	13.58	85.04	لبنان
13.22	46.31	59.53	15.70	71.07	33.20	37.87	ليبيا
-7.16	23.91	16.75	15.84	91.32	11.57	79.75	مصر
-11.53	45.97	34.45	34.07	77.46	18.89	58.57	المغرب
-23.14	80.27	57.13	40.04	83.10	17.99	65.11	موريتانيا
-11.79	32.44	20.65	13.45	98.34	16.26	82.08	اليمن
18.98	45.68	64.67	26.77	54.24	18.34	35.91	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
4.84	33.76	38.60	28.41	66.75	21.84	44.91	دول نفطية أخرى*
-9.96	33.39	23.41	21.84	88.12	13.74	74.37	الدول العربية المستوردة للنفط

\* تشمل كل من: الجزائر والعراق وليبيا واليمن.

المصدر: صندوق النقد العربي، (2018). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

## الإطار رقم (2)

### دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية<sup>55</sup>

تأثرت الاقتصادات العربية بمجموعة من التطورات العالمية والتحويلات الإقليمية خلال الفترة (2000-2016)، التي يمكن تقسيمها حسب التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية إلى فترتين رئيسيتين. تتمثل الأولى في الفترة (2000-2008) والثانية في الفترة (2009-2016). سلكت المؤشرات الاقتصادية الأساسية للدول العربية (النمو الاقتصادي، التضخم، رصيد الموازنة العامة، رصيد ميزان المعاملات الجارية) خلال هاتين الفترتين مسارات مختلفة تأثرت بتغيرات اقتصادية إقليمية ودولية انعكست على التوازنات الداخلية والخارجية لتلك البلدان. إزاء هذه التطورات تبنت الدول العربية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تنوعت ما بين إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي وحزم أخرى للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف دفع النشاط الاقتصادي والقضاء على التحديات الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان على صعيد تحقيق النمو الشامل والمستدام. في هذا الإطار، شهد الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية زخماً قوياً ومتسارعاً خلال الفترة (2000-2008) حيث قامت العديد من البلدان العربية خلال تلك الفترة بمواصلة تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي بدأت تطبيقها منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ سياسات الاستقرار الاقتصادي. كما تحول جانباً من الزخم الإصلاحي في هذه الدول باتجاه الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتحرير التجارة ودعم القطاع المالي بمساندة عدد من المؤسسات الدولية.

في المقابل، شهدت الفترة الثانية (2009-2016) تغييراً في نمط السياسات الإصلاحية في البلدان العربية، بحيث تم التركيز بشكل أكبر على التدابير والسياسات الهادفة إلى احتواء تأثير الصدمات الاقتصادية التي شهدتها عدة بلدان عربية في تلك الفترة وأثرت على أدائها الاقتصادي. جاء على رأس هذه السياسات تدابير ضبط أوضاع المالية العامة، وزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية ونظم الصرف في امتصاص أثر الصدمات الخارجية، مع تحول جانب كبير من الاهتمام إلى برامج وإصلاحات تنوع الهياكل الاقتصادية كانعكاس لتأثر الاقتصادات العربية المصدر للنفط بالتراجع المسجل في الأسعار العالمية للنفط بداية من النصف الثاني عام 2014. على ضوء ما سبق، تم تقييم دور الإصلاحات الاقتصادية في تعزيز ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2000-2016)، من خلال تطبيق نموذج قياسي يحاول الربط ما بين بعض الدلائل المرتبطة بتنفيذ إصلاحات الاستقرار الكلي، والإصلاحات الهيكلية، والمؤسسية على معدل النمو الحقيقي في البلدان العربية باستخدام نموذج البيانات المقطعية (Panel Data) للوصول إلى نتائج توضح ماهية الإصلاحات الأكثر قدرة على دعم النمو. أظهرت النتائج الخاصة بالنموذج ما يلي:

- ظهور تأثير معنوي لإصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي الهادفة إلى خفض العجزات في الموازنات العامة واحتواء الضغوط التضخمية على النمو الاقتصادي.
- ظهور تأثير معنوي للإصلاحات الهيكلية على النمو الاقتصادي لا سيما إصلاحات تحرير التجارة الخارجية، وتطوير القطاع المالي، وإصلاحات أسواق العمل والمنتجات، وحفز الابتكار.
- ظهور تأثير معنوي للإصلاحات المؤسسية على النمو الاقتصادي، لا سيما تلك الهادفة إلى تهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات.
- على مستوى كامل فترة الدراسة كانت إصلاحات البيئة المؤسسية الأكثر تأثيراً على النمو في البلدان العربية.
- ظهور تأثير معنوي للعوامل الحاكمة المختارة ممثلة في حجم القطاع العام، ومستوى التنمية البشرية على معدلات النمو الاقتصادي، حيث يدعم الانفاق الرأسمالي الحكومي مستويات الناتج المحققة شريطة أن تتسم عملياته بالكفاءة وعدم مزاحمة الاستثمار الخاص، كما يُمكن التطور الإيجابي المُحقق في مستوى التنمية البشرية للبلدان العربية من تحقيق معدلات نمو أعلى.

55 د. محمد اسماعيل، ود. هبة عبد المنعم (2018). "دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، رقم 43.

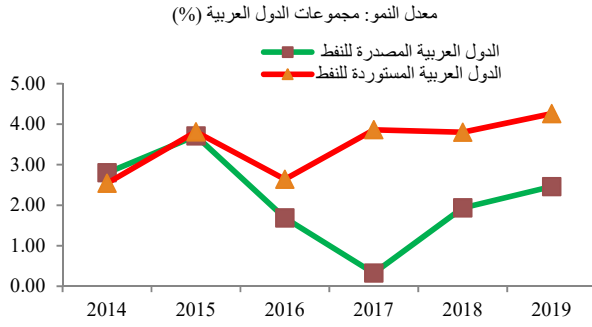


تواجه الدول العربية تحديات تستوجب توجيه الإصلاحات الاقتصادية باتجاه تحقيق زيادة في معدلات النمو كفيلة بتوفير فرص العمل الكافية لخفض البطالة خاصة بين الشباب والنساء. يمكن في هذا الصدد الوقوف على توصيات مهمة على صعيد صنع السياسات على النحو التالي:

- أهمية تبني خطط قومية لتنوع الهياكل الاقتصادية للبلدان العربية تندرج في سياق استراتيجيات تستهدف زيادة التنوع الاقتصادي بالتركيز على القطاعات عالية القيمة المضافة والقطاعات التصديرية وقطاعات الاقتصاد المعرفي مع ضرورة تبني برامج تنفيذية لتحقيق هذه الاستراتيجيات تتضمن توزيعاً واضحاً للمسؤوليات وتصور لآليات التنفيذ والتمويل، مع التأكيد على أن إصلاحات تنوع وتقوية الهياكل الاقتصادية لا بد من أن تُنفذ بشكل مستمر ووفق أهداف كمية وأدوار مناطة بالجهات المسؤولة.
- أهمية مواصلة إصلاحات الاستقرار الكلي الهادفة إلى توفير بيئة مواتية للنمو الاقتصادي. من بين إصلاحات تحقيق الاستقرار الاقتصادي يُحسن أن تُمنح الإصلاحات التي من شأنها تقوية قدرة البلدان العربية على مواجهة الصدمات الخارجية ودعم الحيز المالي (سياسات الانضباط المالي، الاستقرار السعري، تقوية الأوضاع الخارجية) الاهتمام الكافي بما يساعد على توفير الوقت الكافي لتنفيذ تدابير أخرى على صعيد الإصلاح الهيكلي والمؤسسي يحتاج تنفيذها لسنوات حتى توتي الإصلاحات ثمارها الداعمة للنمو .
- التركيز على تنفيذ إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية المواتية للنمو والتشغيل وخفض مستويات تباين الدخل، خاصة فيما يتعلق بالسياسات المالية مع أهمية التركيز في هذا الصدد على سياسات الانضباط المالي ولكن مع ضرورة الاتجاه إلى الاعتماد على التدابير الأقل تأثيراً على النمو الاقتصادي منها على سبيل المثال تفضيل تدابير خفض الانفاق العام على تدابير رفع معدلات الضرائب، حيث أن خفض مستويات الانفاق العام أقل تأثيراً على النمو الاقتصادي مقارنة برفع مستويات الضرائب، وتفضيل تدابير استخدام الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، وتفضيل تدابير استخدام ضرائب القيمة المضافة والضرائب على العقارات على الضرائب على الدخل وأرباح الشركات لكون المجموعة الأولى من التدابير أقل تأثيراً على النمو الاقتصادي من المجموعة الثانية.
- دمج بعض الإصلاحات الهيكلية مثل إصلاحات تحرير التجارة الخارجية وتطوير القطاع المالي في سياق الاستراتيجيات والخطط الوطنية للإصلاح الاقتصادي نظراً لتأثيرها الداعم للنمو الاقتصادي في البلدان العربية. كذلك هناك ضرورة لتركيز إصلاحات التجارة الخارجية على استكمال جهود البلدان العربية الرامية إلى تحرير التجارة البينية للخدمات وذلك نظراً لما يرتبط بها من مكاسب كبيرة على صعيد زيادة مستويات الاستثمار والقيمة المضافة والتشغيل في ظل تسارع وتيرة نمو تجارة الخدمات حالياً مقارنة بتجارة السلع. كذلك من الأهمية بمكان تركيز إصلاحات القطاع المالي على زيادة مستويات الشمول المالي لا سيما للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لرفع النمو.
- الاهتمام بإصلاحات الاقتصاد الجزئي لا سيما إصلاحات أسواق العمل والمنتجات من خلال تدابير تساعد على زيادة مستويات مرونة هذه الأسواق ودعم الانتاجية والتنافسية، مع أهمية البدء بإصلاحات أسواق المنتجات قبل إصلاحات أسواق العمل كي تخفف المكاسب الناتجة عن تطبيق النوع الأول الأثر غير المواتي للنوع الثاني من الإصلاحات على النمو في الأجل القصير. إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالإصلاحات القطاعية المرتبطة بتحسين جودة التعليم والنفذ لأسواق العمل وفق رؤى متكاملة وجهود متواصلة لتحقيق هذا الهدف .
- دعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عبر مواصلة الإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى تهيئة البيئة المواتية لنمو أنشطة القطاع الخاص والتدابير التي تستهدف خفض تكلفة إنجاز المعاملات مثل تبسيط وتيسير إجراءات البدء في ممارسة الأعمال وضمان حقوق الملكية، إنفاذ العقود، حماية المنافسة وغيرها من الإصلاحات الأخرى لجذب الاستثمارات اللازمة لدعم النمو في العقود المقبلة لا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إضافة إلى أهمية إصلاحات ضمان الشفافية والنزاهة وحوكمة الشركات والمؤسسات.
- التركيز على توفير البيئة المواتية لنمو أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكين تلك المشروعات من المساهمة بفاعلية في أنشطة الانتاج والتصدير وخلق فرص العمل.
- يحسن أن تنزامن الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاحات الاجتماعية الهادفة إلى تحسين مستويات التعليم والصحة، مع أهمية إيلاء الاهتمام الكافي بباقي جوانب الإصلاح الأخرى حتى تُحقق الإصلاحات مكاسبها المأمولة على صعيد النمو.

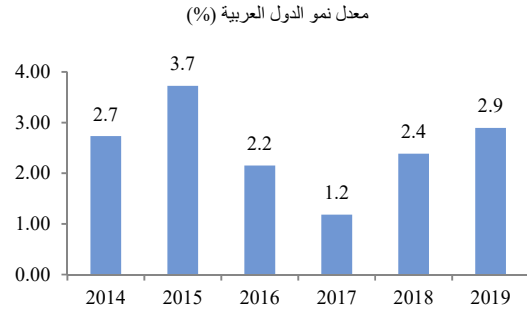
**شكل رقم (2): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2018 و2019**  
**النمو الاقتصادي**

متأثراً بانخفاض معدل نمو الدول العربية المصدرة للنفط  
في ظل اتفاق أوبك لتعديل كميات الإنتاج،،



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

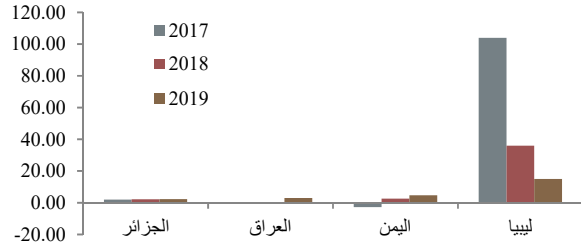
شهدت الدول العربية خلال عام 2017 أقل معدل نمو لها منذ عشر سنوات فيما  
يتوقع تعافي نسبي للنمو خلال العامين المقبلين،،



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

كما تواصل تأثر النمو في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط بالتطورات في أسواق النفط  
وبأوضاعها الداخلية

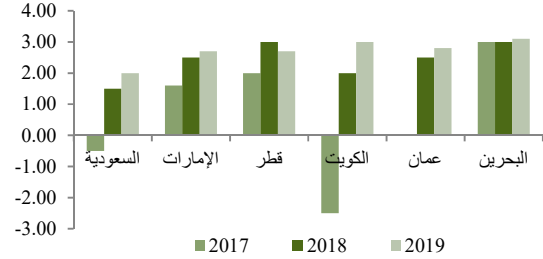
معدل النمو: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

انخفض معدلات النمو بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظراً لتراجع  
كميات إنتاج النفط وتأثير سياسات التصحيح المالي

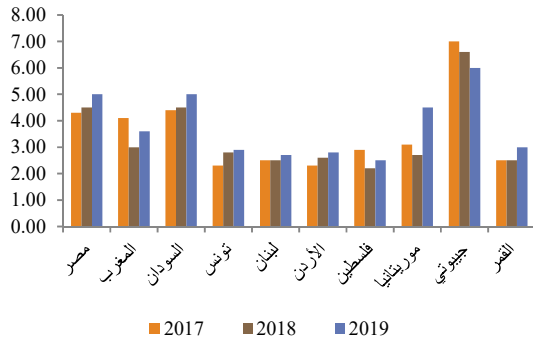
معدل النمو: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

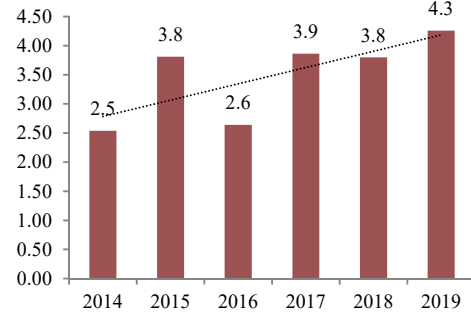
فيما يتوقع تواصل النمو معتدل الوتيرة في عدد من البلدان العربية المستوردة للنفط  
خلال عام 2018

معدل النمو المتوقع: الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

سجلت الدول العربية المستوردة للنفط معدل نمو يبلغ 3.9 في المائة عام 2017  
معدل النمو: الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

## ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2018 و2019 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

تأثر معدل التضخم في الدول العربية بعدد من العوامل المتباينة من حيث التأثير خلال عام 2017. فمن جهة أدى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وتوجه العديد من الدول العربية إلى إصلاح نظم دعم السلع الأساسية، والاتجاه إلى فرض الضرائب وزيادة الرسوم الحكومية لتحقيق الانضباط المالي إلى توليد ضغوط تضخمية أدت إلى ارتفاع أسعار عدد من المجموعات السلعية والخدمية. في المقابل، ساهم تباطؤ الطلب الكلي، والاتجاه إلى تشديد السياسة النقدية في امتصاص جانباً من الضغوط التضخمية السابق الإشارة إليها في بعض البلدان. كمحصلة ارتفع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 إلى 13.1 في المائة.

من المتوقع اتجاه معدل التضخم نحو الانخفاض خلال عام 2018 و2019 ليسجل نحو 9 في المائة و8 في المائة على التوالي عاكساً الأثر المتوقع لتواصل تشديد السياسة النقدية في الدول ذات نظم أسعار الصرف الثابتة بما يتماشى مع الرفع المتوقع للفائدة على الدولار للحفاظ على استقرار نظم الصرف، واتجاه المصارف المركزية في الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف المرنة إلى تبني تدابير هادفة إلى احتواء الزيادات في المستوى العام للأسعار، والمضي قدماً في تنفيذ سياسة استهداف التضخم. على الجانب الآخر، من المتوقع ظهور ضغوط تضخمية في بعض البلدان العربية ناتجة عن البدء في فرض ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية.

### (1) الدول العربية المصدرة للنفط

فيما نتج عن الإجراءات المتخذة لخفض مستويات الدعم المقدم من قبل السلطات، إضافة إلى تطبيق ضريبة السلع الضارة (الضريبة الانتقائية) في بعض دول المجموعة، والارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال عام 2017 بعض الضغوط التضخمية التي شهدتها دول المجموعة.

يتوقع خلال عام 2018 و2019، تأثر المستوى العام للأسعار بقيام بعض دول المجموعة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، واستكمال الإجراءات الخاصة بخفض مستويات الدعم الحكومي وخاصة الدعم الموجه لمواد الطاقة. كما سيتأثر المستوى العام للأسعار بدول المجموعة بتطور سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، والتطورات المتوقعة في الأسعار العالمية لكل من النفط والغذاء. كمحصلة للتطورات سالفة الإشارة، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى حوالي 4.57 في المائة خلال عام 2018. بالنسبة لعام 2019، من المتوقع انخفاض معدل التضخم ليبلغ نحو 2.1 في المائة.

تراجع معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2017 ليبلغ نحو 6.1 مقارنة مع حوالي 6.6 في المائة مسجلة خلال عام 2016. يُعزى ذلك بصورة رئيسية لانخفاض معدل التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغ نحو 0.6 بالمائة خلال عام 2017. في حين سجلت مجموعة الدول العربية المصدرة الأخرى للنفط ارتفاعاً في معدل التضخم إلى نحو 10.0 في المائة خلال عام 2017.

فيما يتعلق بتوقعات معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول خلال عامي 2018 و2019، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 6.4 في المائة، و5.2 في المائة على الترتيب.

فيما يلي عرض للتطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

### (أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انخفض معدل التضخم في دول المجموعة إلى نحو 0.6 في المائة خلال عام 2017. يُعزى ذلك إلى تأثر المستوى العام للأسعار في دول المجموعة بتراجع مستويات الطلب المحلي نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي

## التطورات على مستوى دول المجموعة

والغاز، إضافة إلى أثر ارتفاع أسعار النفط العالمية، وتطبيق ضريبة السلع الاستهلاكية الضارة.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2018 و2019، فإنه من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من يناير 2018. في ضوء ذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 حوالي 2.5 في المائة. أما بالنسبة لعام 2019، فيتوقع انخفاض معدل التضخم إلى حوالي 2.0 في المائة بما يعكس في جانب منه التراجع المتوقع للأسعار العالمية للنفط.

في قطر، بلغ معدل التضخم خلال عام 2017 نحو 0.9 في المائة مقابل نحو 2.7 في المائة<sup>58</sup> محققة في عام 2016. جاء ذلك انعكاساً لتباطؤ مستوى النشاط الاقتصادي.

يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 نحو 4.8 في المائة، وحوالي 2.0 في المائة خلال عام 2019. ذلك في ظل تخفيض الدعم الحكومي وزيادة الأسعار المحلية لكل من الكهرباء، والماء، والوقود تماشياً مع تنفيذ الإصلاحات الهادفة نحو زيادة كفاءة الإنفاق العام وتطوير الأداء بالنسبة للمصروفات التشغيلية. إضافة إلى الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية لكل من النفط والغذاء.

في الكويت، بلغ معدل التضخم خلال عام 2017 حوالي 1.5 في المائة<sup>59</sup>، جاء ذلك نتيجة لارتفاع المستوى العام لأسعار كل من مجموعة النقل، والأغذية والمشروبات، والخدمات الترفيهية، والتعليم والصحة. كمحصلة للارتفاع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط وإعادة تسعير بعض السلع والخدمات الحكومية، والكهرباء، والمياه.

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 نحو 3.1 في المائة. أما بالنسبة لعام 2019، فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 2.5 في المائة. يأتي ذلك في ضوء التوجه نحو تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والاتجاه نحو إعادة النظر في برامج الدعم وخصوصاً في مجال دعم الطاقة.

في البحرين، سجل معدل التضخم نحو 1.4 في المائة خلال عام 2017<sup>60</sup>، جاء ذلك انعكاساً لارتفاع أسعار التبغ، ومجموعة السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، والأغذية والمشروبات، والتعليم، والخدمات الترفيهية.

في السعودية، سجل المستوى العام للأسعار تراجعاً بنسبة 0.1 في المائة خلال عام 2017<sup>61</sup>، يُعزى ذلك لتراجع أسعار كل من المواد الغذائية، والملابس، والنقل، والترفيه والمطاعم، بينما ارتفعت مستويات أسعار التبغ والسكن والاتصالات والصحة والتعليم. قامت المملكة خلال الفترة باتخاذ عدد من السياسات والإجراءات من أهمها تعديل منظومة دعم المنتجات البترولية والمياه والكهرباء وإعادة تسعيرها وذلك بشكل متدرج بهدف الاستخدام الكفء للطاقة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من الهدر والاستخدام غير الرشيد. للحد من أثر هذه السياسات على الأسر السعودية، قامت المملكة بإنشاء "حساب المواطن" بهدف توجيه دعم مباشر لتلك الأسر ومساعدتها على استيعاب الأثر الناتج عن رفع الدعم. كما قامت الحكومة السعودية بدعم الصناعات المتضررة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

من جانب آخر، تأثر المستوى العام للأسعار في المملكة بالسياسات والإجراءات التي اتخذتها السلطات بهدف توسيع مجالات التوظيف أمام المواطن السعودي ليحل محل العمالة الوافدة وذلك من خلال فرض الرسوم على العمالة الوافدة وسعودة وتوطين كثير من القطاعات. الأمر الذي أثر على مستويات الطلب من السلع والخدمات وبالتالي تراجع أسعار عدد من السلع والخدمات.

يتوقع خلال عامي 2018 و2019، أن يتأثر المستوى العام للأسعار داخل المملكة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، والاستمرار في سياسات إصلاح أسعار الطاقة والمياه. إضافة إلى التوقعات باستمرار الاتجاه السعودي لأسعار النفط العالمية والسلع الغذائية، وكذا قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالاستمرار في تشديد السياسة النقدية وهو ما سيدعم قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى وبالتالي يقلل من مستويات التضخم المستورد. في ضوء التطورات السابقة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في السعودية خلال عام 2018 نحو 5.7 في المائة، وبالنسبة لعام 2019 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.9 في المائة.

في الإمارات، ارتفع معدل التضخم خلال عام 2017 ليصل إلى نحو 2 في المائة مقارنة بحوالي 1.8 في المائة محققة خلال العام 2016<sup>57</sup>. كمحصلة لارتفاع أسعار التبغ، وخدمات النقل، والتعليم، والصحة، والمواد الغذائية، والملابس، ومجموعة السكن، والمياه والكهرباء

<sup>58</sup> وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطر، (2018)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلكين"، يناير.

<sup>59</sup> الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت، (2018)، تقرير "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، يناير.

<sup>60</sup> هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، البحرين، (2017)، ديسمبر.

<sup>56</sup> الهيئة العامة للإحصاء، السعودية، (2018)، "الرقم القياسي لتكلفة المعيشة"، ديسمبر.

<sup>57</sup> الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، الإمارات، (2018)، "تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، يناير.

من المتوقع انخفاض معدل التضخم بدول المجموعة بما يعكس التراجع المتوقع لمستوى الأسعار في كل من الجزائر وليبيا.

ففي الجزائر بلغ معدل التضخم حوالي 5.6 في المائة<sup>62</sup> خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع المستوى العام لأسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والنقل والاتصالات، والسكن، والصحة، والأثاث، والتعليم. سوف تواصل الحكومة خلال عامي 2018 و2019، سياسة دعم للسلع الأساسية للحفاظ على القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود.

في المقابل، سنتجه إلى زيادة أسعار المنتجات البترولية لترشيد الاستهلاك من الطاقة، وكذا فرض رسوم إضافية على بعض المنتجات مثل التبغ ووضع قيود على استيراد بعض السلع الأخرى. كذلك من المتوقع تأثر المستوى العام للأسعار بالجزائر بالتأثير السلبي للتقلبات المناخية التي قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السوق المحلي، وكذا بارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية وتغير سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية مثل الدولار واليورو.

على ضوء تلك التطورات، يتوقع حدوث تراجع طفيف في معدل التضخم إلى نحو 5.5 خلال عام 2018، وحوالي 4.0 في المائة خلال عام 2019.

في العراق، بلغ معدل التضخم حوالي 0.8 في المائة<sup>63</sup> خلال عام 2017، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات ومجموعة السكن. من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.7 في المائة خلال عام 2018، وحوالي 1.8 في المائة خلال عام 2019، ذلك على ضوء توجه الحكومة نحو فرض رسوم جمركية وضرائب على بعض السلع.

أما في ليبيا، من المتوقع تراجع المستوى العام للأسعار خلال عامي 2018 و2019 نتيجة التحسن التدريجي الذي يشهده الإنتاج النفطي والذي بلغ نحو مليون برميل يومياً خلال عام 2017، وانعكاس ذلك على زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي مما يمكن السلطات من رفع بعض القيود الكمية التي فرضت على الواردات من السلع والخدمات خلال الأعوام الثلاث السابقة، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث انخفاض نسبي لأسعار كل من السلع والخدمات. كما أن المراجعات المرتقبة للسياسات الاقتصادية الكلية والعمل على استقرارها من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض نسبي في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال عامي 2018 و2019، كما أن التطورات الإيجابية على الصعيد الداخلي من شأنها هي الأخرى أن تدعم أي جهود في هذا الإتجاه.

يتوقع أن يتأثر معدل التضخم خلال عامي 2018 و2019 بالتغيرات المتوقعة في الأسعار العالمية لكل من النفط والغذاء، إضافة إلى الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لتعديل هيكل الدعم على الكهرباء والمياه لتغطية مسكن واحد للمواطنين ورفع أسعار البنزين والغاز لتخفيض حجم الدعم المُقدم. كما سيتم خلال الفترة ذاتها تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المائة وكذا الضرائب على السجائر والمشروبات الكحولية والغازية.

في ضوء التطورات السابقة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 حوالي 3 في المائة، كما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 3.5 في المائة.

في عُمان، بلغ معدل التضخم خلال عام 2017 نحو 1.6 في المائة<sup>64</sup>، جاء ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات، والتعليم، والتبغ.

من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار خلال عامي 2018 و2019 بالتطورات في سياسات الدعم الحكومي والتغيرات المتوقعة في أسعار الغذاء والنفط العالمية، والتطور في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات العالمية الأخرى. إضافة إلى أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2019، وتطبيق الضريبة الانتقائية على بعض السلع مثل التبغ والمشروبات الغازية وغيرها.

في ضوء التطورات سالفة الذكر، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 نحو 2 في المائة، كما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3 في المائة خلال عام 2019 بما يعكس الزيادة المتوقعة في النشاط الاقتصادي.

### (ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

ارتفع معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول ليلبلغ نحو 10.0 في المائة خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016. جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والسكن، والنقل، والاتصالات، والصحة والتعليم. يُعزى ذلك للضغوط التضخمية التي تولدت في بعض الدول كنتيجة للظروف الداخلية وأثرها على المعروض من السلع والخدمات في تلك الدول. إضافة إلى الضغوط المتولدة من تراجع سعر صرف العملات المحلية في ظل انخفاض مستويات الإنتاج النفطي في بعض دول المجموعة.

<sup>62</sup> الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، (2017)، "مؤشر أسعار الاستهلاك"، ديسمبر.

<sup>63</sup> وزارة التخطيط، العراق.

<sup>64</sup> المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، عُمان، (2017)، تقرير التضخم، ديسمبر.



2018، والوصول إلى معدلات أحادية بعد ذلك. وللسيطرة على التسارع في معدلات التضخم في أعقاب تحرير سعر الصرف، تم رفع أسعار الفائدة الأساسية بمعدل 700 نقطة أساس على ثلاث مراحل من نوفمبر 2016 وحتى يوليو 2017. ومع تباطؤ معدلات التضخم السنوية في أسعار المستهلكين في الحضر من أعلى مستوياتها المسجلة في يوليو 2017 (33.0 في المائة) إلى 14.4 في المائة في فبراير 2018 واتساق التطورات المحلية والعالمية مع معدل التضخم المستهدف، قرر البنك المركزي خفض أسعار الفائدة الأساسية بـ 100 نقطة أساس في فبراير 2018 وللمرة الأولى منذ شهر يناير 2015، وسوف يعلن البنك المركزي المصري رسمياً عن مستهدف التضخم في عام 2019 خلال الفترة القليلة المقبلة<sup>65</sup>.

في ضوء ما سبق، يتوقع تراجع معدل التضخم إلى حوالي 15 في المائة خلال عام 2018، ومواصلة التراجع خلال عام 2019، إلى نحو 13.5 في المائة.

في تونس، بلغ معدل التضخم خلال عام 2017 نحو 5.3 في المائة<sup>66</sup>، بسبب الارتفاع الذي شهدته مجموعات الأغذية والمشروبات، والتبغ، والملابس، والمسكن والطاقة المنزلية، والصحة، والنقل، والتعليم، والترفيه، والاتصالات.

يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالإجراءات المتخذة من قبل السلطات لزيادة أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي وتفعيل آلية التعديل التلقائي لأسعار الوقود، إضافة إلى أثر تلك الإجراءات على ارتفاع تكلفة الإنتاج. كما يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالتراجع المتوقع في حجم الإنتاج من السلع الزراعية والمواد الغذائية، نظراً لنقص مياه الأمطار والانخفاض الكبير لمستوى المخزون من المياه خلف السدود. كما يتوقع أيضاً أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالارتفاع في مستوى الأسعار العالمية لكل من النفط والسلع الأساسية وأثر تراجع سعر صرف العملة المحلية.

هذا، وسيخفف من حدة تأثير تلك العوامل على المستوى العام للأسعار، توجه الحكومة نحو الإبقاء على مستويات الدعم المقدمة للمواد الغذائية الأساسية، وكذا تراجع مستويات الطلب المحلي.

في ضوء التطورات سالف الإشارة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 5.8 في المائة خلال عام 2018. بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 5.3 في المائة خلال عام 2019.

بالنسبة للمغرب، بلغ معدل التضخم خلال عام 2017 حوالي 0.7 في المائة<sup>67</sup> مقارنة مع عام 2016. يُعزى

في ضوء تلك التطورات، من المتوقع تراجع كبير للمستوى العام للأسعار بنسبة 15 في المائة خلال عام 2018، و10 في المائة خلال عام 2019.

في اليمن، على ضوء تطورات الظروف الداخلية التي تشهدها البلاد خلال السنوات الأخيرة وأثرها على حجم المعروض من السلع والخدمات. يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 نحو 25 في المائة، أما فيما يتعلق بعام 2019، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 23 في المائة.

## 2. الدول العربية المستوردة للنفط

تأثر معدل التضخم بتواصل الإجراءات الهادفة نحو تخفيض حجم الدعم المقدم في بعض دول المجموعة. كما تأثر المستوى العام للأسعار بالضغط الذي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول مع تناقص الموارد من النقد الأجنبي. إضافة إلى أثر ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2017 على الأسعار المحلية في ضوء تطبيق بعض دول المجموعة لآلية التمرير التلقائي.

كمحصلة للتطورات سالف الإشارة، ارتفع معدل التضخم خلال عام 2017 ليلعب نحو 18.6 في المائة بما يعكس تأثير الضغوط التضخمية في كل من مصر والسودان. بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2018 و2019، من المتوقع انخفاض معدل التضخم إلى نحو 11.1 في المائة خلال عام 2018. بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 10.2 في المائة خلال عام 2019.

ففي مصر، قامت الحكومة المصرية خلال عام 2017 بتبني عدد من الإجراءات شملت رفع أسعار المنتجات البترولية، والكهرباء، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

بلغ معدل التضخم خلال عام 2017 حوالي 30.7 في المائة<sup>64</sup> مقارنة بعام 2016، جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من الأغذية والمشروبات، والملابس، والسكن والمياه والكهرباء، والغاز والوقود، والأثاث، والرعاية الصحية، والاتصالات، والنقل، والتعليم، والترفيه. إضافة لذلك، شهد الاقتصاد المصري ضغوطاً تضخمية كبيرة في أعقاب تحرير سعر صرف العملة المحلية نتيجة ارتفاع أثر التمرير Pass through effect.

مع تحرير سعر صرف الجنيه المصري والتحول على نظام سعر الصرف المرن، بدأ البنك المركزي المصري أولى خطواته نحو استهداف التضخم. من أبرز الخطوات التي تم اتخاذها للتحويل إلى نظام استهداف التضخم، الإعلان رسمياً في مايو 2017 عن استهداف معدل التضخم السنوي بما يعني الوصول إلى معدل للتضخم في الحضر يساوي 3 في المائة مع هامش بحدود 3 في المائة ارتفاعاً أو انخفاضاً خلال الربع الأخير من العام

<sup>65</sup> البنك المركزي المصري، مصر، (2018). استبيان "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>66</sup> المعهد الوطني للإحصاء، تونس، (2017). ديسمبر.

<sup>67</sup> المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، (2017). ديسمبر.

<sup>64</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، (2017). "النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين"، ديسمبر.



عن الزيادة الكبيرة في مستويات السيولة المحلية والتي نمت بنسبة 62.2 في المائة.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2018 و2019، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 19.5 في المائة، وحوالي 18.0 في المائة على التوالي. يرجع ذلك إلى السياسات التي أعلنتها الحكومة عن تبنيها على صعيد السياستين المالية والنقدية لامتصاص الضغوط التضخمية.

في موريتانيا، بلغ معدل التضخم نحو 2.6 بالمائة خلال عام 2017 مقارنة مع العام السابق، جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية، والتبغ، والملابس، ومجموعة السكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات، والصحة، والتعليم، والترفيه.

في ضوء الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي الموريتاني نحو مواصلة السياسة النقدية الحذرة، إضافة إلى مواصلة البرامج الحكومية الساعية نحو الحد من آثار التضخم المحلي والمستورد، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.7 في المائة خلال عام 2018، بينما من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 5.0 في المائة خلال عام 2019 في ظل الزيادة المتوقعة لمستويات الطلب الكلي خلال العام المقبل.

في فلسطين، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 0.10 في المائة خلال عام 2018. بالنسبة لعام 2019، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 0.50 في المائة، يأتي ذلك انعكاساً لارتباط اتجاهات الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني بشكل أساسي بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار العالمية للنفط والغذاء.

في جيبوتي، يتأثر المستوى العام للأسعار بالتغيرات المناخية وأثرها على مستوى الإنتاج الزراعي الذي يؤثر على حجم المعروض من السلع الغذائية، إضافة إلى التغيرات في الأسعار العالمية لكل من النفط والغذاء.

على ضوء التطورات سألفة الذكر، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 حوالي 5.3 في المائة، بينما من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 5.0 في المائة خلال عام 2019.

في الصومال، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 نحو 2.7 في المائة<sup>70</sup>. بينما من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.0 في المائة خلال عام 2019.

في القمر، في ضوء التغيرات المرتقبة في الأسعار العالمية للنفط والغذاء خلال عامي 2018 و2019، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.5 في المائة خلال عام 2018. بالنسبة لعام 2019، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.8 في المائة.

ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والنقل، والملابس، والسكن، والمياه والكهرباء، والغاز والمحروقات، والصحة والتعليم. من المتوقع خلال عامي 2018 و2019، أن يتأثر المستوى العام للأسعار في المغرب بالانتعاش المتوقع في مستوى الطلب الداخلي فيما سيخفف التحسن المتوقع في الإنتاج الزراعي من الضغوط التضخمية حيث سيعمل على زيادة مستوى المعروض من السلع الغذائية. إضافة إلى أثر ارتفاع الأسعار العالمية للنفط على مستويات الأسعار بالسوق المحلي.

كمحصلة للتطورات سألفة الذكر، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.5 في المائة خلال عام 2018. بينما من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.6 في المائة خلال عام 2019.

في الأردن، ارتفع المستوى العام للأسعار خلال عام 2017 ليبلغ نحو 3.3 في المائة<sup>68</sup> مقارنة بعام 2016. ساهم في هذا، ارتفاع أسعار مجموعة النقل، وإيجارات المساكن، والتبغ، والمواد الغذائية، والصحة. يُعزى ذلك إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وأثرها على الأسعار بالسوق المحلي. إضافة إلى حزمة الإجراءات الحكومية التي اتخذت خلال عام 2017 التي تضمنت إلغاء الإعفاءات الضريبية، وزيادة الضرائب والرسوم على عدد من السلع والخدمات.

في ضوء التغيرات المتوقعة في مستوى الأسعار العالمية للنفط والغذاء، إضافة إلى أثر حزمة الإجراءات التي تنوي السلطات اتخاذها، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 نحو 1.5 في المائة، بينما يتوقع في عام 2019 أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.5 في المائة.

أما في لبنان، ارتفع المستوى العام للأسعار بنحو 3.5 في المائة خلال عام 2017، بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية والمشروبات، والملابس، ومجموعة السكن والمياه، والغاز والكهرباء، والمحروقات، والأثاث، والصحة، والنقل، والاتصالات، والترفيه، والتعليم. جاء ذلك في ظل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لزيادة الرواتب في القطاع العام، وإقرار سلسلة من الضرائب الجديدة.

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 نحو 2.5 في المائة، بالنسبة لعام 2019 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.1 في المائة.

في السودان، سجل معدل التضخم نحو 24.1 في المائة<sup>69</sup> خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق. يُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من الأغذية والمشروبات، ومجموعة السكن، والمياه والكهرباء والغاز، والملابس والأحذية. إضافة إلى الأثر الناتج عن الضغوط التضخمية الناتجة

<sup>68</sup> دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، (2017). ديسمبر.

<sup>69</sup> بنك السودان المركزي، (2018). استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، مارس.

<sup>70</sup> البنك المركزي الصومالي، الصومال، (2018). استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، مارس.

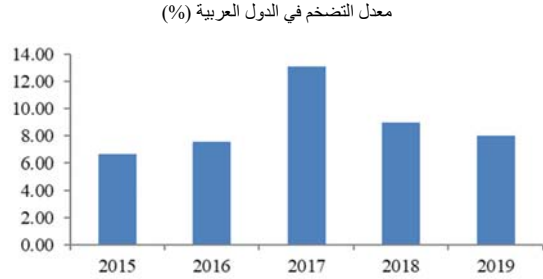
**شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2018 و2019**  
**اتجاهات تطور الأسعار المحلية**

حيث يتوقع أن ترتفع معدلات التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط خلال عام 2018 ثم تتخفّف في عام 2019.



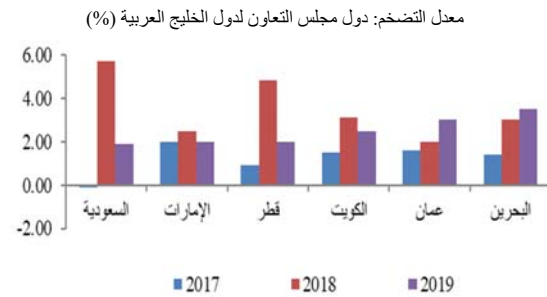
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

من المتوقع تراجع معدل التضخم في الدول العربية خلال عامي 2018 و2019



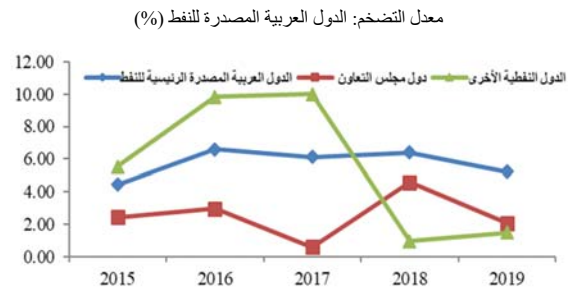
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

حيث من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

وسط وتيرة تلك الارتفاعات ما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

كما ستتجه معدلات التضخم في الدول العربية المستوردة للنفط نحو الانخفاض خلال عامي 2018 و2019.



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

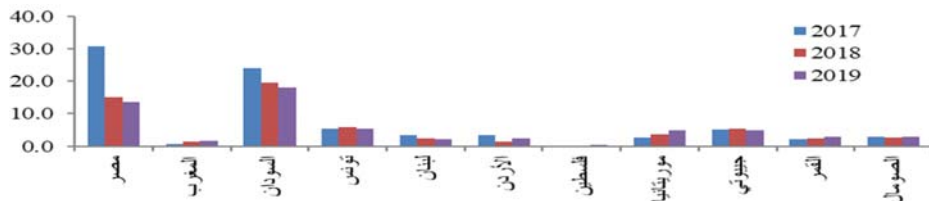
في حين يتوقع انحسار نسبي للضغوط التضخمية في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

نتيجة تراجع الضغوط التضخمية في عدد من دول المجموعة

معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

## ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2018 و2019 التطورات النقدية والمصرفية

لا زالت الأوضاع النقدية في الدول العربية متأثرة بالضغوط الناتجة عن تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي وأوضاع الموازنات العامة التي أدت إلى تنامي احتياجات التمويل المحلي في ضوء ارتفاع العجزات في الموازنات العامة. انعكست هذه التطورات على معدل نمو السيولة المحلية الذي سجل انخفاضاً على مستوى الدول العربية ليصل إلى 7.6 في المائة خلال عام 2017 مقارنة بمعدل نمو قارب 8 في المائة في عام 2016. في ظل ارتباط عدد كبير من العملات العربية بالدولار الأمريكي واتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى الرفع التدريجي لأسعار الفائدة العام الماضي بنحو 75 نقطة أساس العام الماضي، ارتفعت أسعار الفائدة الرسمية في الدول العربية التي تتبنى نظاماً ثابتة لأسعار الصرف ومعظمها من البلدان العربية المصدرة للنفط للحفاظ على استقرار سياسة سعر الصرف، وهو ما عمل على تقليص الهوامش ما بين أسعار الفائدة على العملات المحلية لهذه الدول وأسعار الفائدة على الدولار. فيما ارتفعت أسعار الفائدة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف بهدف احتواء جانباً من الضغوط التضخمية ودعم العملات المحلية.

من جانب آخر، واصلت بعض المصارف المركزية العربية في الدول العربية المستوردة للنفط سعيها إلى تبني نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف بما يعكس حرصها على زيادة قدرة نظم الصرف على امتصاص الصدمات الخارجية، وذلك في ظل نجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في بعضها في تعزيز وضعية استقرار الاقتصاد الكلي. مكنت هذه التحولات في نظم الصرف عدد من الدول العربية من المضي قدماً في تنفيذ سياساتها الرامية إلى استهداف التضخم وأعلن بعضها لأول مرة عن مستهدفات كمية لمعدلات التضخم. في هذا الإطار، واصلت هذه المصارف سعيها إلى بناء أطر لتوقعات التضخم على المدى القصير والمتوسط، ومتابعتها بشكل مستمر للمؤشرات ذات العلاقة بالأسعار كهدف وسيط للسياسة النقدية، واستخدامها لسعر الفائدة في السوق النقدية كهدف تشغيلي للسياسة النقدية.

من المتوقع خلال عامي 2018 و2019 أن تتأثر الأوضاع النقدية في البلدان العربية بتشديد أوضاع السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية التي سيواكبها على الأغلب عدد أكبر من المصارف المركزية لا سيما في ظل انخفاض الهامش المسجل ما بين أسعار فائدة عدد من العملات العربية والدولار في الأونة الأخيرة. في هذا الإطار، من المتوقع أن يكون لارتفاع أسعار الفائدة عدة تأثيرات على الأوضاع النقدية، حيث سيؤدي إلى رفع تكلفة التمويل المحلي للمشروعات، وكذا زيادة تكلفة الاقتراض الخارجي لسداد العجزات في الموازنات العامة. إضافة إلى تأثيراته المحتملة على تدفقات رؤوس الأموال للخارج وهو ما قد يؤثر على أوضاع السيولة المحلية ويولد ضغوطات على قيمة بعض العملات العربية. وفي البلدان التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف، سيبقى تحسن الأوضاع النقدية في بعضها مرتبطاً بتحسين مستويات الطلب الخارجي وهو ما سيدعم صافي الأصول الأجنبية ويساعد على توفير الائتمان المحلي وخفض أسعار الفائدة، ويساعد على تراجع الضغوط في سوق الصرف الأجنبي.

سوف تستمر خلال فترة أفق التوقع جهود المصارف المركزية العربية لتحسين الأطر التشغيلية للسياسة النقدية بشكل يضمن فاعلية السياسة النقدية في تحقيق المستهدفات النهائية لهذه البنوك ومن أهمها دعم الاستقرار السعري وحفز النمو الاقتصادي. في هذا الإطار تعمل هذه المصارف على تبني إصلاحات نقدية تستهدف:

- تدعيم الإطار العام لإدارة السياسة النقدية من خلال تطوير نماذج توقعات السيولة بالتعاون مع وزارات المالية.
- تطوير أدوات السياسة النقدية من خلال استحداث عدد من الأدوات بأجال زمنية أكثر ملائمة للقطاع المصرفي، وتوفير التسهيلات بالعملات الأجنبية، إضافة إلى تعديل بعض أدوات السياسة النقدية لضمان فاعليتها في إدارة السيولة.
- تنشيط سوق تعاملات ما بين البنوك المحلية (الانتربنك) لتشجيع المصارف على إدارة السيولة بشكل أكثر كفاءة.
- تطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بما يتلاءم مع نشاط قطاع الصيرفة الإسلامية في بعض البلدان، والترتيبات المتعلقة بالتحول لنظام سعر صرف أكثر مرونة في بلدان أخرى.
- تطوير أسواق الدين بالعملة المحلية من خلال تطوير كل من السوق الأولي والثانوي لأدوات الدين.

- استخدام أدوات السياسات الاحترازية الكلية (Macroprudential tools) بهدف دعم قدرة المصارف المركزية على تحقيق الموائمة المطلوبة بين نمو الائتمان لدعم أنشطة الاقراض والتنويع الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار المالي.
- استحداث آليات لتشجيع المصارف على منح الائتمان لقطاعات الاقتصاد الحقيقي من خلال حزم تحفيزية للتمويل الميسر ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

## 1. الدول العربية المصدرة للنفط

### أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من المتوقع أن ينعكس التعافي الجزئي المتوقع للنشاط الاقتصادي العام المقبل على أوضاع السيولة، والأنشطة المصرفية في بعض دول المجلس ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً خلال عامي 2018 و2019. غير أن الائتمان المحلي لا سيما ذلك الموجه للقطاع الخاص من المتوقع أن يبقى متأثراً لبعض الوقت في بعض دول المجلس الأخرى سواء كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة أو استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي على الأقل خلال العام الجاري.

تواصل بلدان المجموعة تبني عدد من الإصلاحات على صعيد السياسة النقدية لتحسين الإطار التشغيلي للسياسة النقدية من خلال تبني أدوات نقدية جديدة لزيادة فاعلية السياسة النقدية، والعمل على تطوير سوق تعاملات ما بين البنوك، وسوق إصدارات الدين بالعملة المحلية، وبناء أطر للتنبؤ بالسيولة المحلية.

يعرض الجزء التالي التطورات النقدية والمصرفية على مستوى دول المجموعة.

في **السعودية**، انعكست التطورات الاقتصادية المحلية والدولية على تطورات الأوضاع النقدية في المملكة، في هذا الإطار، واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي اتباع سياسة نقدية تستهدف تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع تلك التطورات. قامت المؤسسة خلال العام برفع سعر فائدة عمليات إعادة الشراء المعاكس Reverse repo بنحو 75 نقطة ليصل إلى 1.50 في المائة بما يتماشى مع سياسة سعر الصرف الثابت بين الريال والدولار. فيما أبقى المؤسسة على سعر فائدة عمليات إعادة الشراء مستقرًا عند مستوى 2 في المائة حرصاً منها على الإبقاء على تكلفة التمويل عند مستويات ملائمة. كذلك واصلت المؤسسة خلال العام توفير اتفاقات إعادة الشراء بأجل استحقاق مختلفة لدعم أوضاع السيولة المحلية. ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية SIBOR لمدة ثلاثة أشهر إلى 1.82 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام الماضي لينخفض الفارق بين سعر الفائدة على الريال والدولار إلى 36 نقطة أساس لصالح الريال مقارنة بنحو 48 نقطة أساس في الربع الثالث<sup>71</sup>.

تأثرت الأوضاع النقدية في بلدان المجموعة بتباطؤ النشاط الاقتصادي وبقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستويات منخفضة نسبياً، وهو ما زال يلقي بظلاله على مؤشرات الأداء في القطاع النقدي والمصرفي، إضافة إلى تأثرها بتوجهات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل نظم أسعار الصرف الثابت المتبناة في هذه البلدان.

غلبت الاتجاهات الانكماشية على موقف السياسة النقدية في بلدان المجموعة حيث تم رفع أسعار الفائدة على العملات المحلية في هذه الدول بما يواكب الزيادة في أسعار الفائدة على الدولار. انعكست التغييرات في أسعار الفائدة على الدولار خلال عام 2017 بشكل كامل على أسعار الفائدة في بعض دول المجموعة التي قامت بإجراء ثلاث جولات رفع متتالية للفائدة بنحو 75 نقطة أساس، بينما انعكست بشكل جزئي على أسعار فائدة العملات المحلية في بلدان أخرى بالاستفادة من الهامش المسجل في أسعار الفائدة بين العملتين.

يأتي ذلك في سياق سعي هذه البلدان للإبقاء على سياسة نظم أسعار الصرف الثابتة لعمالتها مقابل الدولار على الرغم من اختلاف اتجاهات الدورة الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية. ففي هذا الصدد، تشير الدراسات إلى أن سياسة سعر الصرف الثابت قد ساعدت هذه الدول بشكل كبير على الحفاظ على دعائم الاستقرار والنمو الاقتصادي. من جانب آخر، يعد الاتفاق الحكومي المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي في دول المجموعة بما يمكن بعض هذه الدول من تحقيق نمو مرتفع الوتيرة في فترات سابقة على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة.

في هذا الإطار، سجلت السيولة المحلية بدول المجموعة زيادات تراوحت بين 0.20-4.20 في المائة خلال عام 2017. رغم الزيادة المسجلة في مستويات الائتمان الممنوح خلال العام، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة توجه لتمويل القطاع الحكومي والقطاع العام في ظل الزيادة التي شهدتها إصدارات الدين في هذه الدول لتمويل العجوزات في الموازنات العامة وخطط التنويع الاقتصادي.

<sup>71</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، (2017). "تقرير التطورات النقدية والمصرفية"، الربع الرابع.

معتدل الوتيرة رغم ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

- تأثير عملية إعادة هيكلة الاقتصاد وتنفيذ رؤية "المملكة العربية السعودية 2030"، على مستويات السيولة وعوامل أخرى مهمة للسياسة النقدية. في هذا الصدد، من المتوقع أن يساعد ارتفاع مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على ضمان توفر مستويات ملائمة من السيولة لتمويل الأنشطة الاقتصادية. كما أن مؤسسة النقد العربي السعودي لديها عدد من الأدوات النقدية الكافية للتعامل مع التحديات المتوقعة وتعمل على تطويرها بشكل مستمر بما يتلاءم مع مواكبة التطورات المحلية.
- بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة وتأثيره على مستويات السيولة المحلية والائتمان المتاح. رغم ذلك، من شأن التأثير الداعم لأوضاع المالية العامة استناداً إلى توفر الاحتياطات التخفيف من حجم هذه الآثار المتوقعة. حيث ساهمت وفرة الاحتياطي الاجنبي التي تم تكوينها خلال فترة ارتفاع أسعار النفط في توازن الانفاق في فترة انخفاض الأسعار مما ساهم في تقليل أثر تلك التقلبات على النمو الاقتصادي والأوضاع النقدية.

يشار إلى أن مؤسسة النقد العربي السعودي تعمل حالياً على تنفيذ عدد من الإصلاحات في مجال السياسة النقدية من بينها تطوير نماذج توقعات السيولة، وإطار عمل عمليات السوق المفتوحة، وتطوير عمليات إعادة الشراء بين البنوك، وتفعيل دور السوق الثانوية لإصدارات الدين.

في الإمارات، في ظل انفتاح ميزان المعاملات الرأسمالية ونظام الربط الثابت لسعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي، تم رفع سعر فائدة السياسة النقدية ثلاث مرات خلال العام الماضي لترتفع من 1 في المائة في عام 2016 إلى 1.75 في المائة بنهاية عام 2017. كما ارتفع متوسط سعر فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك من 1.16 في المائة في عام 2016 إلى 1.51 في المائة بنهاية العام الماضي<sup>(77)</sup>. قرر البنك المركزي خلال شهر مارس من عام 2018، رفع سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء وشهادات الإيداع بنحو 25 نقطة أساس في أعقاب قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالرفع الأول لأسعار الفائدة خلال العام الجاري.

قامت المؤسسة خلال شهر مارس من عام 2018 برفع أسعار الفائدة بنحو 25 نقطة أساس للحفاظ على استقرار نظام سعر الصرف. من ثم ارتفع معدل العائد على اتفاقيات إعادة الشراء من 2 في المائة إلى 2.25 في المائة وهو ما يمثل الرفع الأول منذ عام 2009. كما ارتفع معدل العائد على اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس من 1.50 في المائة إلى 1.75 في المائة<sup>72</sup>.

سجل المعروض النقدي M3 زيادة محدودة بنسبة 0.2 في المائة خلال العام الماضي بما يعكس انخفاض المعروض النقدي M2 بنسبة 0.1 في المائة ونمو المعروض النقدي M1 بنسبة 2.4 في المائة. سجل إجمالي الودائع المصرفية ارتفاعاً بنسبة 0.1 في المائة كمحصلة لارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 2.7 في المائة وتراجع الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 8.9 في المائة. فيما يتعلق بإجمالي مطلوبات المصارف التجارية على القطاعين العام والخاص فقد ارتفعت بنسبة 3.8 في المائة في ظل الزيادة في المطلوبات الموجهة للقطاع العام بنسبة 36 في المائة<sup>73</sup> للوفاء بمتطلبات تمويل الموازنة فيما تراجع إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص بنسبة 0.8 في المائة بما يعكس انخفاض النشاط الائتماني الموجه لقطاعات البناء والتشييد والصناعة وبعض القطاعات الأخرى<sup>74</sup>. شهدت القروض العقارية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام حيث نمت بنسبة 9 في المائة بنهاية العام الماضي مدفوعة بالدعم الحكومي المساند للمقترضين للاستفادة من برامج الإسكان لتصل إلى 220 مليار ريال بنهاية العام الماضي<sup>75</sup>.

من المتوقع أن تتأثر إدارة السياسة النقدية في المملكة خلال العامين المقبلين بعدد من العوامل التي تتضمن<sup>76</sup>:

- تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي قد يفرض بعض التحديات على إدارة السياسة النقدية في ظل اختلاف الدورة الاقتصادية بين الدولتين (ارتفاع أو انكماش اقتصادي). بيد أن الدراسات تشير إلى أن المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد السعودي يتمثل في موقف السياسة المالية الداعم للنمو بالاستفادة من توفر الاحتياطات الأجنبية، وهو ما ساعد المملكة في بعض الفترات على تحقيق نمو

<sup>72</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، (2018).

<sup>73</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، (2017). "تقرير التطورات النقدية والمصرفية"، الربع الرابع.

<sup>74</sup> وزارة المالية، السعودية، (2017). "بيان الموازنة العامة للسنة المالية 2018".

<sup>75</sup> وزارة المالية، السعودية، (2017). "مرجع سبق ذكره".

<sup>76</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>77</sup> مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الإمارات، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.



سجل المعروض النقدي ارتفاعاً خلال العام الماضي بنسبة 21.3 في المائة مقارنة بانكماش مسجل في مستويات السيولة المحلية بنسبة بلغت 4.6 في المائة عام 2016. نما الائتمان الممنوح بنسبة 11.3 في المائة خلال العام الماضي بما يعكس الزيادة المسجلة في الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة 16.2 في المائة لتمويل الموازنة العامة للدولة. وسجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نمواً بنسبة تقارب 7 في المائة<sup>81</sup>. كما نمت الودائع المحلية بنسبة 25 في المائة عاكسة في جانب كبير من هذه الزيادة الارتفاع المسجل في الودائع الحكومية.

من المتوقع استعادة القطاع المصرفي من الارتفاع المتوقع لأسعار النفط والغاز خلال العام الجاري وهو ما يتوقع في ضوء استمرار نمو الودائع المحلية وارتفاع الائتمان الموجه للقطاع الخاص بنسبة 10 في المائة من جانب آخر، من المتوقع وفق تقديرات مصرف قطر المركزي بقاء سعر فائدة السياسة النقدية مستقرًا عند مستوى 5 في المائة خلال العام الجاري<sup>82</sup>.

في **البحرين**، قام مصرف البحرين المركزي في عام 2017 برفع أسعار فائدة السياسة النقدية بنحو 75 نقطة أساس دعماً لسياسة سعر الصرف الثابت. بالتالي ارتفع سعر العائد على تسهيلات الإيداع لمدة أسبوع من 0.75 في المائة إلى 1.5 في المائة. كما قرر مصرف البحرين المركزي خلال شهر مارس 2018، رفع سعر الفائدة الأساسي على الودائع لمدة أسبوع بواقع (25) نقطة أساس، من 1.75 في المائة إلى 2.00 في المائة.

كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50 في المائة إلى 1.75 في المائة، وسعر الفائدة على ودائع لمدة شهر من 2.40 في المائة إلى 2.65 في المائة. هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 3.50 في المائة إلى 3.75 في المائة<sup>83</sup>.

نما المعروض النقدي بنسبة 2.9 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017 مقارنة بالمستوى المسجل بنهاية عام 2016. سجل الائتمان المحلي ارتفاعاً بنسبة

شهدت أوضاع السيولة المحلية تحسناً خلال عام 2017 حيث نما المعروض النقدي بنسبة 4.1 في المائة 2017. وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 4 في المائة كمحصلة للزيادة في ودائع المقيمين بنسبة 5.3 في المائة، وودائع غير المقيمين بنسبة 3.7 في المائة. سجل الائتمان الممنوح ارتفاعاً بنسبة 2.5 في المائة عام 2017<sup>78</sup> مقارنة بنحو 6.4 في المائة لنمو الائتمان عام 2016<sup>79</sup>.

يتمثل التوجه الرئيسي للسياسة النقدية وفق الخطة الاستراتيجية لمصرف الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2017-2021 في تعزيز إطار إدارة السياسة النقدية للحفاظ على استقرار سعر الصرف، مع الحفاظ على مستوى كاف من السيولة في النظام المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة وتسهيلات السيولة. تشمل المجالات التي سوف يتم العمل عليها في هذا الإطار:

- تدعيم الإطار العام لإدارة السياسة النقدية.
- إصدار جدول زمني لبرنامج شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي (Calendarization).
- استحداث تسهيلات الإيداع لليلة واحدة.
- استحداث تسهيلات إعادة الشراء خلال نفس اليوم.
- تطوير استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية (Macro-prudential tools) بهدف دعم قدرة المصرف المركزي على تحقيق الموائمة المطلوبة بين نمو الائتمان لدعم أنشطة الإقراض والتنويع الاقتصادي مع الحفاظ على دعائم الاستقرار المالي.

في **قطر**، رفع مصرف قطر المركزي سعر فائدة السياسة النقدية ليصل إلى 5 في المائة بنهاية عام 2017 مقارنة بنحو 4.75 في المائة عن عام 2016. بالتالي لم تنعكس قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشكل كامل على قرارات السياسة النقدية نظراً للفارق المسجل ما بين سعر الفائدة على الريال القطري وسعر الفائدة على الدولار. بناء على المعطيات الاقتصادية المحلية والدولية، قرر مصرف قطر المركزي في شهر مارس 2018 رفع سعر فائدة المصرف لتسهيلات الإيداع بنحو 25 نقطة أساس ليصل إلى 1.75 في المائة، فيما أبقى على سعر فائدة الإقراض، وسعر عمليات إعادة الشراء عند مستوياتها الحالية البالغة 5 في المائة و2.5 في المائة على التوالي<sup>80</sup>.

<sup>81</sup> مصرف قطر المركزي، قطر، (2018). "النشرة الإحصائية

الفصلية"، المجلد السابع والثلاثون، العدد 4.

<sup>82</sup> مصرف قطر المركزي، قطر، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مارس.

<sup>83</sup> مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2018). (مارس).

<sup>78</sup> حتى شهر نوفمبر من عام 2017.

<sup>79</sup> مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الإمارات، (2017). "نشرة التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال" الربع الرابع، فبراير.

<sup>80</sup> مصوّف قطر المركزي، قطر، (2018).



بنهاية عام 2016 إلى 2.50 في المائة بنهاية عام 2017. ارتفع كذلك سعر فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك إلى 1.452 في المائة خلال عام 2017 مقارنة مع 1.146 في المائة لعام 2016<sup>87</sup>. قام بنك الكويت المركزي خلال شهر مارس من عام 2018 برفع سعر الخصم للمرة الأولى منذ شهر مارس من عام 2017 على ضوء رفع أسعار الفائدة الأمريكية.

نما المعروض النقدي M2 بنسبة 3.8 في المائة خلال عام 2017. وشهدت ودائع وحسابات الحكومة زيادة خلال الفترة بنسبة تقارب 11 في المائة. ارتفعت المطالبات على الحكومة خلال الفترة المُشار إليها بنسبة 54 في المائة بما يعكس تمويل إصدارات الدين العام التي سجلت زيادة ملحوظة خلال العام الماضي وارتفاع مستوى الانفاق العام لتمويل خطط التنويع الاقتصادي. سجل الانتماء الممنوح للقطاع الخاص زيادة بنسبة تقارب 2.8 في المائة<sup>88</sup>.

### (ب). الدول النفطية الأخرى

تأثرت الأوضاع النقدية في بلدان المجموعة باستمرار انخفاض أسعار النفط والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي التي تزيد من تحديات إدارة السياسة النقدية وكذلك بالتطورات المحلية في بعضها. اتجهت بعض المصارف المركزية بدول المجموعة ولأول مرة منذ سنوات طويلة إلى تقديم تسهيلات لدعم السيولة المصرفية.

على الجانب الآخر، تواصل سعي بعض المصارف المركزية في دول المجموعة التي تشهد أوضاعاً داخلية تؤثر على النمو الاقتصادي إلى تيسير الأوضاع الاقتصادية وضمان صرف رواتب العاملين وإدارة النقد الأجنبي ودعم العملات المحلية وذلك من خلال السحوبات من الاحتياطات الأجنبية.

في الجزائر، نتج عن بقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستويات منخفضة تأثر أوضاع السيولة المحلية للعام الثالث على التوالي. استدعى ذلك من بنك الجزائر العودة إلى تقديم تسهيلات إعادة التمويل للمرة الأولى منذ سنوات طويلة تركزت فيها تدخلات البنك المركزي على امتصاص فائض السيولة. كان البنك المركزي قد قام ولأول مرة منذ عام 2004 بخفض سعر الخصم من 4 في المائة إلى 3 في المائة في شهر أكتوبر من عام 2016 بما يعكس الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية رغم ظهور الضغوط التضخمية والضغط على قيمة

تقل عن 0.50 في المائة خلال نفس الفترة، واستقر مستوى الودائع عند 11807 مليون دينار<sup>84</sup>.

واصل مصرف البحرين المركزي سعيه خلال العام الماضي إلى تحسين وتطوير الأطر التشغيلية للسياسة النقدية حيث تم مؤخراً طرح أداة جديدة تتيح للبنوك الإسلامية العاملة في البحرين إيداع السيولة الفائضة لدى المصرف لفترة أسبوع من خلال عقود الوكالة. يتم الآن تطوير نفس الأداة ولكن لفترة استحقاق يوم واحد. تم كذلك طرح أداة مقايضة الدولار الأمريكي بالدينار البحريني لدى المصرف لفترة زمنية جديدة وهي ثلاثة أشهر، وتوسيع قاعدة المشاركين في السوق الأولي للأوراق المالية الحكومية بالدولار الأمريكي. إضافة إلى استكمال اجراءات تفعيل السوق الثانوي لأذونات الخزنة وأدوات الدين العام في بورصة البحرين<sup>85</sup>.

في عُمان، ساهم الارتفاع المسجل في أسعار النفط خلال العام الماضي في تحسن نسبي لأوضاع السيولة المحلية التي نمت بنسبة 4.2 في المائة عام 2017 مقارنة بنحو 1.8 في المائة للنمو المسجل عام 2016. بناء عليه، نما الائتمان المحلي بنسبة 6.4 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل عام 2016. شكلت القروض الشخصية نحو 46 في المائة من الائتمان الممنوح العام الماضي. كذلك نمت الودائع لدى الجهاز المصرفي بنسبة 5.2 في المائة تشكل ودائع الأفراد من بينها 48 في المائة.

فيما يخص أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية وسعر فائدة السياسة النقدية فقد شهدت ارتفاعاً في ظل جولات الرفع المتتالية للفائدة على الدولار. في هذا السياق، ارتفع متوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع بالريال العماني إلى 1.677 في المائة في نهاية عام 2017. وارتفع سعر الإقراض بالريال العماني في سوق ما بين البنوك إلى 1.263 في المائة بنهاية العام مقارنة مع 0.470 في المائة نهاية عام 2016. وارتفع كذلك متوسط أسعار الفائدة على عمليات إعادة الشراء التي يستخدمها البنك المركزي لضخ السيولة عند الحاجة إلى 1.949 في المائة<sup>86</sup>.

في ظل ربط الكويت لعملتها بسلة من العملات يغلب عليها الدولار، قام البنك المركزي خلال عام 2017 برفع سعر فائدة السياسة النقدية الأساسية (ممثلاً في سعر الخصم) بواقع ربع نقطة مئوية من 2.25 في المائة

<sup>84</sup> مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2017). "نشرة الإحصاءات المصرفية"، الربع الثالث.

<sup>85</sup> مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مارس.

<sup>86</sup> البنك المركزي العماني، (2017). "النشرة الإحصائية الشهرية"، ديسمبر.

<sup>87</sup> بنك الكويت المركزي، الكويت، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>88</sup> بنك الكويت المركزي، الكويت، (2018). "قاعدة البيانات الإحصائية".

بينها متطلب الاحتياطي القانوني ونوافذ التسهيلات الائتمانية بما يضمن مستويات أفضل من السيطرة على المعروض النقدي وتسهيل عمليات إدارة السيولة المصرفية. وفق هذه الإصلاحات النقدية من المتوقع أن تلعب سوق الأوراق المالية الحكومية دوراً إيجابياً مهماً في إدارة السيولة المصرفية. من ناحية أخرى، يتوقع أن تساهم السوق في تمكين القطاع المصرفي من إدارة متطلبات السيولة ذات الأجل قصيرة الأمد وبموجب تلجأ المصارف فقط إلى البنك المركزي باعتباره مقرض الملاذ الأخير.

إضافة إلى ما سبق، واصل البنك المركزي جهوده لدعم النشاط الاقتصادي من خلال توفير تسهيلات للقطاع الحقيقي بقيمة 5 تريليونات دينار لمشروعات زراعية وصناعية وإسكانية، وذلك إلى جانب تخصيص 1.5 تريليون دينار عراقي للمصارف الخاصة لدعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، مع استعداد البنك لتوسيع هذه المبادرة، إذ أسس وحدة تنظيمية مختصة بالتمويل الأصغر كما سعى البنك إلى تسديد مستحقات شركات القطاع الخاص والمزارعين المستحقة على الحكومة بأكثر من 5 تريليونات دينار لتحفيز نشاط القطاع الخاص ودعم أوضاع السيولة من خلال التنسيق مع الحكومة لإصدار سندات تغطي هذا الغرض<sup>91</sup>.

في اليمن، واصل البنك المركزي مساعيه لإدارة السياسة النقدية في ظل التطورات المحلية، وتركز اهتمام المصرف خلال عام 2017 على ضمان توفير السيولة اللازمة لتأمين احتياجات تمويل استيراد السلع الأساسية وذلك من خلال السحب من الاحتياطات الأجنبية. يشار إلى أن الاحتياطات من النقد الأجنبي قد تراجعت من 6054 مليون دولار عام 2012 إلى 1750 مليون دولار بنهاية عام 2016 وفق أحدث بيان متاح.

## 2. الدول العربية المستوردة للنفط

اتسمت السياسة النقدية في معظم بلدان المجموعة بوضعية تيسيرية على ضوء التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي تواجه هذه البلدان، وهو ما استدعى اتجاه السلطات النقدية نحو تبني سياسة نقدية توسعية بهدف تنشيط مستويات منح الائتمان لا سيما للقطاعات الرئيسية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فيما لجأت بلدان أخرى إلى تقييد السياسة النقدية سواء في ظل نظم أسعار الصرف الثابتة التي تتبناها أو بهدف احتواء التضخم وتخفيف الضغوطات على عملاتها المحلية.

العملة المحلية في ظل حرص المصرف المركزي على حفز الائتمان الموجه للقطاع الخاص للإسراع بعملية زيادة مستويات التنويع الاقتصادي.

من المتوقع خلال عامي 2017 و2018 استمرار السياسة النقدية التيسيرية بهدف حفز الائتمان وتنشيط الأداء الاقتصادي فيما سيساهم التعافي النسبي لأسعار النفط خلال الفترة في تخفيف الضغوط على الاحتياطات الأجنبية ودعم أوضاع السيولة المحلية نسبياً. يعتمزم البنك خلال الفترة المقبلة زيادة مستويات اعتماده على عمليات السوق المفتوحة كأداة رئيسية للسياسة النقدية.

في ليبيا، أشار مصرف ليبيا المركزي في بداية العام الجاري إلى ظهور بعض النتائج الإيجابية التي تشير إلى استقرار الأوضاع النقدية والتحسين في القيمة الشرائية للدينار. ويواصل المصرف الاستمرار في تنفيذ الاعتمادات المستندية اللازمة لتوفير المواد والسلع الأساسية وبشارك مع الجهات المعنية الأخرى في تنفيذ برنامج متكامل للمساهمة في دفع النشاط الاقتصادي من خلال الإلتزام بتوفير المخصصات المالية اللازمة لتمويل المشاريع الانتاجية والخدمية في عدد من القطاعات الاقتصادية<sup>89</sup>.

سجلت السيولة المحلية نمواً بنسبة تقارب 15.2 في المائة بنهاية الربع الثالث من عام 2017 مقارنة بالمستويات المسجلة في نهاية عام 2016، بما يعكس ارتفاع الودائع الإجمالية بنسبة 13.2 في المائة. تشكل الودائع تحت الطلب نحو 80 في المائة من مجمل السيولة المحلية. كما سجل صافي الائتمان المحلي تحسناً ملحوظاً خلال نفس الفترة. وشهد صافي الأصول الأجنبية ارتفاعاً هو الأول من نوعه منذ عام 2012 بنسبة 3.3 في المائة<sup>90</sup>.

في العراق، تواجه السياسة النقدية جملة من التحديات والضغوط، نتيجة اعتماد أوضاع السيولة المصرفية على المتحصلات الدولارية المتأتية من بيع النفط الذي يساهم بنحو 90 في المائة من الناتج والإيرادات العامة. مع انخفاض الأسعار العالمية للنفط وارتفاع مستويات العجز في الموازنة العامة للدولة انعكس ذلك على أوضاع السياسة النقدية متمثلاً في زيادة مستويات الطلب على العملة الأجنبية مقارنة بما هو متوافر في السوق المحلية.

يتبنى البنك المركزي العراقي حالياً عدد من السياسات الإصلاحية لزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية كما اعتمد مؤخراً لوائح جديدة لإدارة السياسة النقدية بما يشمل بعض التعديلات في أدوات السياسة النقدية ومن

<sup>89</sup> مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2017). "النشرة الاقتصادية"، الربع الثالث.

<sup>90</sup> مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2017). مرجع سبق ذكره

<sup>91</sup> البنك المركزي العراقي، العراق، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

في إطار سعي البنك التدريجي إلى التحول إلى سياسة استهداف التضخم -عندما تتوفر المقومات اللازمة لدعم هذا التحول- أعلن البنك المركزي في مايو 2017 ولأول مرة في تاريخه عن معدل التضخم المستهدف وتوقيت تحقيقه، وهو 13 في المائة مع هامش تقلب في حدود  $\pm$  (3 في المائة) في الربع الأخير من 2018، يعقب ذلك استهداف الوصول إلى معدلات أحادية للتضخم في الفترات التالية.

للحد من الآثار التضخمية غير المباشرة لانخفاض قيمة العملة المحلية، فضلاً عن الآثار الثانوية لإجراءات إصلاح المالية العامة للدولة، قررت لجنة السياسة النقدية وكما سبق الإشارة، رفع أسعار الفائدة وتدشين عمليات السوق المفتوحة لامتصاص فائض السيولة لفترات أطول أجلاً. كما تم رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك بواقع 400 نقطة أساس. وقد بدأ البنك المركزي في تبني سياسة نقدية تيسيرية عبر خفض أسعار العائد الأساسية بواقع 1 في المائة وذلك وفقاً لقرار لجنة السياسة النقدية بتاريخ 15 نوفمبر 2018.

كذلك، قام البنك المركزي باتخاذ خطوات عديدة لتحديث وتغيير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بهدف التحول الكامل لنظام استهداف التضخم بعد استيفاء المتطلبات المحددة لذلك. وقد كان أبرز تلك التغييرات تحرير سوق الصرف الأجنبي بنهاية عام 2016 ليتحول محور الارتكاز الإسمي للسياسة النقدية إلى مزيج من المجلات النقدية والنظرة المستقبلية للتضخم التي يقوم البنك المركزي بنشرها.

في ضوء هذه التوجهات سيواصل البنك المركزي الاعتماد على أسعار الفائدة قصيرة الأجل واستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات القائمة، وإذا اقتضى الأمر يمكن أيضاً تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي لتحقيق المستوى المستهدف الوصول إليه لمعدل التضخم.

يرى البنك المركزي أن تعزيز الشفافية يشكل عاملاً أساسياً لتحقيق هدف استقرار الأسعار في الأجل المتوسط. في هذا الصدد، تم تعزيز البيان الصحفي الذي يعقب اجتماع لجنة السياسة النقدية كل ستة أسابيع وذلك لشرح دوافع اتخاذ القرارات. كما يتم نشر التحليل الشهري للتضخم الذي يوضح التطورات الرئيسية لبند معدل التضخم العام والأساسي. كما تم إصدار أول تقرير ربع سنوي للسياسة النقدية في مارس 2017، بهدف توضيح تقييم البنك المركزي للأوضاع الاقتصادية الحالية فضلاً عن تقديم نظرة مستقبلية لمعدل التضخم<sup>94</sup>.

شهد عام 2017 مواصلة بعض المصارف المركزية بدول المجموعة سعيها الحثيث والتدريجي نحو زيادة مستويات مرونة أسعار الصرف والتحول تجاه سياسة استهداف التضخم وتنفيذ عدد من التدابير على صعيد السياسة النقدية والمالية بما يُمكن من تحقيق هذا الهدف.

في مصر، قررت لجنة السياسة النقدية في شهر فبراير 2018 تخفيض سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بمقدار 1 في المائة ليصبح 17.75 في المائة، و18.75 في المائة، و18.25 في المائة على الترتيب. كما تم تخفيض سعر الائتمان والخصم بنفس المقدار ليصبح 18.2 في المائة. جاء ذلك في ضوء ما ارتأته اللجنة من رصد للتأثيرات الإيجابية لتدابير السياسة النقدية التي تم انتهاجها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف احتواء معدلات التضخم.

يشار إلى أن البنك المركزي المصري قد انتهج سياسة نقدية تقييدية خلال عام 2017 بشكل استباقي ومؤقت من أجل احتواء الضغوط التضخمية التي واجهها الاقتصاد المصري في أعقاب قرار البنك بتحرير سعر صرف العملة المحلية. تم في إطار هذه السياسة رفع لأسعار الفائدة الرسمية بواقع 4 في المائة من خلال جولتين للرفع في شهري مايو ويونيو بواقع نقطتين مؤنيتين لكل منهما. وبذلك يكون سعر الفائدة قد ارتفع بنحو 7 نقاط مئوية منذ تحرير سعر الصرف في شهر نوفمبر من عام 2016.

سجلت السيولة المحلية ارتفاعاً بنسبة 20.9 في المائة خلال عام 2017 بما يعكس النمو المسجل في الودائع الإجمالية بنسبة 33 في المائة خلال نفس الفترة<sup>92</sup>.

في المقابل، بلغ معدل نمو الائتمان 11 في المائة خلال عام 2017 مقارنة بنحو 15 في المائة خلال عام 2016 ونما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 19 في المائة خلال العام فيما نما الائتمان الموجه للقطاع العام بنسبة 8.5 في المائة<sup>93</sup>.

ساهم قرار تحرير سعر الصرف في ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إلى نحو 110 مليار جنيه كما عزز مستوى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي الذي ارتفع إلى نحو 37 مليار دولار بما يغطي 7.5 شهراً من الواردات مقارنة بنحو 3.7 شهراً لمستوى التغطية المسجلة قبل اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف.

<sup>92</sup> البنك المركزي المصري، مصر، (2018). "النشرة الإحصائية الشهرية" أغسطس، وديسمبر.

<sup>93</sup> البنك المركزي المصري، مصر، (2018). استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>94</sup> البنك المركزي المصري، مصر، (2018). مرجع سبق ذكره.

الرئيسية للبنك المركزي)<sup>96</sup>، رفع أسعار الفائدة، في حين أن اعتبارات حفز النمو الاقتصادي وتوفير الاحتياجات التمويلية للمتعاملين تتطلب خفض أسعار الفائدة.

يشار إلى أن البنك المركزي التونسي يعمل على التعاون والتنسيق مع الأطراف الحكومية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي (Macroeconomic stabilization) من خلال معالجة اختلال التوازنات الكلية، والمضي قدماً نحو إنجاز الإصلاحات الهيكلية وفق خطة التنمية 2016-2020. يتطلب بلوغ هذه الأهداف اتباع مزيج متناعم من السياسات النقدية والمالية (Policy mix) على مدى السنوات المقبلة.

بيّنت الدراسات التجريبية التي قام بها البنك المركزي التونسي فيما يتعلق بفتوات انتقال السياسة النقدية أن كلا من قناتي الائتمان وسعر الصرف هما الأكثر فاعلية في نقل توجهات السياسة النقدية، وبدرجة أقل قناة سعر الفائدة التي يعمل البنك على منحها مزيداً من الفاعلية من خلال تطوير الأسواق المالية وجعلها أكثر عمقاً.

تم انطلاقا من نهاية عام 2017 العمل بنموذج جديد لمنحنى أسعار الفائدة لعمليات تداول سندات الخزينة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وهو ما سيمكّن من تطوير عمليات السوق المفتوحة وتسعير السندات على أساس أسعار السوق. وسيسعى البنك خلال العام الجاري إلى مواصلة تطوير فاعلية مؤشر سعر فائدة تعاملات ما بين البنوك التونسية تونيبور "TUNIBOR" والذي تم تبنيه عام 2016 كمعدل إرشادي لنسب الفائدة المقترحة على مبادلات السيولة بدون ضمان بين البنوك النشيطة في السوق النقدية بالدينار وذلك بثمانية أجال تتراوح من يوم واحد إلى اثني عشر شهراً، ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة اعتماد هذا المؤشر رسمياً كسعر فائدة مرجعي لمختلف العمليات المصرفية قصيرة الأجل.

**في المغرب،** انعكس ارتفاع عجز ميزان المعاملات الجارية خلال العام الماضي على أوضاع السيولة المصرفية حيث تشير تقديرات بنك المغرب إلى ارتفاع عجز السيولة إلى 38.8 مليار درهم في نهاية سنة 2017. إثر ذلك قام بنك المغرب بزيادة حجم تدخلاته في السوق إلى 74.4 مليار درهم لضخ السيولة للإبقاء على متوسط سعر الفائدة المرجح في سوق تعاملات ما بين البنوك قريبة من سعر الفائدة الرئيسي. كما قام البنك بخفض سعر فائدة السياسة النقدية إلى 2.25 في المائة

على ضوء ما سبق، من المتوقع استمرار التحول التدريجي في موقف السياسة النقدية خلال الجزء المتبقي من عام 2018 و2019 بهدف تبني سياسة نقدية تيسيرية تساهم في توفير الائتمان بكلفة مقبولة بما يساعد على حفز النشاط الاقتصادي.

في تونس، تم رفع سعر فائدة السياسة النقدية مرتين خلال العام لترتفع من 4.25 في المائة في عام 2016 إلى 5 في المائة بنهاية عام 2017<sup>95</sup>. وهو الرفع الأول منذ ثلاث سنوات. جاء ذلك في ظل الارتفاع الملموس لمستويات التضخم والضغوط التي واجهت العملة المحلية التي تراجعت مقابل اليورو بما يعكس تباطؤ الأوضاع الاقتصادية والمتحصلات من النقد الأجنبي. بناء عليه، ارتفعت أسعار فائدة سوق تعاملات ما بين البنوك إلى 4.86 في المائة بنهاية العام الماضي بالمقارنة مع 4.25 في المائة عن عام 2016.

من المنتظر أن تشهد كل من سنة 2018 و2019 العديد من التطورات التي ستلحق بظلالها على السياسة النقدية. من أبرز هذه العوامل، تحسن النشاط الاقتصادي العالمي، ومواصلة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للمنحى التقييدي للسياسة النقدية وما لذلك من انعكاسات على سعر صرف الدولار وعلى كلفة الاقتراض في الأسواق المالية العالمية. في جانب آخر، سيعمل البنك المركزي الأوروبي على وضع استراتيجية للخروج التدريجي (Exit strategy) من برامج التيسير الكمي في ظل ظهور مؤشرات ملموسة على تعافي الاقتصاد الأوروبي واقتراب نسبة التضخم من القيمة المستهدفة (2 في المائة).

على الصعيد المحلي، يمكن أن يؤدي تواصل تسجيل مستويات مرتفعة نسبياً لكل من العجز الجاري وعجز الميزانية العامة للدولة وما يمكن أن ينتج عنهما من تأثيرات على مستوى احتياجات التمويل الداخلي والخارجي والاحتياطي من النقد الأجنبي، ومؤشرات الدين العام، وسعر صرف الدينار، استمرار التحديات التي تواجه السياسة النقدية. من أبرز هذه التحديات اعتبارات الموائمة بين جملة من الأهداف التي تتطلب ردود فعل متباينة على صعيد السياسة النقدية. فمن جهة، يتطلب مواجهة الضغوط التضخمية (باعتبارها المهمة

<sup>96</sup> ينص القانون الأساسي للبنك المركزي على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار. يتبع البنك المركزي التونسي منهجية تستند على عدد من المؤشرات لإعداد التوقعات المتعلقة بالتضخم على المدى القصير والمتوسط، ومتابعة تطوّر مختلف المؤشرات ذات العلاقة بالأسعار كهدف وسيط للسياسة النقدية، فيما يتمثل الهدف التشغيلي للسياسة النقدية في سعر الفائدة بالسوق النقدية.

<sup>95</sup> البنك المركزي التونسي، تونس، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.



التغيرات في أسعار الفائدة على الدولار العملة التي يرتبط بها الدينار الأردني. بناء عليه، ارتفع سعر إعادة الخصم بنهاية عام 2017 إلى 5 في المائة مقارنة مع 3.75 في المائة لسعر الفائدة المسجل بنهاية عام 2016.

قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني بنهاية شهر مارس 2018 رفع سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس على أدوات السياسة النقدية كافة، فيما أبقى البنك على أسعار فائدة برنامج التمويل الميسر المقدم من البنك المركزي للقطاعات الاقتصادية دون تغيير عند 1.75 في المائة للمشروعات داخل محافظة العاصمة، و1 في المائة للمشروعات في باقي المحافظات.

يأتي هذا القرار في ضوء التطورات الاقتصادية والنقدية المحلية والإقليمية والعالمية، وبهدف تعزيز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، وزيادة جاذبية الأدوات المحررة بالدينار مقابل العملات الأخرى، من خلال المحافظة على هيكل أسعار الفائدة المحلي ضمن مستويات تتسجم مع أسعار الفائدة العالمية والإقليمية من جهة، واحتواء أية ضغوط تضخمية محتملة في المستقبل من جهة أخرى.

كما جاء قرار الإبقاء على أسعار فائدة التمويل التنموي الميسر للقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الاستشارات الهندسية، من خلال البنوك دون تغيير بهدف المساهمة في حفز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة خاصة للشباب.

يعمل البنك المركزي على تنفيذ عدد من الإصلاحات على صعيد السياسة النقدية بما يشمل تطوير تسهيلات التمويلية بالعملة الأجنبية وأدوات توفير الائتمان لقطاع الصيرفة الإسلامية. كما يتوقع أن يشهد عام 2018 تفعيل اتفاقيات إعادة الشراء الشاملة بين البنوك التي يجري العمل على توقيعها في المرحلة الحالية.

من المتوقع أن يساهم الارتفاع التدريجي المتوقع للنشاط الاقتصادي خلال أفق التوقع في تحسين الأوضاع النقدية والمصرفية، حيث يتوقع البنك المركزي ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية إلى 5.1 في المائة العام الجاري، وهو ما سيساعد على نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة تقارب 8 في المائة<sup>100</sup>.

خلال عام 2017 مقارنة مع 2.31 في المائة خلال عام 2016. ساهم ذلك إضافة إلى تأثير تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي نتيجة ارتفاع قيمة اليورو وبلوغ التضخم في المغرب مستوى أقل عموماً من البلدان الشريكة والمنافسة في تحسين الأوضاع النقدية خلال النصف الثاني من عام 2017<sup>97</sup>.

في هذا السياق، تشير التقديرات إلى نمو المعروض النقدي بنسبة 6.6 في المائة عام 2017 مقارنة مع 4.45 في المائة عام 2016. كما نما كذلك الائتمان الممنوح للقطاع غير المالي بنسبة 3.4 في المائة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2017، وتشير التقديرات إلى نموه بنسبة 5.4 في المائة عام 2017 ومن المتوقع أن يبلغ معدل نمو الائتمان للقطاع غير المصرفي 5 في المائة عام 2018<sup>98</sup>.

مع بداية العام الجاري تم اعتماد نظام جديد لسعر صرف الدرهم المغربي يقوم على تحديد سعر صرف الدرهم داخل نطاق تقلب بنسبة + 2.5 في المائة، نزولاً من نطاق التقلب السابق بنسبة + 0.3 السابقة، حول سعر الصرف المحوري المحدد من طرف بنك المغرب<sup>99</sup>، الإطار رقم (3).

من بين أهم الإصلاحات التي يتم العمل عليها حالياً من قبل بنك المغرب، تطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بما يتلاءم مع نشاط قطاع الصيرفة الإسلامية والترتيبات المختلفة المتعلقة بالتحول لنظام سعر صرف أكثر مرونة.

في الأردن، انعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي على أوضاع السيولة المحلية التي سجلت انكماشاً بنسبة 0.2 في المائة خلال العام 2017 مقارنة بمعدل نمو إيجابي للسيولة المحلية بلغ 4 في المائة خلال عام 2016 بما يعكس انخفاض الودائع الإجمالية بنسبة 1.3 في المائة خلال عام 2017. فيما استقر معدل نمو الائتمان الممنوح عند مستوى 4.8 في المائة. جاء ذلك في ظل النمو المسجل في التسهيلات الائتمانية الموجهة إلى القطاع الخاص التي زادت بنسبة 9.3 في المائة مدعومة بتراجع الضغوط الناتجة عن ضرورات تمويل الدين العام في ظل اتجاه الحكومة للاقتراض الخارجي والاتجاه إلى إصدار أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

في هذا السياق، قام البنك المركزي الأردني برفع أسعار فائدة السياسة النقدية خلال العام الماضي بما يعكس

97 بنك المغرب، المغرب، (2017). "تقرير حول السياسة النقدية"، سبتمبر.

98 بنك المغرب، المغرب، (2018). "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

99 بنك المغرب، المغرب، (2018). "بيان صحفي: الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة"، يناير.

100 البنك المركزي الأردني، الأردن، (2018). "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.



الدولية والممارسات الدولية الفضلى في هذا الجانب. على صعيد الأوضاع النقدية، واصل معدل نمو الودائع الإجمالية تحسنه وارتفع خلال العام الماضي بنسبة 10.2 في المائة. فيما تراجع معدل نمو الائتمان الممنوح خلال العام الماضي، إلا أنه بقي عند مستويات مرتفعة بلغت 15.7 في المائة مقارنة بنحو 18 في المائة عن عام 2016 مدفوعاً بالنمو الكبير المسجل للائتمان الموجه للقطاع الخاص. من المتوقع استمرار التحسن النسبي للأوضاع المصرفية العام الجاري في ظل التوقعات بنمو الودائع الإجمالية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 9 و20 في المائة على التوالي.

في السودان، من المتوقع أن تشهد الأوضاع النقدية تحسناً في ظل التأثيرات الإيجابية لقرار رفع العقوبات الأمريكية عن السودان، مما يدعم نمو النشاط الاقتصادي، ويساعد على تدفق الاستثمارات في العديد من القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالزراعة والثروة الحيوانية والتعدين، ونمو في أنشطة المصارف. تستهدف السياسة النقدية تحقيق الاستقرار النقدي والمالي للمساهمة في تحقيق النمو المستدام عن طريق احتواء معدلات التضخم في حدود 19.5 في المائة في المتوسط. شهدت السيولة المحلية نمواً بنسبة بلغت 62.2 في المائة خلال عام 2017 وفق بيانات البنك المركزي في ظل النمو الكبير المسجل في حجم الودائع الإجمالية التي سجلت زيادة خلال العام بنسبة 78 في المائة وهو ما ساعد على تحقيق ارتفاعاً ملموساً في معدل الائتمان الممنوح الذي ارتفع بنسبة 48 في المائة خلال العام الماضي.

في ظل الوفرة الكبيرة في مستويات السيولة يستهدف بنك السودان المركزي مواصلة تدخلاته في السوق لسحب فائض السيولة وبحيث لا يزيد معدل نمو المعروض النقدي خلال العام الجاري عن 18 في المائة. تتضمن الإصلاحات التي سيعمل عليها بنك السودان خلال عامي 2018 و2019 إضافة أدوات جديدة للسياسة النقدية (شهادة إيجاره 2)، والتنسيق مع وزارة المالية لضبط وترشيد التمويل الحكومي من البنك المركزي، إضافة إلى تعديل آلية الاحتياطي القانوني لمزيد من الفاعلية في امتصاص السيولة الفائضة، وتنشيط عمليات ما بين المصارف فيما يتعلق بحفظ الودائع ومنح التمويل بالعملة المحلية والأجنبية وبيع وشراء الأوراق المالية والنقد الأجنبي فيما بينها، وتصكيك أصول المصارف الرأسمالية لتكوين أدوات يمكن استخدامها في سوق ما بين المصارف وأداة تستخدم للتعامل مع بنك السودان كمقرض الملاذ الأخير<sup>103</sup>.

في لبنان، سجلت السيولة المحلية تراجعاً بنسبة 4.5 في المائة في عام 2017 مقارنة بنمو إيجابي للسيولة المحلية بلغ ما يقارب 5 في المائة عام 2016 انعكاساً لعدد من العوامل الدولية والإقليمية والمحلية. يواصل مصرف لبنان المركزي سعيه إلى دعم النشاط الاقتصادي من خلال عدد من برامج التحفيز التي تقوم بمقتضاها المصارف بتوفير التمويل لأنشطة القطاع الخاص الداعمة للنمو لا سيما فيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد المعرفي وتأسيس الشركات الجديدة في إطار حزم تحفيزية بلغ إجمالي قيمتها 5 مليارات دولار. ساهمت هذه الحزم في زيادة مستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 7 في المائة وتم في إطارها تأسيس 800 شركة جديدة وتوفير 6000 فرص عمل وزيادة في مستويات الدخل المحلي بنحو 1 مليار دولار<sup>101</sup>.

في ظل الارتباط ما بين الليرة اللبنانية والدولار، ارتفع سعر الفائدة المرجعية على الليرة اللبنانية خلال عام 2017 إلى 10.65 في المائة مقارنة بنحو 8.65 في المائة عن عام 2016. كانعكاس لأوضاع السيولة ارتفع سعر فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك خلال العام الماضي إلى 18.93 في المائة مقارنة مع 3.18 في المائة عام 2016<sup>102</sup>. من المتوقع في ضوء جولات الرفع المرتقبة للدولار خلال عام 2018 و2019 أن يحاول مصرف لبنان المركزي الموائمة ما بين اعتبارات رفع الفائدة المحلية للإبقاء على جاذبية الليرة اللبنانية وتدقيق الاستثمارات واعتبارات الحاجة إلى خفض كلفة التمويل للمساهمة في دعم النمو الاقتصادي.

في فلسطين، نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، المتمثلة في غياب عملة وطنية وسياسة نقدية متكاملة، يتم التعامل في الاقتصاد الفلسطيني بنظام نقدي متعدد العملات: الشيكل الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني. ولهذا فأوضاع السياسة النقدية الفلسطينية مرتبطة بشكل مباشر بأوضاع السياسة النقدية للدول المُصدرة لهذه العملات. عليه، فلا تستطيع سلطة النقد الفلسطينية في الوضع الراهن التحكم في عرض النقود أو تحديد معدلات أسعار الفائدة الرسمية، بل تكتفي بتحديد معدلات الاحتياطي الإلزامي (القانوني) ونسبة التوظيفات الخارجية، بالإضافة إلى تنظيم وإدارة الجهاز المصرفي والمالي وإصدار تعليمات رقابية بشكل مستمر للتأكد من تحديث أنظمة الجهاز المصرفي حسب المعايير

<sup>101</sup> AMF and BIS, (2018). "Central Bank Papers on Monetary Policy in the Arab Region, "AMF-BIS Second Working Party Meeting on Monetary Policy in the Arab Region", under publishing.

<sup>102</sup> مصرف لبنان المركزي (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>103</sup> بنك السودان المركزي، السودان، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

يتم التخلي عن هذا الشرط في إطار تنامي الثقة بين البنوك وكذلك استحداث آليات جديدة لتنشيط السوق. في الوقت الحالي يسعى البنك المركزي الي تطوير ضمانات الأوراق المالية الحكومية وإدخال أدوات أخرى لزيادة مستويات فاعلية السياسة النقدية<sup>104</sup>.

في **الصومال**، يجري حالياً العمل على استكمال جميع المعايير في إطار خارطة طريق لإصلاح العملة الوطنية. من ثم سيسعى البنك المركزي خلال أفق التوقع إلى استبدال بعض فئات العملات المتداولة حالياً بعملة وطنية جديدة، وبالتالي لن تؤثر الأوراق البنكية الجديدة على سوق الصرف الاجنبي، ولكنها سوف تحافظ على دعم استقرار نظام سعر الصرف السائد حالياً.

في **موريتانيا**، من المتوقع أن تتأثر الأوضاع النقدية خلال العامين المقبلين بعدد من العوامل الدولية والمحلية من بينها تأثير انخفاض أسعار الواردات وهو ما سيخفف من الضغوط التضخمية، فيما قد يستدعي ارتفاع مستويات السيولة المحلية من السلطات النقدية اتخاذ بعض التدابير الاحترازية لامتناس فائض السيولة في ظل زيادة السيولة المحلية بنحو 12.6 في المائة خلال العام الماضي. يستهدف البنك المركزي احتواء معدل نمو السيولة المحلية في حدود 8.5 في المائة العام الجاري للحفاظ على معدلات التضخم في مستويات مقبولة.

يسعى البنك للسيطرة على المعروض النقدي من خلال سياسة التدخل في السوق النقدية عن طريق سوق سندات الخزينة وسياسة الاحتياطي الالزامي. يتطلب القيام بتبادل السيولة بين البنوك وجود سندات خزينة لدي البنك المقترض كضامن، وستكون السوق أكثر ديناميكية عندما

<sup>104</sup> البنك المركزي الموريتاني، موريتانيا، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

### الإطار رقم (3)

#### المغرب: إصلاح نظام سعر الصرف<sup>105</sup>

مع بداية العام الجاري قررت وزارة الاقتصاد والمالية، بعد التشاور مع بنك المغرب، اعتماد نظام جديد لسعر صرف الدرهم المغربي يقوم على تحديد سعر صرف الدرهم داخل نطاق تقلب بنسبة + 2.5 في المائة، مقارنة بنحو نسبة + 3.0 السابقة، حول سعر الصرف المحوري المحدد من طرف بنك المغرب على أساس سلة من العملات المكونة من اليورو والدولار الأمريكي بنسب 60 في المائة و40 في المائة على التوالي. في ظل هذا النظام الجديد، يواصل بنك المغرب تدخلاته لضمان سيولة سوق الصرف.

يهدف إصلاح نظام سعر الصرف إلى تقوية مناعة الاقتصاد المغربي في مواجهة الصدمات الخارجية، ودعم تنافسيته، والمساهمة في رفع مستوى النمو. كما سيمكن هذا الإصلاح من مواكبة التحولات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد المغربي خلال السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بتنوع مصادر النمو وزيادة مستويات الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي. تم البدء بتبني هذا النظام الأكثر مرونة لسعر الصرف في ظروف ملائمة تتسم بتحسين معدل الأوضاع المالية واستقرار الاقتصاد الكلي، لاسيما فيما يتعلق المستوى الملائم من الاحتياطات الأجنبية، واستمرار التحكم في مستوى التضخم. حيث تحسنت خلال السنوات العشر الأخيرة التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل التحكم في مستويات التضخم عند أقل من 2 في المائة وعجز الميزانية عند مستوى 3.6 في المائة وعجز الحساب الجاري عند 4.3 في المائة وتحقيق مستوى للاحتياطات الأجنبية يغطي 5 أشهر إلى جانب متانة القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة الصدمات. هذا، ويجري العمل على دعم هذا الإصلاح من خلال مواصلة تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية والقطاعية<sup>106</sup>.

تشير الفرضيات التي أعدها بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية بناءً على المعطيات المتوافرة وعلى أساس فرضية انخفاض قيمة الدرهم بنسبة قصوى مقدارها 2.5 في المائة إلى أن هذا الإصلاح سيساعد على رفع معدل النمو بنحو نقطتين مؤبنتين فيما يعد تأثيره المتوقع على التضخم محدود وفي مستوى 0.4 نقطة مئوية حيث من المتوقع ارتفاع التضخم إلى 2 في المائة في المائة عام 2018. لتنفيذ سياسة سعر الصرف الجديدة يتبنى بنك المغرب استراتيجية لدعم التواصل مع فئات المجتمع المختلفة وخصص لهذا الغرض مساحة تفاعلية على موقع البنك وعلى مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة للتعريف بأهمية النظام الجديد لسعر الصرف لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

#### سياسة سعر الصرف في المغرب سعر الصرف: أبرز المحطات

1990	1999	2001	2015	2018
إعادة هيكلة سلة العملات بحصر تركيبها في اليورو والدولار الأمريكي، بأوزان تصل نسبتها إلى 80 في المائة و20 في المائة على التوالي، إلى جانب خفض قيمة الدرهم بنسبة 5 في المائة.	إعادة هيكلة سلة العملات واستبدال العملات الأوروبية القديمة باليورو.	إعادة هيكلة سلة العملات بحصر تركيبها في اليورو والدولار الأمريكي، بأوزان تصل نسبتها إلى 80 في المائة و20 في المائة على التوالي، إلى جانب خفض قيمة الدرهم بنسبة 5 في المائة.	مراجعة أوزان سلة العملات لتصبح 60 في المائة بالنسبة لليورو و40 في المائة بالدولار الأمريكي، دون خفض قيمة العملة.	توسيع نطاق تقلب سعر صرف الدرهم إلى زائد أو ناقص 2.5 في المائة مقارنة بسعر الصرف المحوري، مع الحفاظ على نفس أوزان السلة، دون خفض قيمة العملة.

المصدر: معالي عبد اللطيف الجواهري والي بنك المغرب، (2018). "إصلاح نظام الصرف"، اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين.

<sup>105</sup> بنك المغرب، المغرب، (2018). "بيان صحفي: الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة"، يناير.

<sup>106</sup> معالي عبد اللطيف الجواهري والي بنك المغرب، (2018). "إصلاح نظام الصرف"، اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين.

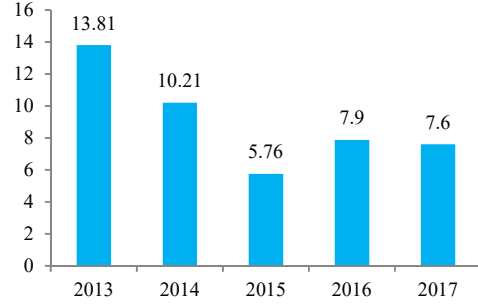
### شكل رقم (4): الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية التطورات النقدية والمصرفية

سجلت السيولة المحلية نمواً ملحوظاً في ثلاث دول عربية مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي



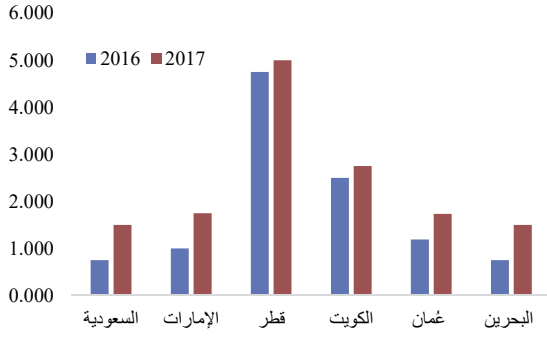
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2018.

شهد معدل نمو السيولة المحلية تراجعاً إلى 7.6 في المائة عام 2017  
معدل نمو السيولة في الدول العربية (%)



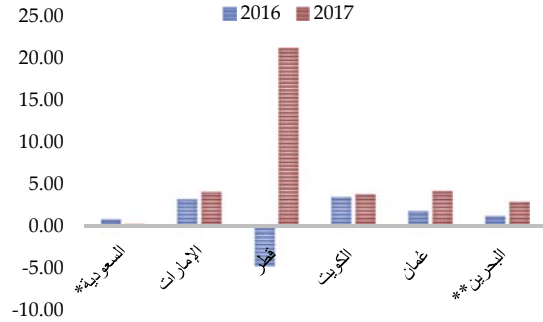
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2018.

فيما ارتفعت أسعار الفائدة الرسمية للحفاظ على استقرار نظم الصرف  
أسعار الفائدة الرسمية (2016-2017) %



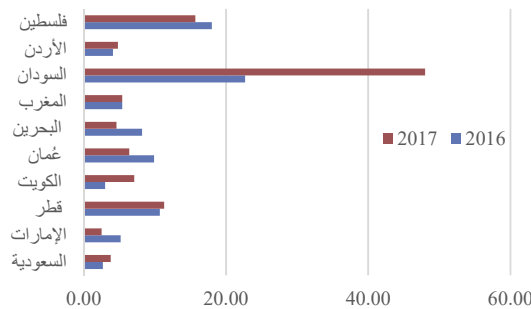
المصدر: المصارف المركزية المعنية.

تباينت اتجاهات معدل نمو الـ M3\* في دول مجلس التعاون  
معدل نمو السيولة المحلية (2016-2017) %



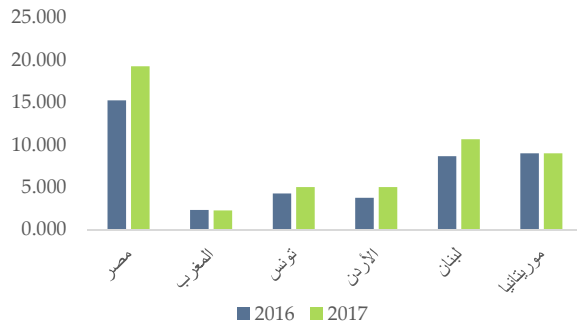
\* M3 خلال التسعة أشهر الأولى من العام.  
المصدر: المصارف المركزية المعنية.

انعكست الأوضاع الاقتصادية على نشاط منح الائتمان الذي لا يزال  
مدفوعاً بتمويل الدين العام للحكومات في ظل عجوزات الموازنات العامة  
معدل تغير مستويات الائتمان الممنوح (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2018.

ارتفعت كذلك أسعار الفائدة في البلدان الأخرى لدعم العملات المحلية  
واحتواء جانباً من الضغوط التضخمية  
أسعار فائدة السياسة أسعار الفائدة الرسمية (2016-2017) %



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2018.

## ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2018 و2019 التطورات المالية

مكن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 28.6 في المائة خلال عام 2017، وتواصل وتيرة الإصلاح المالي على صعيد جانبي الموازنة العديد من البلدان العربية من تحقيق خفض ملموس لمستوى العجزات في الموازنات العامة، وهو ما ساعد على تراجع مستوى عجز الموازنة المجمعة للدول العربية من مستوى 10.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016 إلى 6.4 في المائة خلال عام 2017.

على مستوى مجموعات الدول العربية تراجع مستوى العجز إلى الناتج في الدول العربية المُصدرة للنفط من 11.6 في المائة في عام 2016 إلى 6.5 في المائة عام 2017 في ظل ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 26.5 في المائة، ونمو النفقات العامة بنسبة 6.3 في المائة، تباينت أوضاع الموازنات العامة ما بين دول المجموعة، ففي مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تمكنت بلدان المجموعة من خفض مستويات العجز في الموازنة العام الماضي ليصل إلى 7.4 في المائة من الناتج مقارنة بعجز بلغت نسبته إلى الناتج 10.4 في المائة عام 2016. جاء ذلك في ظل الزيادة الملموسة في الإيرادات النفطية بنسبة 17.4 في المائة وارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة قاربت 32 في المائة في سياق برامج الإصلاح التي ركزت بشكل كبير على تحقيق الانضباط المالي منذ عام 2011. لتحقيق هذه الهدف واصلت هذه البلدان سياساتها الرامية إلى تنويع الإيرادات العامة بعيداً عن قطاع النفط والغاز من خلال زيادة الحصيلة الضريبية، وإعادة النظر في رفع رسوم الخدمات الحكومية، وإصلاح نظم دعم منتجات الطاقة، وترشيد الانفاق الحكومي. أما في البلدان العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد استفادت دول المجموعة من الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط، كما شهد بعضها زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية مع تمكنها من استعادة جانباً من انتاجها النفطي المتأثر بالظروف الداخلية التي تشهدها هذه البلدان. أدى ذلك إلى انخفاض نسبة عجز الموازنة للناتج بالدول العربية المُصدرة للنفط من 11.6 في المائة في عام 2016 إلى 6.5 في المائة في عام 2017.

على صعيد البلدان العربية المستوردة للنفط، فقد تأثرت موازنات بعض الدول التي لم تتبنى بعد تدابير التحرير الكامل لأسعار منتجات الطاقة بالارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط، بيد أن دول المجموعة استفادت في المقابل من الأثر الإيجابي للإصلاحات المالية الهادفة إلى تعزيز الإيرادات العامة من خلال الإصلاح الضريبي والجمركي. في ظل هذه التدابير شهدت الإيرادات العامة مقومة بالعملة المحلية ارتفاعات كبيرة خلال العام الماضي عكست زيادة الإيرادات الضريبية في بعض تلك الدول بنسب تفوق 20 في المائة. غير أن التراجع الكبير المسجل في سعر صرف عملات بعض دول المجموعة مقابل الدولار أثر على قيمة الإيرادات الكلية لدول المجموعة مقومة بالدولار التي شهدت انخفاضاً خلال العام الماضي. أسفرت هذه التطورات عن انخفاض عجز الموازنة المُجمعة للدول العربية المستوردة للنفط إلى 6.2 في المائة عام 2017 مقارنة مع 7.6 في المائة عام 2016.

من المتوقع خلال عامي 2018 و2019 أن يتمحور تركيز الموازنات العربية في البلدان العربية المُصدرة للنفط حول دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير الاعتمادات المالية اللازمة للإنفاق على المشروعات عالية القيمة المُضافة والتشغيل، ومشروعات برامج التنويع الاقتصادي المتضمنة في الرؤى والاستراتيجيات المستقبلية لهذه البلدان وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. من المتوقع استمرار استفادة دول المجموعة من تحسن الأسعار العالمية للنفط إلا أن المكاسب المحققة في هذا الصدد من المتوقع أن تكون أقل من مثيلاتها المسجلة العام الماضي. بناء عليه، من المتوقع تواصل تدابير تعزيز الإيرادات غير النفطية وترشيد الانفاق العام لا سيما فيما يتعلق بالنفقات الجارية. من جهة أخرى، سوف تركز جهود الإصلاح المالي في هذه البلدان خلال أفق التوقع الخاص بالتقرير على تطوير عمليات إدارة الموازنة العامة وتبني سياسات متعددة لاستعادة توازن الموازنات العامة وضمان استدامة الدين العام خلال الفترة الممتدة ما بين عام 2020 و2023. أما في البلدان العربية الأخرى المُصدرة للنفط من المتوقع استمرار العجزات في الموازنات العامة إلى مدى زمني أبعد على ضوء الحاجة إلى زيادة الانفاق العام لتلبية متطلبات إعادة الإعمار.

من جهة أخرى، من المتوقع أن يشكل دعم الانفاق الاجتماعي وتعزيز دور شبكات الحماية الاجتماعية الشغل الشاغل للموازنات العامة في الدول العربية المستوردة للنفط خلال عام 2018 في خطة تستهدف تمكين هذه الدول من مواجهة التحديات القائمة على صعيد ضرورة خفض معدلات الفقر والبطالة وتقليل التباين في توزيع الدخل. كذلك



سيأتي على رأس أولويات هذه البلدان، خفض مستوى الدين العام للنتائج خاصة في ظل ارتفاع هذه النسبة إلى ما يفوق 60 في المائة في عدد من دول المجموعة. من بين أهم التدابير المحورية في هذا الصدد مواصلة الإصلاح الضريبي من خلال توسيع قاعدة الممولين، وتحسن جهود التحصيل الضريبي والجمركي لاسيما أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العديد من هذه البلدان لاتزال دون المتوسط العالمي الذي يتراوح بين 20-25 في المائة.

في المجمل، من المتوقع أن تتجه نسب عجز الموازنات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض في كل من مجموعتي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية المستوردة للنفط إلى مستويات تتراوح حول 5 و4.4 في المائة خلال عامي 2018 و2019 على التوالي في دول المجموعة الأولى و5.3 و5.1 في المائة في دول المجموعة الثانية. في المقابل، من المتوقع ارتفاع نسبة عجز الموازنة إلى الناتج في الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط إلى 8.2 في المائة خلال عام 2018 وإلى نحو 10.5 في المائة خلال عام 2019 بما يعكس الحاجة إلى زيادة الانفاق على جهود إعادة الإعمار. كحصلة لما سبق، من المتوقع انخفاض مستوى عجز الموازنة المُجمعة للدول العربية إلى ما يتراوح حول 5.6 في المائة خلال عامي 2018 و2019، وهو ما يعد انخفاضاً كبيراً مقارنة بالعجز المسجل عامي 2015 و2016 البالغ نحو 11.3 و10.5 في المائة.

### 1) الدول العربية المصدرة للنفط

وضعاً مالياً أكثر مرونة مكن من زيادة مستويات الانفاق العام وخاصة الانفاق الاستثماري على المشروعات المتضمنة في استراتيجيات التنوع الاقتصادي التي شهدت دفعة كبيرة خلال العامين الماضيين، ومن ثم سجلت النفقات العامة على مستوى دول المجلس زيادة بنسبة 11.26 في المائة عام 2017.

واصلت حكومات دول المجموعة خلال العام الماضي تبني العديد من التدابير الهادفة إلى تحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية التي سيستمر تنفيذها كذلك خلال أفق التوقع بما يشمل:

- فرض ضريبة القيمة المضافة، باعتبارها ضريبة استهلاك عامة، بنسبة 5 في المائة على السلع والخدمات مع بعض الاستثناءات، استناداً إلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي صدرت بنهاية عام 2016<sup>(107)</sup>. تم خلال عام 2018 فرض الضريبة في كل من السعودية والإمارات، ويجري حالياً العمل على الترتيب لتطبيقها في قطر خلال عام 2018<sup>(108)</sup>، فيما أرجأت الدول الأخرى الأعضاء في المجلس تطبيق الضريبة إلى حين الانتهاء من المتطلبات اللازمة لذلك. يمكن أن تساعد ضريبة القيمة المضافة على

استفادات الأوضاع المالية بدول المجموعة من تحسن الأسعار العالمية للنفط، وتواصل الأثر الإيجابي للإصلاحات الرامية إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة، ومن جهود ضبط النفقات العامة في بعض بلدان المجموعة. استناداً لما سبق سجلت بلدان المجموعة تراجعاً في مستوى عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 6.5 في المائة في عام 2017 مقارنة بنحو 11.6 في المائة لمستوى العجز المسجل عام 2016.

من المتوقع تحسن مستويات الأداء المالي في مجموعة البلدان العربية المُصدرة للنفط خلال عامي 2018 و2019 سواءً بما يعكس المكاسب السعرية المتوقعة لأسعار النفط العام الجاري أو عودة مسارات الانتاج السابقة العام المقبل حال الاتجاه إلى عدم تجديد العمل باتفاق أوبك لتعديل كميات الانتاج. من جانب آخر، سيساهم كذلك تحسن الأوضاع الداخلية في بعض دول المجموعة على تحقيق ارتفاع كبير لمستوى الإيرادات النفطية. إضافة لذلك سيكون لإصلاحات المالية العامة دوراً كبيراً في دعم أوضاع المالية العامة لاسيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. في المحصلة، من المتوقع تراجع عجز الموازنة العامة لدول المجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 5.7 في المائة عام 2018 وإلى 5.8 في المائة عام 2019 مقارنة بعجز بلغت نسبته إلى الناتج 12.3 في المائة عام 2015.

### أ- دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهدت الإيرادات العامة بدول المجموعة ارتفاعاً بنسبة 25.5 في المائة خلال عام 2017 بفعل الزيادة المتحققة في الأسعار العالمية للنفط، وهو ما أتاح

<sup>107</sup> وزارة المالية، الإمارات، (2018). "الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".  
<sup>108</sup> مصرف قطر المركزي، قطر، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

بما يراعي مصالح الأجيال المقبلة. كذلك مراعاة تجنب مزاحمة الائتمان الموجه للقطاع الخاص في الأسواق المحلية. إضافة إلى تنويع إصدارات الدين بالعملة المحلية والاجنبية لتشتمل على إصدارات دين تقليدية وإصدارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ساهمت حزم التدابير المالية المُشار إليها إضافة إلى التحسن في الأسعار العالمية للنفط في خفض نسبة العجز في الموازنة العامة للنتائج على مستوى دول المجموعة من 11.5 في المائة في عام 2015 إلى 7.4 في المائة عام 2017. تشير التقديرات الخاصة بموازنات دول المجلس إلى التوقعات بمواصلة الإيرادات العامة اتجاهها نحو الارتفاع خلال عام 2018 ولكن مع تحقيق مكاسب أقل من تلك المسجلة عام 2017.

في هذا الإطار، من المتوقع ارتفاع الإيرادات الإجمالية بنسبة 13.4 في المائة بما يعكس الزيادة المتوقعة للإيرادات النفطية مع استمرار تحسن مستويات الأسعار العالمية للنفط، وكذا الزيادة المتوقعة في الإيرادات غير النفطية في ظل تدابير تنويع مصادر الإيرادات العامة.

كمحصلة من المتوقع مواصلة نسبة العجز في الموازنة الانخفاض خلال أفق التوقع حيث يتوقع تراجعها إلى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، و4.4 في المائة في عام 2019 وسط توقعات بامتداد المدى الزمني المتوقع لتوازن الموازنات في دول المجلس إلى الفترة ما بين عامي 2020 و2023.

تجدر الإشارة إلى أن تقديرات الإيرادات النفطية في إطار موازنات دول المجموعة قد بُنيت على أساس أسعار عالمية للنفط تتراوح ما بين 45 إلى 55 دولاراً للبرميل، وهو ما ينخفض دون مستوى الأسعار العالمية المتوقعة في الفرضيات الرئيسية لأسعار النفط المُعتمدة في هذا التقرير التي تتراوح بين 55-60 دولاراً للبرميل خلال عام 2018. بالتالي من المتوقع أن تسجل الإيرادات النفطية زيادة تفوق الأرقام المقدرة في موازنات دول المجلس. كذلك من المتوقع تسجيل النفقات العامة خلال عام 2018 لمعدل نمو يقل عن مثيله المسجل عام 2017 وهو ما يُعزى إلى تدابير خفض وترشيد الانفاق العام. بالتالي من المتوقع انخفاض مستوى العجزات في الموازنات العامة في بعض الدول مقارنةً بالمستويات المتضمنة في تقديرات الموازنة العامة.

توليد إيرادات إضافية في حدود 1.5-3.0 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في دول المجلس<sup>109</sup>. يشار إلى أن ضريبة القيمة المضافة تُطبق في 180 دولة من دول العالم.

- فرض ضرائب السلع الانتقائية التي تتعلق بالسلع ذات الآثار السلبية على صحة الفرد والمجتمع في العديد من دول المجلس.
- قيام بعض دول المجلس رفع شرائح الضرائب المفروضة على دخل الشركات مع تطبيق معدل ضريبة منخفضة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعديل عدد من رسوم الخدمات الحكومية من بينها الرسوم على التأشيرات والمخالفات المرورية وفرض رسوم على المقيمين والعمالة الأجنبية في بعض الدول.
- العمل على توفير بعض الموارد المالية من خلال خصخصة بعض المشروعات المملوكة للدولة بشكل كلي أو جزئي.
- ضبط الانفاق العام وتبني تدابير لترشيد الانفاق الاستهلاكي الحكومي، ووضع سقف على الانفاق العام في بعض دول المجلس.
- مواصلة إصلاح نظم دعم السلع الأساسية ولا سيما دعم الطاقة من خلال الاتجاه إلى التحرير التدريجي للأسعار لتعكس الأسعار المرجعية خلال المدى المتوسط.
- مواصلة الانفاق الاستثماري الداعم للنمو مع إعطاء الأولوية للمشروعات المرتبطة بحفز النمو الاقتصادي وكذلك المشروعات المتضمنة في استراتيجيات وسياسات التنويع الاقتصادي.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في المشروعات على أساس أطر مُنظمة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في عدد من القطاعات الحيوية ذات العلاقة بزيادة مستويات التنويع الاقتصادي.
- وضع استراتيجيات متوسطة المدى للدين العام متضمنة الخيارات المناسبة لتمويل بأفضل التكاليف يتم في إطارها اتباع سياسة توازن بين إصدارات الدين، والسحب من الودائع الحكومية والاحتياطات لتمويل عجوزات الموازنات

<sup>109</sup> IMF, (2017). "Gulf Cooperation Council: The Economic Outlook and Policy Challenges in the GCC Countries", Dec.

ريال منها حوالي 53.6 مليار ريال صكوك محلية، و33.7 مليار ريال صكوك خارجية، و46.8 مليار ريال سندات خارجية. في الوقت نفسه تم تمويل 100 مليار ريال من عجز الموازنة من خلال السحب من أرصدة الحكومة والاحتياطي العام للدولة<sup>111</sup>.

يشار إلى أن إصدار المملكة السابق الإشارة إليه بقيمة 33.7 مليار ريال (9 مليار دولار) الذي تم طرحه في شهر أبريل من عام 2017 مثل أكبر إصدار صكوك سيادية في الأسواق الناشئة بما يتجاوز قيمة أكبر إصدار سابق للصكوك السيادية في العالم بأكثر من الضعف. حظي هذا الإصدار باهتمام متزايد من قبل المستثمرين، حيث سجل معدل زيادة في التغطية قدره 7.3 مرات. تعد هذه الإصدارات أساسية للقطاع المصرفي في المملكة نظراً للمتطلبات التنظيمية لبازل III، لا سيما فيما يتعلق بمتطلبات إدارة السيولة. ساعد قبول الصكوك على نطاق واسع من قبل عدد كبير من أعضاء اللجان والمجالس الشرعية للمؤسسات المالية، وهيكلها المبتكر، على جذب عدد من كبار المستثمرين الدوليين الذين لم يعرفوا سابقاً باستثماراتهم الكبيرة في الصكوك.

من بين الإجراءات المهمة على صعيد إدارة الدين العام خلال عام 2017 قيام مكتب إدارة الدين العام بتسجيل أدوات الدين العام في مركز إيداع الأوراق المالية التابع لشركة السوق المالية "تداول". سيعقب ذلك تحديد متعاملين أوليين Primary Dealers مما سيساعد مكتب إدارة الدين العام على تمهيد الطريق لإدراج أدوات التمويل العام في منصة "تداول" كجزء من عملية تطوير سوق إصدارات الدين العام بالمملكة بشقيه الأولي والثانوي.

تستهدف الحكومة في ميزانية 2018 خفض عجز الميزانية إلى نحو 7.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز متوقع بنحو 8.9 في المائة في عام 2017 كما سبق الإشارة. وتقدر الزيادة في إجمالي الإيرادات في ميزانية العام الجاري بنحو 12.6 في المائة مقارنة بالمتوقع تحصيله في عام 2017. من المتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنحو 14 في المائة حيث ستستمر الحكومة في تنفيذ مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي ومنها<sup>112</sup>:

## التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية، يتوقع أن يبلغ العجز في ميزانية عام 2017 نحو 8.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتراجع عن عجز الميزانية في عام 2016 الذي بلغ نحو 12.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة 34 في المائة لتبلغ 696 مليار ريال، نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية، في الوقت الذي شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 11.6 في المائة لتصل إلى 926 مليار ريال، حيث تم صرف جميع المستحقات المتأخرة لدى الجهات الحكومية للقطاع الخاص.

نفذت الحكومة خلال الفترة الماضية عدداً من الإصلاحات التي تستهدف تنمية الإيرادات ورفع كفاءة الانفاق لخفض عجز الميزانية والتحكم في نمو الدين العام، وبدأت بتنفيذ المرحلة الأولى من تصحيح أسعار الطاقة وتعديل عدد من الرسوم من بينها الرسوم على التأشيرات، والمخالفات المرورية، في عام 2016، وتطبيق الضريبة الانتقائية في يونيو 2017 على بعض السلع مثل التبغ ومشروباته والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، وتطبيق مقابل مالي على المقيمين في يوليو 2017<sup>(110)</sup>.

تشير التقديرات الرسمية إلى أن إجمالي الدين العام قد ارتفع بنهاية عام 2017 إلى 438 مليار ريال، أي ما يعادل نحو 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 317 مليار ريال أي ما يعادل نحو 13.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق 2016.

عملت وزارة المالية ممثلةً بمكتب إدارة الدين العام على وضع استراتيجية متوسطة المدى لإدارة الدين العام متضمنةً الخيارات المناسبة للتمويل بأفضل التكاليف مع مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة. بناءً عليه، حرصت المملكة على اتباع سياسة توازن بين إصدارات الدين والسحب من ودائع الحكومة والاحتياطي العام للدولة لتمويل عجز الميزانية خلال عام 2017. كما قامت بتنويع إصداراتها المحلية والخارجية من خلال إصدار صكوك وسندات بحوالي 134 مليار

<sup>111</sup> وزارة المالية، السعودية، (2018). المرجع السابق ذكره.

<sup>112</sup> وزارة المالية، السعودية، (2018). المرجع السابق ذكره.

<sup>110</sup> وزارة المالية، السعودية، (2018). "بيان الميزانية العامة للدولة".

المواطنين والمقيمين، بما ينسجم مع "رؤية الإمارات 2021"، وأهداف "مئوية الإمارات 2071".

توزعت اعتمادات الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2018 بحيث حظيت القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين وخدماتهم بالنصيب الأكبر، فقد تم تخصيص 26.3 مليار درهم لبرامج التنمية الاجتماعية بنسبة 43.5 في المائة من إجمالي الميزانية، منها 10.4 مليارات درهم للتعليم بنسبة 17.1 في المائة من إجمالي الميزانية، و4.5 مليارات درهم اعتمادات مخصصة للقطاع الصحي، بنسبة 7.4 في المائة. فيما يتعلق بقطاع الشؤون الحكومية، تم تخصيص 22.1 مليار درهم، بنسبة 36.5 في المائة من إجمالي الميزانية لتعزيز العمل الحكومي وتقديم الخدمات للمواطنين.

على مستوى الميزانية المُجمعة، انعكس الارتفاع الأخير في أسعار النفط، وكذلك استراتيجية الحكومة في تبني سياسة مالية مُحفزة للنمو إيجاباً على التطورات المالية في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017. فخلال تلك الفترة، ارتفع إجمالي الإنفاق العام بنسبة 23.3 في المائة مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016 ليصل إلى 400.6 مليار درهم.

من ناحية أخرى، واصلت الإيرادات العامة تحسنها حيث ارتفعت بنسبة 38.5 في المائة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 لتسجل نحو 378.6 مليار درهم. نشأ التحسن في الإيرادات نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 12 في المائة لا سيما فيما يتعلق بالضرائب على شركات النفط، وهي الزيادة الرابعة على التوالي منذ الربع الثالث من عام 2016 بالتوافق مع التحسن النسبي لأسعار النفط<sup>114</sup>.

كانت الإمارات قد بدأت خلال السنوات السابقة في تطبيق عدد من الإصلاحات على صعيد المالية العامة بهدف تحقيق الانضباط المالي شملت تدابير لإصلاح نظم الدعم، وزيادة كفاءة الإنفاق الاستثماري، إضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة بداية من عام 2018 وفرض ضرائب السلع الانتقائية.

تستهدف ضريبة القيمة المضافة توفير مصدر دخل جديد للدولة مما يساهم في ضمان استمرارية توفير الخدمات الحكومية عالية الجودة في المستقبل. ويساعد مصدر الدخل هذا الحكومة على المضيّ قدماً نحو تحقيق رؤيتها المتمثلة في خفض الاعتماد على النفط

- البدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في شهر يناير بنسبة 5 في المائة في ضوء الاتفاقية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- تطبيق المرحلة الثانية من تصحيح أسعار الطاقة التي تستهدف الوصول تدريجياً بهذه الأسعار إلى الأسعار المرجعية على المدى المتوسط.

- تطبيق المرحلة الثانية من المقابل المالي على المقيمين.

- تبني عدد من المبادرات والإصلاحات التي تستهدف تنمية مصادر الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق العام.

في الوقت نفسه، تتضمن ميزانية العام الجاري زيادة في النفقات العامة بنحو 5.6 في المائة مقارنة بالعام السابق تم في إطارها زيادة الاستثمارات الحكومية (النفقات الرأسمالية) بنحو 13.6 في المائة لتمويل مبادرات ومشاريع برامج "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" بما فيها مشاريع الإسكان، وتطوير البنية التحتية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد مزيد من فرص العمل للمواطنين.

في ضوء التطورات الاقتصادية ومستهدفات النمو الاقتصادي، قامت وزارة المالية بمراجعة الجدول الزمني لبرنامج تحقيق التوازن المالي ليصبح من المستهدف تحقيق التوازن المالي في عام 2023 بدلاً من عام 2020، وذلك بالتدرج في تنفيذ التدابير والإصلاحات التي تضمنها البرنامج لضمان عدم التأثير سلباً على النمو الاقتصادي مع المراجعة المستمرة للأوضاع المالية لضمان تحقيق الأهداف. يتوقع ألا يكون لذلك أثر سلبياً على خطط استدامة وتقوية وضع المالية العامة نظراً لما يتمتع به الاقتصاد السعودي من وضع مالي قوي وحجم مناسب من الاحتياطيات.

في الإمارات، اعتمد مجلس الوزراء بنهاية عام 2017 الميزانية الاتحادية<sup>(113)</sup> للوزارات والجهات الاتحادية المستقلة للأعوام 2018-2021، بإجمالي 201.1 مليار درهم، من بينها 51.4 مليار درهم لموازنة عام 2018 وفق ميزانية متوازنة بدون عجز. تأتي هذه الخطة في إطار اهتمام الحكومة بتوفير الحياة الكريمة

<sup>114</sup> Central Bank of the United Arab Emirates, (2018). "Quarterly Economic Review", Fourth Quarter 2017.

<sup>113</sup> تشكل الميزانية الاتحادية نحو عُشر الميزانية المُجمعة على مستوى الدولة والتي تتشكل من موازنات كافة إمارات الدولة السبع.

إليه لتصل إلى 1.7 مليار دينار بما يعكس جهود الحكومة في تنويع الإيرادات العامة. أما فيما يتعلق بالمصروفات العامة فقد تضمنت الموازنة التزام الحكومة للعام الرابع على التوالي بوضع سقف للإنفاق العام عند مستوى 20 مليار دينار، يوجه نحو خمسها للإنفاق الاستثماري.

عليه، من المتوقع خلال العام المالي 2018/ 2019 أن يبلغ عجز الموازنة العامة بعد استقطاع مخصص الأجيال المقبلة<sup>115</sup> نحو 6.5 مليار دينار بما نسبته 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نزولاً من 22 في المائة لنسبة العجز إلى الناتج المسجلة العام المالي السابق عليه. من المتوقع استقرار العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 17 في المائة خلال العام المالي 2020/2019 بما يعكس الارتفاع المتوقع للإيرادات غير النفطية خلال العام المشار إليه، وتأثير الانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للنفط خلال عام 2019.

تتضمن إصلاحات المالية العامة الراهنة إعادة النظر في برامج الدعم وخصوصاً في مجال دعم الطاقة، وتنفيذ عدد من الإصلاحات الضريبية، واحتواء نمو المصروفات الجارية وخصوصاً نفقات الأجور. إضافة إلى العمل على تطبيق المعايير الدولية لتقييم كفاءة الإنفاق الحكومي والمسائلة المالية. إضافة إلى إعادة تصنيف الميزانيات العامة وفقاً لتصنيفات إحصاءات مالية الحكومة (GFS) كاستراتيجية انتقالية للتحويل التدريجي إلى عمليات المحاسبة على أساس الاستحقاق بشكل أشمل وصحيح، وباستخدام المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام. كما يجري العمل على إعداد الميزانيات العامة لمدة 3 سنوات بدلاً من سنة واحدة من أجل زيادة القدرة على التنبؤ المالي وتعزيز إدارة الموارد المالية. يشار إلى أنه قد تم مسبقاً إنشاء وحدة خاصة لإدارة الدين العام بوزارة المالية تتولى رسم استراتيجيات الاقتراض المناسبة وتقييم المخاطر المصاحبة لخيارات الاقتراض المختلفة<sup>116</sup>.

في **عُمان**، ساهمت الجهود المبذولة لضبط وترشيد الإنفاق وارتفاع الأسعار العالمية للنفط في تراجع العجز الكلي للموازنة العامة للدولة لسنة 2017 مقارنة بمستويات العجز المسجلة خلال الفترة (2014-2016). رغم ذلك لا تزال أوضاع الموازنة

وغيره من المنتجات الهيدروكربونية كمصادر أساسية للإيرادات.

في **قطر**، تضمن قانون الموازنة العامة عن العام المالي 2018 ارتفاع الإيرادات المتوقعة لتصل إلى 175.1 مليار ريال بارتفاع 2.9 في المائة مقارنة بالإيرادات المسجلة في 2017 بنحو 170.1 مليار ريال بما يُعزى إلى ارتفاع العائدات غير النفطية. في المقابل تقدر قيمة المصروفات العامة المتوقعة خلال العام الجاري بنحو 203.2 مليارات ريال، بارتفاع نسبته 2.4 في المائة مقارنة بالمصروفات المسجلة بالعام السابق وقدرها 198.5 مليار ريال.

يعكس ارتفاع المصروفات الاتجاه إلى تدشين عدد من المدارس والمرافق التعليمية الجديدة، إضافة إلى مراكز صحية ومستشفيات جديدة، والتوسعات الجارية في المرافق العامة الأخرى. كما يتوجه جانب كبير من الإنفاق العام إلى الإنفاق على عدد من المشروعات الاستثمارية بقيمة تبلغ 97.5 مليار ريال قطري بهدف التركيز على إنجاز المشاريع الحيوية في قطاعات الرعاية الصحية، والتعليم، والمواصلات، إضافة إلى المشاريع المرتبطة باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.

بناء عليه، من المتوقع تسجيل عجز قدره 28.1 مليار ريال في موازنة 2018، بانخفاض نسبته 1.1 في المائة مقارنة بالعجز المسجل خلال العام السابق البالغ 28.4 مليار ريال.

تعمل الحكومة حالياً على تنفيذ عدد من الإصلاحات في مجال المالية العامة. فعلى صعيد الإيرادات العامة يجري حالياً مراجعة وتقييم رسوم الخدمات الحكومية وتوفير المتطلبات اللازمة لفرض ضريبة القيمة المضافة في عام 2018، والضريبة الانتقائية. في المقابل، تستهدف الإصلاحات على صعيد الإنفاق تحقيق الكفاءة المالية في الإنفاق الحكومي الجاري، وضمان كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وتعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع. على مستوى إدارة الدين العام، يجري حالياً العمل على إعداد بيانات الدين العام وفق المعايير الدولية.

في **الكويت**، تم إعلان الموازنة الحكومية للسنة المنتهية في 31 مارس 2019 في بداية العام الجاري، بإجمالي إيرادات مقدرة بقيمة 15 مليار دينار بارتفاع قاربت نسبته 13 في المائة مقارنة بالعام المالي السابق. تشكل من بينها إيرادات النفط نحو 13.3 مليار دينار بما يقترب من نحو 90 في المائة من إجمالي الإيرادات، بينما يتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 6.2 في المائة في العام المالي المشار

<sup>115</sup> مخصص مالي يتم استقطاعه بواقع 10 في المائة من إجمالي الإيرادات لدعم الأجيال المقبلة وضمان عدالة توزيع الثروة بين الأجيال.

<sup>116</sup> البنك المركزي الكويتي، الكويت، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.



تضمنت التدابير التي يجري العمل عليها لتحقيق الانضباط المالي على صعيد الإيرادات خلال أفق التوقع ما يلي<sup>117</sup>:

- إلغاء حد الإعفاء القانوني البالغ قيمته 30 ألف ريال عُمانى (78 ألف دولار)، بهدف الحد من ظاهرة التجنب الضريبي من جانب الخاضعين لها عبر تجزئة الأعمال للاستفادة من الإعفاء وعدم سداد الضريبة.
- تطبيق معدل ضريبي منخفض 3 في المائة على المنشآت الصغيرة التي تنطبق عليها الأحكام الخاصة التي حددها القانون.
- رفع معدلات ضريبة الدخل المطبقة على المؤسسات والشركات العُمانية وفروع الشركات الأجنبية لتكون 15 في المائة بدلاً من 12 في المائة.
- إلغاء الإعفاء من ضريبة الدخل لأنشطة التعدين وتصدير المنتجات المصنعة والمعالجة محلياً، وتشغيل الفنادق والقرى السياحية، وغيرها من الأنشطة الأخرى مع الإبقاء على الإعفاء الوجوبي لقطاع الصناعة لمدة خمس سنوات (غير قابلة للتجديد) وفقاً لضوابط وشروط تقرها الجهات المعنية.
- تطبيق الضريبة الانتقائية على بعض السلع مثل التبغ ومشروباته ومشروبات الطاقة بنسبة 100 في المائة وعلى المشروبات الغازية بنسبة 50 في المائة.
- خصخصة بعض الشركات الحكومية أو التي تمتلك الحكومة جزءاً من رأسمالها ومن بينها عدد من الشركات الحكومية التابعة لشركة النفط العمانية. كما أنه لدى الحكومة أيضاً توجه لتخصيص جزء من الشركات التابعة للشركة العمانية للمصافي والبتروكيماويات "أوربك". جدير بالذكر أن مشروع تخصيص شركة مسقط لتوزيع الكهرباء قد تم إنجاز الدراسة اللازمة بدءاً من مايو 2017.
- استكمال إجراءات إصدار قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) حيث من المؤمل أن يساهم صدور هذا القانون في تسهيل إجراءات الشراكة بين القطاعين وتفعيل وتمكين مبادرات القطاع الخاص على صعيد النفقات العامة تتضمن الإصلاحات الجارية ما يلي:
- عدم الزيادة في ميزانيات الوزارات والهيئات الحكومية والتشديد على ترشيد الإنفاق وتقليل

العامّة للدولة تواجه بتحديات رغم التحسن المسجل في الأسعار العالمية للنفط في الآونة الأخيرة نظراً لعدم الموائمة ما بين مستويات النفقات العامة وحجم الموارد المالية المتاحة، إضافة إلى التحديات الناتجة عن ارتفاع مستويات العجوزات في الموازنات العامة خلال السنوات السابقة وما ترتب عليها من ارتفاع في مستويات الدين العام وأعباء خدمته.

يأتي الإطار المالي لميزانية عام 2018 داعماً للأهداف المعتمدة في الخطة الخمسية التاسعة للتنمية ومن أهمها:

1. الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال احتواء العجز المالي عند مستويات لا تتجاوز 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض الانفاق لا سيما الجاري في حدود قابلة للاستدامة تتراوح بين 40-45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى خفض أسعار النفط المُحققة لتوازن الموازنة العامة Breakeven point خلال الأعوام المقبلة.
2. رفع معدل النمو الاقتصادي إلى مستوى 3 في المائة عبر توفير الاعتمادات اللازمة للوحدات الحكومية التي تساهم في دعم النمو بشكل مباشر وغير مباشر، ورصد الاعتمادات المخصصة للمشروعات المتضمنة في البرنامج الوطني لتعزيز التنوع "تنفيذ"، وتوفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. استقرار المستوى المعيشي للمواطنين من خلال توجيه الجانب الأكبر من الإنفاق لقطاعات التعليم، والصحة، والإسكان، والرعاية الاجتماعية بواقع 38 في المائة من مجمل الإنفاق العام.
4. تعزيز دور القطاع الخاص في الناتج والتشغيل من خلال تحسين مناخ الاستثمار، وإقرار عدد من القوانين الداعمة مثل قانون الاستثمار الأجنبي المباشر، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون الإفلاس. إلى جانب تبني مبادرات لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص Public Private Partnership (PPP) حيث تم اختيار مجموعة من المشروعات المتضمنة في القطاعات الواعدة في إطار البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي وتمويلها من خلال أساليب مبتكرة بالمشاركة مع القطاع الخاص.

<sup>117</sup> المجلس الأعلى للتخطيط، عُمان، (2018). "بيان الميزانية العامة للدولة: ميزانية التنوع الاقتصادي".

ولتعزيز التدفقات من النقد الأجنبي. في هذا الصدد تم إصدار سندات دولية وصكوك إسلامية بقيمة 2.7 مليار ريال وتم توفير 1.4 مليار ريال من خلال قروض تجارية. بالتالي شكل الاقتراض المحلي والخارجي نحو 90 في المائة من تمويل العجز وتم اللجوء إلى السحب من الاحتياطيات لتمويل باقي العجز المسجل. تعتزم الحكومة خلال عام 2018 تمويل العجز من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي بنسبة 84 في المائة (2.5 مليار ريال عُماني) والباقي من خلال السحب من الاحتياطيات<sup>119</sup>.

في البحرين، يهدف قانون الميزانية العامة للدولة<sup>120</sup> للسنتين الماليين (2017 و2018) بشكل رئيسي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- العمل على تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي.
- تعزيز الانضباط المالي من خلال ضبط الانفاق الحكومي وتخفيض المصروفات التشغيلية.
- عدم المساس بالرواتب الأساسية والاستمرار في دعم المواطنين.
- إعطاء الأولوية لتنوع مصادر الإيرادات العامة.

تتضمن الميزانية العامة للدولة السنتين الماليين 2017 و2018 خطوات وتدابير حاسمة لتعزيز الانضباط المالي، وترشيد الانفاق العام من خلال ضبط المعاملات المالية الحكومية، وتخفيض الاعتمادات المالية الخاصة بالنفقات التشغيلية للوزارات وللجهات الحكومية ذات الميزانيات المستقلة والملحقة، وضبط وتخفيض الانفاق الحكومي، وتطبيق مبادئ الحوكمة في كافة الوزارات والجهات الحكومية، والاستمرار في دعم المواطنين لبرامج الدعم الحكومي، وتوفير الخدمات الرئيسية ذات الأولوية للمواطنين.

على صعيد الإيرادات، تتمثل الأولوية للتدابير الهادفة إلى تنوع مصادر الإيرادات العامة خلال دعم خطوات تطوير أنظمة تحصيل الإيرادات المستحقة على الوزارات، والجهات الحكومية، والشركات، ومؤسسات القطاع الخاص، والأفراد، وتنفيذ مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية التي تبنتها الحكومة خلال الفترة الماضية، ومراجعة عدد من الخدمات

الفاقد وتحسين الخدمات بالإضافة إلى التوسع في الهياكل التنظيمية في الوزارات الحكومية.

- توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتفعيل دور الصندوق الوطني للتدريب وتوصيات البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي.
- تخصيص 100 مليون ريال عماني من الموازنة العامة لعام 2018 لدعم الفئات المستحقة المتضررة من رفع الدعم عن النفط وتحرير أسعاره.

على صعيد إدارة الدين العام تتضمن الإصلاحات:

- العمل على إيجاد إطار مالي متوسط الأجل للمالية العامة للسلطنة.
- وضع سقف محددة لمقدار المديونية العامة من خلال احتسابها كنسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي.
- العمل على إدارة أفضل للتدفقات المالية في حسابات المالية العامة من أجل تلافي نشوء أي ضغوط في السيولة في الأجل القصيرة والمتوسطة<sup>118</sup>.

بلغ إجمالي الإيرادات المقدرة في موازنة عام 2018 نحو 9.5 مليار ريال عُماني بارتفاع نسبته 3.3 في المائة مقارنة بالإيرادات المحققة عام 2017. تساهم من بينها إيرادات النفط والغاز بنحو 70 في المائة. تم الأخذ في الاعتبار عند تقدير الإيرادات التزام السلطنة باتفاق أوبك لتعديل كميات الإنتاج، والأثر المالي لتطبيق الضريبة الانتقائية، والعوائد المتوقعة لبيع حصص ملكية الحكومة في الشركات العامة وفق برنامج التخصيص.

في المقابل، قُدرت النفقات العامة بنحو 12.5 مليار ريال متضمنة لارتفاع مستويات الانفاق الاستثماري على المشروعات الإنمائية وقطاع النفط والغاز ودعم الكهرباء وارتفاع تكلفة خدمة الدين العام.

بذلك قُدر العجز المتوقع خلال عام 2018 بنحو ثلاثة مليارات ريال عُماني وبنسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً عن المستوى المسجل عام 2017 البالغ 3.5 مليار ريال، وبترجع كبير بلغت نسبته 43 في المائة بالمقارنة مع العجز المسجل عام 2016.

تم تمويل العجز المسجل عام 2017 من خلال الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتجنب مزاحمة الائتمان الموجه للقطاع الخاص في السوق المحلية

<sup>119</sup> المجلس الأعلى للتخطيط، عُمان، (2018). مرجع سبق الإشارة إليه.

<sup>120</sup> وزارة المالية، البحرين، (2018). "الملاحم والسياسات المالية العامة لقانون اعتماد الميزانية العامة للدولة 2017 - 2018"

<sup>118</sup> البنك المركزي العُماني، عُمان، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

مقارنة بميزانية السنتين الماليتين 2015-2016. تم تقدير فوائد الدين الحكومي بمبلغ 477 مليون دينار للسنة المالية 2017، وذلك بارتفاع بنسبة 22 في المائة مقارنة بالقيمة المقدرة لهذه الفوائد في قانون اعتماد ميزانية للسنتين الماليتين 2015-2016 ومبلغ 553 مليون دينار للسنة المالية 2018، وارتفاع بنسبة 16 في المائة مقارنة بعام 2017.

روعي في إطار تقدير بنود الإنفاق العام اعتباران اساسيان وهما:

- عدم المساس بالاعتمادات المالية اللازمة لتغطية نفقات الرواتب الأساسية والزيادة السنوية لرواتب الموظفين البحرينيين، والعلاوات الأساسية الأخرى، مع ضبط وتخفيض النفقات في جميع الوزارات والجهات الحكومية في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية.
- الحد من نمو ميزانية المصروفات التشغيلية وتخفيضها بواقع 15 في المائة للسنة المالية 2017 مقارنة بمستويات الاعتمادات التي تم إقرارها للسنة المالية 2016، وتخفيض الاعتمادات المالية السنوية للوزارات وللجهات الحكومية ذات الميزانيات المستقلة والملحقة.

من ناحية أخرى، تم تقدير ميزانية الانفاق الاستثماري بمبلغ 330 مليون دينار لكل من السنتين الماليتين 2017 و2018، متضمنه التزامات المشاريع القائمة ومشاريع الصيانة.

يُقدر العجز في قانون الميزانية العامة للدولة بمبلغ 1.341 مليار دينار للسنة المالية 2017 بنسبة 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و1.316 مليار دينار للسنة المالية 2018 بنسبة 10.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، سيتم تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الأسواق الدولية والمحلية بواسطة سندات التنمية وأذونات الخزنة وأدوات التمويل الأخرى المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

#### أ- الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

لا زالت الأوضاع الداخلية التي تمر بها عدد من دول المجموعة باستثناء الجزائر تؤثر سلباً على كميات انتاج وصادرات النفط الخام، في الوقت الذي تشهد فيه الموارد السيادية الأخرى تراجعاً بفعل الأوضاع الداخلية التي تمر بها بعض دول المجموعة مما كان له تأثيراً سلبياً على حجم الموارد المحصلة لتمويل الميزانية العامة خلال العام الماضي. على جانب النفقات، لا تزال هناك ضغوطات ناتجة عن تزايد

الحكومية، وتطبيق مبدأ استرداد التكلفة حيال هذه الخدمات<sup>121</sup>.

تعمل الميزانية الجديدة كأداة أساسية لتنفيذ أهداف السياسات المالية، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستدامة المالية خلال المرحلة المقبلة من خلال تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة، والعمل على تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي الأقصى من خلال استحداث التشريعات اللازمة التي تسهم بصورة مباشرة في تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وذلك ضمن الإطار العام ممثلاً في برنامج عمل الحكومة وما يتضمنه من أولويات استراتيجية ومبادرات وسياسات وإجراءات تنفيذية.

في هذا الإطار، تم وضع استراتيجية متوسطة المدى للتحكم في نمو مستويات الدين العام، والحد من نمو الاعتمادات المخصصة لسداد الفوائد المترتبة على أرصدة الدين العام، والاستفادة من أية وفورات متحققة في الميزانية لخفض فوائد الديون، وتنفيذ المشاريع والبرامج الحكومية التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

تُقدر الإيرادات العامة في قانون اعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2017 و2018 بمبلغ 4.6 مليار دينار بحريني، منها 2.2 مليار دينار للسنة المالية 2017، و2.4 مليار دينار للسنة المالية 2018، تساهم من بينها الإيرادات النفطية بنحو 1.780 مليار دينار خلال عام 2017 و1.842 مليار دينار خلال عام 2018<sup>(122)</sup>.

على صعيد الإيرادات غير النفطية (دون الإعانات)، فقد تم تقديرها بمبلغ 485 مليون دينار للسنة المالية 2017، و547 مليون دينار للسنة المالية 2018، وذلك أخذاً بالاعتبار الأثر المالي جراء تنفيذ مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية التي أصدرتها الحكومة خلال الفترة الماضية،

أما المصروفات العامة، فتم تقديرها بمبلغ 7.3 مليار دينار، منها 3.6 مليار دينار للسنة المالية 2017، و3.7 مليار دينار للسنة المالية 2018، حيث تم تقدير إجمالي المصروفات المتكررة (غير متضمنة فوائد الدين الحكومي) بمبلغ 2.8 مليار دينار لكل من السنتين الماليتين 2017 و2018، وذلك بانخفاض قدره 2 في المائة في السنتين الماليتين 2017 و2018

<sup>121</sup> وزارة المالية، البحرين، (2017). "الملاحم والسياسات المالية للميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2017-2018".

<sup>122</sup> وزارة المالية، البحرين، (2018). "قانون اعتماد الميزانية العامة للدولة 2017 - 2018".

الأخيرة عن طريق الموارد العادية 73 في المائة في عام 2016<sup>(123)</sup>.

في هذا السياق، سيجري إدخال تعديلات تدريجية على الميزانية وتحسين الرقابة على النفقات العمومية بغية خفض النفقات، ولا سيما نفقات التشغيل، إلى مستويات معيارية تضمن استدامة الميزانية مع الحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة.

تتبنى الحكومة إصلاحات متعددة النطاق بهدف ضمان استدامة أوضاع المالية العامة. فعلى صعيد الإيرادات الإجمالية، ستستمر جهود الحكومة لتنويع مصادر الإيرادات بعيداً عن إيرادات النفط والغاز، خلال الفترة 2018-2020 مع الحرص على عدالة واستقرار العبء الضريبي. في هذا الإطار من المتوقع أن تتراد إيرادات الضريبة، إجمالاً بنحو 10 في المائة سنوياً خلال الفترة. سوف يساهم ذلك برفع نسبة تغطية الإيرادات غير النفطية للنفقات الجارية تدريجياً لتصل إلى نحو 86 في المائة في 2018 ثم 90 في المائة عام 2020. في ظل الأهداف المدرجة في خطة عمل الحكومة، سيتم توجيه السياسة الضريبية بما يضمن رفع مستويات الكفاءة والعدالة الضريبية عبر العمل على عدد من المحاور الاستراتيجية التالية:

- مواصلة استراتيجية استقرار هيكل النظام الضريبي واستكمال تدابير تبسيط وتنسيق الإجراءات الضريبية.
- تحديث المعدلات والتعريفات الضريبية القديمة لمختلف الرسوم والضرائب.
- رفع الرسوم على بعض الأنشطة والمواد ذات الآثار الخارجية السلبية (المنتجات الفاخرة، النشاطات الملوثة، المنتجات ذات الاستهلاك المفرط للطاقة والمنتجات الضارة).
- رفع معدلات بعض الرسوم الجمركية من أجل حماية الإنتاج المحلي.
- وضع نظام تحفيزي لترشيد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة.
- إعادة صياغة الضريبة غير المباشرة المطبقة على استهلاك مواد الطاقة بالتوازي مع سياسة إصلاح نظم الدعم.

الاحتياجات التمويلية لمواجهة التداعيات الناتجة عن الأوضاع الداخلية التي تمر بها بعض الدول واحتياجات تمويل عمليات إعادة الإعمار لا سيما في ظل الجمود النسبي لهيكل الانفاق العام نظراً لكون نفقات الأجور تشكل جانباً مهماً من النفقات الكلية يصعب المساس به.

شهدت الإيرادات الإجمالية على مستوى المجموعة زيادة كبيرة بنسبة 30 في المائة عام 2017 بما عكس ارتفاع أسعار النفط وقدرة بعض بلدان المجموعة على استعادة جانباً من إنتاجها النفطي السابق. في المقابل، نمت النفقات بنسبة 9.4 في المائة. ساعدت هذه التطورات على تحقيق خفض كبير في نسبة عجز الموازنة لدول المجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض من 15.7 في المائة عام 2016 إلى 3.5 في المائة عام 2017.

من المتوقع أن يشهد عام 2018 نمواً أقل في مستوى الإيرادات الإجمالية بنسبة 26 في المائة في حين من المتوقع زيادة ملموسة للنفقات العامة بنسبة 39 في المائة سواءً لتمويل المشروعات المرتبطة بالنمو الاقتصادي أو مشاريع إعادة الإعمار. عليه، تشير التقديرات المتضمنة في الموازنات العامة لدول المجموعة إلى التوقعات بمعاودة العجز المالي الصعود مجدداً خلال عام 2018 ليسجل ما نسبته 8.2 في المائة من الناتج.

### التطورات على مستوى دول المجموعة

في الجزائر، أدى انخفاض الأسعار العالمية لمنتجات الطاقة، خاصة النفط والغاز، إلى حدوث انكماش كبير في الإيرادات، مما أدى إلى الضغط على التوازنات الداخلية والخارجية في سياق مواصلة تنفيذ برنامج واسع للاستثمار العام، وهو ما يضيف تحديات فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية وينعكس على وضعية استدامة الأرصد المالية في الأجل المتوسط.

كما أن اعتماد الأداء الاقتصادي على الطلب الخارجي بشكل كبير يضعف القدرة على الاستجابة للطلب الداخلي، سواء من المؤسسات أو من الأسر، وهذا الفاعلان الاقتصاديان (أي المؤسسات والأسر) يعتمد مستوى دخلهما على التطورات في أوضاع الموازنة العامة للدولة، مما يزيد من حدة الفجوة بين الإيرادات والنفقات الجارية، حيث بلغ مستوى تغطية هذه

123 بنك الجزائر، الجزائر، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، إبريل.

مليون برميل يومياً<sup>(125)</sup>. في المقابل قُدرت النفقات العامة بمبلغ 104.16 تريليون دينار عراقي من بينها نحو 80 تريليون دينار للنفقات الجارية، و24.65 تريليون دينار للنفقات الرأسمالية. تضمنت الموازنة كذلك 400 مليار دينار لتكاليف إعادة الإعمار. بلغ إجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2018 نحو 12.51 تريليون دينار عراقي. من المتوقع تغطية العجز من أية وفرة محققة في مستوى الإيرادات العامة، أو من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي.

يجري العمل حالياً على تنفيذ عملية تصحيح كبيرة في أوضاع المالية العامة بدعمها اتفاق تسهيل ائتماني مع صندوق النقد الدولي. تتضمن الإصلاحات العديد من إجراءات الضبط المالي عن طريق زيادة الإيرادات غير النفطية عبر تحسين الأداء الضريبي، وفرض الرسوم الجمركية، إضافة إلى إصلاح قطاع الكهرباء والمؤسسات المالية المملوكة للدولة لإفساح المجال للإنفاق الاستثماري الداعم للنمو.

في ليبيا، انعكست الأوضاع الداخلية وكذا التطورات في أسواق النفط العالمية على موارد الميزانية العامة والاستدامة المالية في 2017. من المتوقع أن يحدث تحسن كبير في إيرادات المالية العامة في ظل تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية العام الجاري، بالإضافة إلى التحسن الذي حدث مؤخراً في زيادة الصادرات النفطية والتوقعات باستمرار تحسنها خلال عام 2018.

تحاول الحكومة تنفيذ بعض الإجراءات لحفز الإيرادات وذلك بما يشمل تنمية الإيرادات السيادية من خلال العمل على تحسين التحصيل الضريبي، ورفع التعرفة الجمركية على السلع المستوردة لاسيما الكمالية منها، هذا ومن جهة أخرى العمل على زيادة إنتاج وتصدير النفط. وفي مجال النفقات تنظر الحكومة في مراجعة وتقييم سياسة الإنفاق العام وخصوصاً بند المرتبات المباشرة وبنود الصرف الأخرى بما يحقق جودة كفاءة الإنفاق العام والاستدامة المالية للدولة. إضافة إلى مراجعة سياسة الدعم السليعي وخصوصاً دعم المحروقات والعمل على الرفع التدريجي للدعم واستبداله بالدعم النقدي. في مجال تحسين إدارة المالية العامة سوف يتم العمل على وضع إطار عام يتضمن إصلاح إدارة المالية العامة بمساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي<sup>126</sup>.

في مجال النفقات العامة، سيتم مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى ترشيد الميزانية، وكذا إدخال معايير لضمان كفاءة الإنفاق العام. كذلك التأكيد على أهمية الحفاظ على النفقات غير القابلة للتخفيض، ولا سيما تلك المتعلقة بتطوير مستوى الخدمات العامة والإنفاق على شبكات الحماية الاجتماعية لحماية فئات السكان الأولى بالرعاية.

بهدف استكمال مختلف المشاريع الجاري إنجازها تم في إطار موازنة عام 2018 التخلي عن سقف المحدد للإنفاق العام استثناءً ورفعته إلى 8600 مليار دينار لتعود في 2019 و2020 إلى المستوى المحدد لها الذي يقارب 7500 مليار دينار بما يساعد على ضمان النمو الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار فقط المشاريع الاستثمارية التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها.

على صعيد إدارة الدين العام، ولمواجهة التحديات الناتجة عن المديونية الخارجية، لجأت الجزائر إلى آلية تمويل غير تقليدية تتمثل في قيام بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة لتمويل العجز بغية تغطية احتياجات تمويل الخزينة والدين العام وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار؛ وتسهيل تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

استناداً إلى التطورات السابق الإشارة إليها من المتوقع ارتفاع نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018 إلى 9.3 في المائة مقارنة مع 5.3 في المائة للعجز المسجل عام 2017. تهدف الإصلاحات المالية الحالية الإبقاء على نسبة عجز الميزانية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 9.4 في المائة عام 2019 مقارنة بما يقرب من 13.4 في المائة عام 2015<sup>(124)</sup>.

في العراق، ساعدت زيادة الإيرادات العامة بنسبة تقرب من 19 في المائة نتيجة تحسن أسعار النفط الدولية وانخفاض النفقات العامة بنسبة 18 في المائة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ينفذه العراق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي على احتواء العجز في الموازنة العامة عام 2017.

تبلغ تقديرات إيرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2018 بمبلغ 916.44 تريليون دينار عراقي. تم تقدير الإيرادات النفطية على أساس معدل سعر 46 دولاراً للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره 3.8

<sup>125</sup> البنك المركزي العراقي، العراق، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>126</sup> مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>124</sup> وزارة المالية، الجزائر، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.



من جانب آخر، نمت النفقات العامة على مستوى دول المجموعة بنسبة تراوحت بين 6 في المائة في الأردن و25.2 في السودان في عام 2017. يشار إلى أن الموازنات العامة في بعض دول المجموعة التي لم تتبنى بعد سياسات التحرير الكلي لأسعار منتجات الطاقة قد تأثرت سلباً بالارتفاع المسجل في أسعار النفط الذي رفع من كلفة برامج دعم الطاقة. أما فيما يتعلق بقيمة النفقات العامة لدول المجموعة مقومة بالدولار فقد تراجعت بنسبة تقارب 16 في المائة بما يعكس التغيرات في سعر صرف الجنيه المصري.

ساهمت التطورات السابق الإشارة إليها على جانبي الموازنة في احتواء العجز في الموازنة العامة للدولة مقوماً بالدولار إلى مستوى 6.2 في المائة في المائة من الناتج في عام 2017 مقارنة بعجز بلغت نسبته 7.6 في المائة عام 2016.

من المتوقع استمرار التراجع في مستويات العجز ليصل إلى 5.3 في المائة عام 2018 و5.1 في المائة عام 2019.

### التطورات على مستوى دول المجموعة

في مصر، تعتبر السياسة المالية أحد الركائز الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة خلال الفترة 2016-2019 في إطار "رؤية مصر 2030" نظراً لأهمية السياسة المالية وتأثيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية، بالإضافة إلى دورها في تحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة برامج الحماية الاجتماعية. تتمثل أبرز أولويات الإصلاح المالي في إطار هذا البرنامج في (127):

- العمل على توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة وربطها بالنشاط الاقتصادي نظراً لأن النسبة الحالية للضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر البالغة 12.5 في المائة تعتبر أقل من مثيلاتها على المستوى العالمي التي تتراوح بين 20-25 في المائة. تتضمن الإصلاحات زيادة الحصيلة الضريبية بالتركيز على القوى الكامنة غير المستغلة ممثلة في أصحاب المهن الحرة، وتحسين نسبة وآليات التحصيل وتحسين الخدمة المقدمة للممولين. تتضمن التدابير الهادفة إلى زيادة الحصيلة كذلك التطبيق

سجلت الإيرادات الحكومية زيادة ملموسة خلال عام 2017 حيث ارتفعت بنسبة 175 في المائة لتصل إلى 21.99 مليار دينار مقابل ما يقرب من 8 مليارات دينار عام 2016 بما يعكس الأثر المصاحب لزيادة كميات الانتاج النفطي وارتفاع الأسعار العالمية للنفط. في المقابل نمت المصروفات بنسبة 8.5 في المائة لتصل إلى 32.55 مليار دينار. ساهمت هذه التطورات في انخفاض مستويات العجز في الموازنة العامة إلى ما يوازي 22.9 في المائة من الناتج مقارنة بعجز بلغت نسبته للناتج 77.4 في المائة عام 2016. من المتوقع حدوث تراجع طفيف للعجز إلى نحو 21 في المائة من الناتج عام 2018 بما يعكس الأثر الإيجابي لاستمرار ارتفاع أسعار النفط التي من المتوقع أن يصاحبها مستويات أعلى من الانفاق العام لتمويل احتياجات إعادة الإعمار.

في اليمن، تواجه إدارة السياسة المالية تحديات كبيرة في ظل الأوضاع الداخلية التي تمر بها البلاد التي أدت إلى توقف الانتاج النفطي المساهم الرئيسي في توليد الإيرادات العامة كما تراجعت الإيرادات غير النفطية على ضوء التأثير الملموس لأنشطة القطاع الخاص إضافة إلى تراجع حجم المساعدات الرسمية.

### (2) الدول العربية المستوردة للنفط

واصلت عدة دول عربية مستوردة للنفط مساعيها خلال العام الماضي لاستكمال مسيرة الإصلاح المالي التي بدأتها منذ سنوات لضبط الانفاق العام والسيطرة على مستويات الدين العام بالتوازي مع تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي لحماية غير القادرين، وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام ورفع كفاءة الانفاق على الخدمات العامة وتعزيز مستوى الإيرادات الضريبية.

استناداً إلى هذه الإصلاحات شهدت الإيرادات العامة بالعملة المحلية ارتفاعاً كبيراً في عدد من دول المجموعة كنتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية على مستوى المجموعة بنسب تراوحت بين 4 في المائة في لبنان و30.7 في المائة في مصر.

أما على مستوى الإيرادات العامة لدول المجموعة المقومة بالدولار فقد شهدت تراجعاً بنسبة 10.5 في المائة بما يعكس الانخفاض في قيمة الإيرادات العامة في مصر المقومة بالدولار خلال عام 2017 مقارنة بالمستوى المسجل عام 2016 بما يعكس التغيرات في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الذي انخفض من مستوى 10 جنيهات للدولار عام 2016 إلى ما يقرب من 18 جنيه للدولار عام 2017.

127 وزارة المالية، مصر، (2018). "منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2018/2019".

تم خلال العام المالي 2016/2017، تنفيذ العديد من الإصلاحات الجذرية وتشمل على سبيل المثال (1) موافقة مجلس النواب بشكل نهائي على قانون الخدمة المدنية الذي يهدف إلى ربط الحافز بالإنتاج، وإلى ترشيد معدل النمو السنوي في بند الأجور وتعويضات العاملين، (2) موافقة مجلس النواب بشكل نهائي على قانون القيمة المضافة الذي تم تطبيقه على مرحلتين خلال عامي 2016/2017 و2017/2018، (3) تعديل الأسعار الإدارية للمواد البترولية والكهرباء لتقليل الفجوة بين التكلفة وسعر البيع.

كنتيجة للتعديلات التشريعية الواردة أعلاه وللتحسين الكبير في معدلات النمو، فقد استمرت النتائج الأولية للنصف الأول من العام المالي 2017/2018 في إظهار أثر سياسة ترشيد العجز. فنظراً لتسارع معدل النمو في الإيرادات مقارنة بمعدل النمو في المصروفات، فقد انخفض العجز الكلي في النصف الأول من العام المالي 2017/2018 نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 4.4 في المائة مقارنة بـ 5.0 في المائة خلال نفس الفترة من العام المالي المنتهي في يونيو 2018.

على ضوء اجراءات الإصلاح المالي وبالتوازي مع النمو المتسارع في الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الثاني من عام 2017، تتوقع وزارة المالية تحقيق فائض أولي يبلغ 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2017/2018.

من المتوقع ان تتأثر أوضاع المالية العامة خلال عامي 2018/2019 بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط وبسعر صرف الجنية المصري مقابل الدولار، وبأسعار الفائدة على القروض المحلية والخارجية.

في هذا الصدد، فإن التغير في أسعار الفائدة الرسمية في مصر قد يؤثر على تكلفة الدين المحلي للدولة إذا ما انتقل أثره بصورة كاملة أو جزئية إلى العائد على أدون وسندات الخزنة. فمذ تحرير سعر صرف الجنيه المصري في 3 نوفمبر 2016 وحتى يوليو 2017، ارتفعت أسعار الفائدة الأساسية بواقع 700 نقطة أساس واستمرت عند هذه المعدلات حتى قرر البنك المركزي المصري خفض أسعار الفائدة الأساسية بمقدار 100 نقطة أساس في شهر فبراير 2018 كما سبق الإشارة. لكن خلال نفس الفترة، أدت الزيادة في التدفقات الأجنبية في أدون الخزنة المصرية إلى انخفاض العائد على أدون الخزنة إلى معدلات قاربت المستويات السابقة لقرار تحرير سعر الصرف مما أدى إلى احتواء أثر تشديد السياسة النقدية على العجز الكلي للموازنة.

الكامل والفعال لضريبة القيمة المضافة مع زيادة نسبة الضريبة من 13 في المائة إلى 14 في المائة بداية من شهر يوليو 2017 بحصيلة إضافية متوقعة بحدود 0.2-0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

- رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً، وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة، فضلاً عن التحول التدريجي من منظومة الدعم العيني إلى الدعم النقدي لصالح الفئات المستحقة، وتحسين خدمات البنية الأساسية والخدمات الحكومية. إضافة إلى الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية والمالية لقطاع الطاقة باعتبارها أحد الإصلاحات المهمة لإزالة التشوهات السعرية عبر استكمال خطة ترشيد دعم المواد البترولية والكهرباء على المدى المتوسط.

- تعظيم العائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة، والمضي في تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة.

كذلك يهدف برنامج الإصلاح المالي إلى وضع الدين العام<sup>128</sup> في مسارات تنافسية تهبط بمستواه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 109 في المائة عام 2016/2017 إلى ما يتراوح بين 80-85 في المائة في العام المالي 2020/2021<sup>(129)</sup>.

بدأت الحكومة منذ النصف الثاني من عام 2016<sup>130</sup> في تطبيق برنامج شامل لترشيد العجز في المالية العامة. يهدف البرنامج إلى خفض نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات متوائمة مع مبادئ استدامة الدين العام على الأمد الطويل ومع مبدأ توفير قدر من المرونة المالية لدعم النمو عند الضرورة. عليه، فقد أعلنت وزارة المالية عن مستهدفاتها لنسبة العجز السنوي في عجز قطاع الموازنة للناتج المحلي الإجمالي في 2017/2018 و2018/2019 عند 9.5 في المائة و8.5 في المائة على التوالي ثم إلى 7.5 في المائة عام 2019/2020، مقارنة بنحو 12.5 في المائة في عام 2015/2016 و10.9 في المائة في عام 2016/2017.

<sup>128</sup> دين أجهزة الموازنة العامة.

<sup>129</sup> وزارة المالية، مصر، (2018). "تقرير الأداء الاقتصادي والمالي خلال النصف الأول من العام المالي 2017/2018، فبراير.

<sup>130</sup> البنك المركزي المصري، مصر، (2018). استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

احتواء الزيادة في النفقات الجارية، وتعزيز فعالية النفقات الاستثمارية، بالإضافة إلى ضمان تدبير أفضل للتحويلات الموجهة للشركات والمؤسسات العمومية وكذا مرافق الدولة المدارة بصورة مستقلة والحسابات الخاصة بالخرينة، وذلك عبر ربط حجم هذه التحويلات بمستوى فائض خزنتها، وبوتيرة الإنجاز الفعلي للبرامج الاستثمارية الموكلة لها.

تهدف الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لعام 2018 إلى تقليص عجز الميزانية إلى 3 في المائة من الناتج الحقيقي وذلك بناءً على فرضيات توقع محصول زراعي من الحبوب يبلغ 70 مليون قنطار، ومتوسط سعر للنفط 60 دولاراً للبرميل، ونسبة تضخم تبلغ 1.5 في المائة. كذلك، تعتزم الحكومة العمل على مواصلة خفض العجز في الموازنة إلى أقل من ذلك خلال السنوات المالية بما يساهم في خفض مستويات الدين إلى الناتج إلى 60 في المائة بحلول عام 2021.

في تونس، تم إعداد ميزانية الدولة لسنة 2018 في ظل الخطة التنموية للفترة 2016-2020 التي تستهدف العمل على تنشيط الاقتصاد، وتدعيم العمل الاجتماعي، وتحسين ظروف العيش المواطن، بالإضافة إلى العمل على تنفيذ المشاريع التنموية خاصة بالمناطق ذات الأولوية. تضمن قانون المالية لسنة 2018 جملة من الإصلاحات الضريبية تهدف إلى: دفع الاستثمار، والتشجيع على الادخار ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات، وحماية المنتج الوطني، وترشيد الواردات للحد من عجز الميزان التجاري، إلى جانب الحفاظ على توازنات المالية العمومية، ومراعاة البعد الاجتماعي.

تضمن قانون المالية لسنة 2018 جملة من الإصلاحات تتمثل في<sup>132</sup>:

- إصلاح الوظيفة العمومية وتطوير نظم الخدمة المدنية من خلال وضع برنامج استثنائي عاجل للحد من الزيادة في أعداد العاملين بجهاز الخدمة المدنية، والتخفيف من ضغط الأجور من خلال تمكين موظفي الخدمة المدنية من الانخراط في برنامج المغادرة الطوعية للعمل وبرامج التقاعد المبكر.
- إصلاح صناديق الضمان الاجتماعي وتنويع مصادر تمويلها من خلال زيادة نسب التحمل التأمينية على كل من صاحب العمل

يشار إلى أن إجراءات ترشيد العجز في الموازنة العامة للدولة الواردة أعلاه أدت إلى استعادة ثقة المستثمرين وجهات التقييم السيادية في الملاءة المالية للدولة. ففي آخر عام 2017 وأوائل عام 2018، قامت كل من مؤسسة "ستاندرد أند بورز" ومؤسسة "فيتش" للتصنيف الائتماني بمراجعة النظرة المستقبلية للديون الحكومية من مستقر إلى موجب وهو ما يشير إلى ارتفاع احتمالية تعديل التصنيف الائتماني لمصر في الأمد القريب. من ناحية أخرى، فإن نجاح مصر في طرح 11 مليار دولار في صورة سندات دولية بأجل 5 و10 و30 عاماً خلال الفترة اللاحقة لتحرير سعر الصرف وبنسب تغطية مرتفعة أظهرت ثقة المستثمرين في قدرة مصر على السداد على الأجلين المتوسط والطويل. تجسدت هذه الثقة في الانخفاض الملموس في علاوة مخاطر الائتمان CDS Spread التي تراجعت من مستويات تقارب الـ 500 نقطة أساس في الأشهر القليلة السابقة لتحرير سعر الصرف إلى مستويات تقارب 250 نقطة أساس حالياً.

في المغرب، من المتوقع أن تستمر جهود الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل تقلص عجز الموازنة من 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 إلى 3.5 في المائة عام 2017. تتضمن الإصلاحات المتضمنة في مشروع قانون المالية لسنة المالية 2018 تدابير مختلفة لزيادة الإيرادات الضريبية بما يشمل رفع رسوم الاستيراد من 25 في المائة إلى 30 في المائة وإحداث جدول تصاعدي لشرائح الضرائب على الشركات تصل في حدها الأقصى إلى 31 في المائة، والإدلاء بالإقرارات الضريبية وسدادها إلكترونياً لبعض الممولين. كذلك استهدفت الإصلاحات تقديم حوافز لبعض المجالات الاقتصادية ذات القيمة المضافة، فعلى سبيل المثال تم تشجيع عمليات التأسيس والزيادة في رأس مال الشركات أو المجموعات ذات النفع الاقتصادي بإعفائها من رسوم التسجيل، وتخفيض الضرائب على أرباح الشركات حال مساهمتها في رأس مال الشركات الناشئة المبتكرة في مجال التقنيات الحديثة، وتحسين جاذبية نظام "تحفيز" من خلال تبسيط شروط الإعفاء من الضريبة على الدخل المتعلقة به، خاصة بالنسبة للتشغيل الأول للشباب<sup>131</sup>.

على صعيد النفقات العامة، تعتزم الحكومة توطيد المكتسبات المحققة في مجال إصلاحات المالية العامة، من خلال مواصلة ترشيد النفقات العامة عن طريق

<sup>132</sup> البنك المركزي التونسي، تونس، (2018). "استبيان آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>131</sup> بنك المغرب، المغرب، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

للدعم المباشر من 700 ألف أسرة إلى 800 ألف أسرة.

يعتبر زيادة أعداد دافعي الضرائب من أبرز التحديات التي تواجه السياسة المالية التي تركز بشكل كبير على الإيرادات الضريبية التي تسهم بنحو 75 في المائة من إجمالي الضرائب. في هذا السياق، تشير بيانات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، إلى أن عدد المسجلين لديها كدافعي ضرائب حالياً لا يتجاوز 200 ألف شخص، وهو يعتبر محدوداً مقارنة بعدد السكان الذي يقرب من 39 مليون نسمة.

كانت الحكومة قد نجحت في عام 2016 في زيادة أعداد الممولين بنسبة تقرب من 41 في المائة بعد تطوير الأنظمة الإلكترونية. من شأن زيادة أعداد ممالي الضرائب أن يسهم في رفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تسجل نسبة منخفضة لا تتعد حالياً 8 في المائة إلى نحو 12 في المائة في السنوات المقبلة.

في الأردن، سجلت الإيرادات الإجمالية نمواً بنسبة 12.3 في المائة خلال عام 2017 بما يعزى إلى التحسن الواضح للإيرادات الضريبية التي ارتفعت بنسبة تقارب 20 في المائة خلال ذلك العام فيما نمت النفقات العامة بنسبة 5.9 في المائة وهي نسبة تقل عن مثيلاتها المسجلة في العام 2016. كمحصلة انخفاض عجز الموازنة للناتج إلى 694 مليون دينار أردني (2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

وفق موازنة عام 2018، من المتوقع مواصلة عجز الموازنة الاتجاه نحو الانخفاض إلى 523 مليون دينار أردني (1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في ظل استمرار الحكومة في احتواء معدل الزيادة في النفقات يستقر وفق تقديرات الموازنة عند أقل من 2.5 في المائة والتقديرات بانخفاض معدل نمو الإيرادات الإجمالية إلى 5 في المائة بما يعكس استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي<sup>134</sup>.

تتضمن الإصلاحات المالية التي يجري العمل عليها خلال أفق التوقع إجراءات لزيادة الإيرادات الضريبية تشمل متابعة تحسين إجراءات التحصيل الضريبي، ومكافحة التهرب الضريبي، وتغلظ العقوبات على المتهربين ضريبياً، والتي من المتوقع ان يقرها البرلمان خلال الفترة المقبلة بناء على تعديلات قانون الضريبة الجديد المقترح. إضافة إلى التخفيض

والعامل وإحداث مساهمة اجتماعية تضامنية.

- التحكم في نفقات دعم الموارد الأساسية و نفقات دعم المحروقات من خلال تطبيق آلية التعديل التلقائي لأسعار المحروقات.
- العمل على تقديم التويب الجديد لنفقات ميزانية الدولة حسب موازنة الأهداف والبرامج.

تم وضع ميزانية 2018 على أساس المحافظة على التوازنات المالية ومواصلة التحكم في عجز الميزانية في حدود 4.9 في المائة، ونسبة الدين العام للناتج في حدود 71 في المائة، وذلك من خلال دعم الموارد الذاتية وخاصة الضريبية منها عبر سن جملة من الاجراءات ترمي الى توسيع القاعدة الضريبية، والتصدي للتهرب الضريبي والجمركي من ناحية، ومزيد التحكم في النفقات وترشيدها وخاصة نفقات الأجور، والدعم، والاستثمار العام، وإصلاح صناديق الضمان من ناحية أخرى.

في السودان، تأتي أهمية موازنة عام 2018 باعتبارها الأولى في ظل حكومة الوفاق الوطني، وموازنة العام الثاني للخطة العامة الثالثة للدولة (2017-2020)، وموازنة العام قبل الأخير من البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي. تتسم موازنة عام 2018 بكونها تعكس أولويات برامج الإصلاح الاقتصادي، وتتضمن تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية، وتجميع الموارد القومية والانفاق العام على مستوى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والهيئات العامة وصناديق الضمان الاجتماعي في إطار موازنة شاملة ومُجمعة تعكس النشاط الاقتصادي والمالي في الدولة<sup>133</sup>.

تستهدف موازنة عام 2018 تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال خفض معدلات التضخم، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. تم في إطار الموازنة العامة التي بلغ حجمها 173 مليار جنيه سوداني زيادة الاستثمارات العامة بنسبة 17.6 في المائة وإضافة اعتمادات لاستحداث 60 ألف وظيفة. تولي موازنة العام الجاري أهمية خاصة بخفض الفقر ومعالجة أسبابه حيث تراعي النفقات المخصصة لقطاع الصحة في عام 2018 زيادة عدد الأسر المتمتعة بالتأمين الصحي بعدد مليون أسرة، ورفع عدد الأسر المستحقة

<sup>134</sup> دائرة الموازنة العامة، الأردن، (2018). "مشروع قانون الموازنة للسنة المالية 2018، و 2017.

<sup>133</sup> وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، السودان، (2017). "منشور إعداد مقترحات موازنة العام المالي 2018.

من المتوقع أن تتأثر أوضاع المالية العامة في **فلسطين** عام 2018 بالتطورات على صعيد الدعم المقدم من الدول المانحة، وكذلك بمدى انتظام تحويل الاموال الخاصة بإيرادات المقاصة من خلال الجانب الاسرائيلي.

يجري العمل على زيادة الموارد الذاتية في الموازنة من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين أداء الادارة الضريبية على اساس منهجية الالتزام، واستكمال إنشاء مراكز للتدقيق الضريبي والجمركي، وتوحيد اجراءات التحصيل الضريبي واستكمال تصويب العلاقة التجارية مع الجانب الاسرائيلي.

على صعيد النفقات، يتركز الاهتمام حول الاستمرار في المحافظة على مستوى التوظيف الحالي في القطاع العام، والتركيز على المشاريع التطويرية الممولة من الخزينة، والاستمرار في إصدار أذونات الدفع الحكومية للقطاع الخاص بهدف ضخ السيولة والاسراع في سداد مستحقات القطاع الخاص والتخلص من تراكم المتأخرات لتنشيط الأنشطة الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة من خلال دعم المشاريع الصغيرة بالشراكة مع وزارة العمل والمؤسسات المصرفية<sup>137</sup>.

على ضوء ما سبق، تشير تقديرات الموازنة إلى التوقعات بانخفاض مستوى عجز الموازنة إلى الناتج إلى 3 في المائة العام المقبل مقارنة بنحو 3.4 في المائة في العام السابق. يأتي ذلك في ضوء تقديرات زيادة الإيرادات العامة بنسبة 18 في المائة خلال عام 2018 مستفيدة من الارتفاع المتوقع في الإيرادات الضريبية بنسبة 23 في المائة في الوقت الذي من المتوقع أن يستقر معدل نمو النفقات العامة عند مستوى 15 في المائة.

في **الصومال**، نمت الإيرادات الكلية بنسبة 15 في المائة في موازنة عام 2017 فيما سجلت المصروفات العامة ارتفاعاً بنسبة 24 في المائة. في المحصلة ارتفع عجز الموازنة خلال العام الماضي إلى 2240 مليار شلن صومالي. أما خلال عام 2018، تستهدف الإصلاحات الجارية زيادة الإيرادات الحكومية، من خلال تحسين عمليات التحصيل الضريبي، وفرض ضرائب على الاستهلاك.

كذلك سوف يسمح إقرار مجلس الشعب الصومالي لقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، للحكومة

التدريجي لإعفاءات ضريبية المبيعات على السلع والخدمات.

على صعيد النفقات العامة، تسعى الإصلاحات إلى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بما يضمن إيصال الدعم لمستحقيه، وضبط وترشيد الإنفاق العام واستمرار العمل على هيكلة الجهاز الحكومي من خلال الدمج أو الالغاء. كذلك يسعى الأردن إلى إصدار مشروع قانون الموازنة الجديد Organic Law وإلى الحفاظ على استدامة الدين من خلال عدد من الإجراءات المتضمنة في برنامج التصحيح المالي والاقتصادي لضمان ثبات نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي<sup>135</sup>.

في **لبنان**، يعد إقرار الموازنة العامة ابتداءً من عام 2018 خطوة على صعيد دفع النمو الاقتصادي، والمُضي قدماً في تنفيذ عدد من التدابير التي تستهدف خفض مستويات الدين العام للناتج التي بلغت نسبته إلى الناتج ما يفوق 90 في المائة. رغم كون الإصلاحات على مستوى ترشيد الانفاق وضبطه تواجه تحديات نتيجة الحجم الضخم للنفقات الجارية، خاصة الرواتب والاجور وملحقاتها والمنافع الاجتماعية ذات الصلة، التي ازداد عبئها بعد إقرار هيكل الرواتب والأجور، إلا أن موازنة عام 2018 تضمنت عدداً من الإجراءات على صعيد النفقات للاستفادة من الهامش المتبقي أو لضبط الصرف المتزايد على بعض البنود، منها<sup>136</sup>:

- توفير الاعتمادات المطلوبة في الموازنة لتقديم تسهيلات ميسرة لدعم القروض الاستثمارية (زراعية، صناعية، سياحية، وتكنولوجيا ومعلوماتية)، وهوامش الأرباح على هذه القروض فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية.
- إعطاء مؤسسة كهرباء لبنان سلفة خزينة بقيمة 2100 مليار ليرة لتسديد عجز شراء المحروقات، وتسديد فوائد وأقساط القروض لصالح مؤسسة كهرباء لبنان على وزارتي المالية والطاقة والمياه. إضافة إلى جدولة الديون المتركمة على مؤسسة كهرباء لبنان.
- زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة 14.5 في المائة تقريباً، مقارنة مع أرقام موازنة 2017.

<sup>135</sup> البنك المركزي الأردني، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>136</sup> مصرف لبنان المركزي، لبنان، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

<sup>137</sup> سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، (2018)، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.





بفرض ضريبة جديدة على قطاع الاتصالات بما من شأنه تعزيز الحصيلة الضريبية. من جانب آخر تتضمن الإصلاحات المالية إعداد الميزانية على أساس توازن جانبي الموازنة والتنفيذ الصارم للميزانية وفقاً لمخطط الحسابات. على ضوء ما سبق، من المتوقع ارتفاع مستوى الإيرادات بنسبة تقرب من 20 في المائة، واحتواء معدل الزيادة في النفقات العامة خلال عام 2018 عند مستوى 14 في المائة<sup>138</sup>.

بالنسبة **لجيبوتي**، فقد اتجهت النفقات الاستثمارية نحو الانخفاض بداية من العام الجاري في أعقاب فترة شهدت فيها ارتفاعاً كبيراً نتيجة تزايد الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية لا سيما مشروعات الموانئ وطاقت إعادة التصدير. بالتالي من المتوقع أن تستعيد الموازنة العامة توازنها خلال أفق التوقع الخاص بالتقرير وبالتالي من المتوقع انخفاض نسبة العجز إلى الناتج من 8.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى نحو 2 في المائة العام الجاري إلى أن يقترب من التوازن في عام 2019.

في **القمر**، تواصل السلطات جهودها للحد من العجز المالي من خلال تمويل الزيادة في الإنفاق الرأسمالي من خفض الإنفاق الجاري ومن خلال تعبئة الإيرادات. من ثم من المتوقع أن يبقى مستوى عجز الموازنة إلى الناتج عند مستوى 4 في المائة.

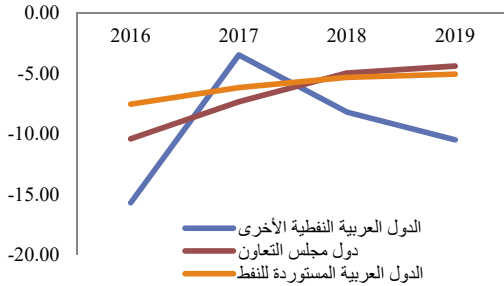
138 البنك المركزي الصومالي، الصومال، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

**شكل رقم (5): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2018 و2019  
التطورات المالية**

بما يعكس تراجع عجز الموازنة في كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية المستوردة للنفط

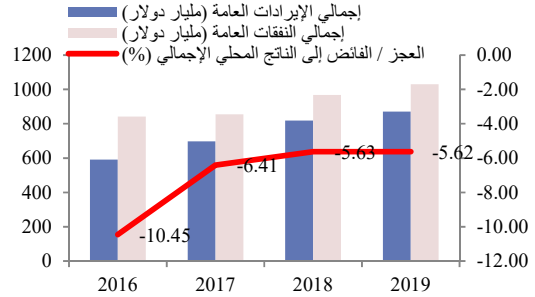
من المتوقع تراجع عجز الموازنة العامة للدول العربية للناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 5.6% من الناتج عام 2018

رصيد الموازنات العامة للناتج: الدول العربية المصدرة للنفط (%)



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

رصيد الموازنة العامة للدول العربية للناتج المحلي الإجمالي %

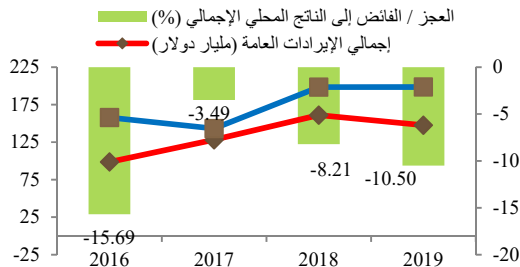


المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

يتوقع تزايد عجز الموازنة بالدول النفطية الأخرى إلى نحو 8.2% عام 2018 و10.5% عام 2019 بما يعكس الحاجة إلى زيادة الإنفاق على إعادة الإعمار

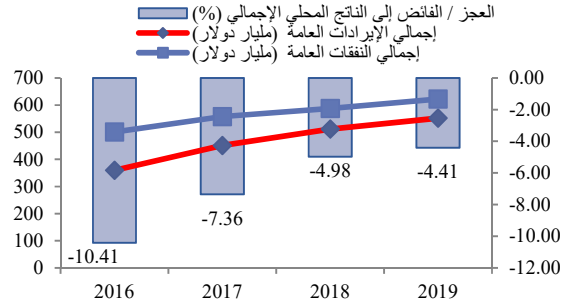
حيث من المقدر تراجع عجز الموازنة المجمعة لدول مجلس التعاون من نحو 10.4% من الناتج عام 2016 إلى نحو 5% عام 2018

رصيد الموازنات العامة للناتج: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%)



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

رصيد الموازنات العامة للناتج: دول مجلس التعاون (%)

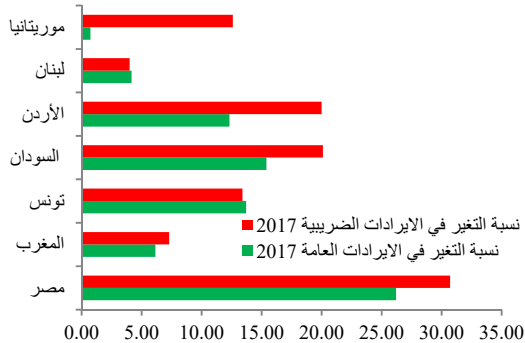


المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

في ظل التوقعات بتواصل ارتفاع الإيرادات العامة بما يعكس الإصلاح الضريبي

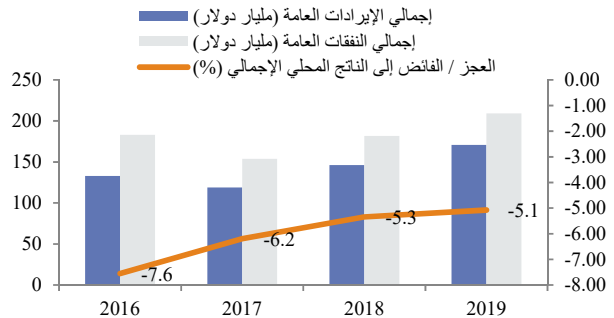
فيما سيواصل العجز الاتجاه نحو الانخفاض في الدول العربية المستوردة للنفط إلى مستوى 5.3 و5.1% عامي 2018 و2019

نسبة التغير في الإيرادات العامة 2018 و2019 (%)



المصدر: تقديرات ومصادر رسمية.

رصيد الموازنة العامة للناتج: مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

## ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2018 و2019

### القطاع الخارجي

يتوقع أن ينعكس ارتفاع أسعار النفط العالمية، وزيادة الصادرات من السلع تامة الصنع والمعادن ومشتقاتها وتحسن المتحصلات من السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، إيجاباً على أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة. فمن المتوقع خلال عام 2018 أن يتحول العجز المسجل في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة إلى فائض قدره 16.5 مليار دولار يمثل نحو 0.6 من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

أما بالنسبة للتوقعات لعام 2019، فمن المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة ليبلغ حوالي 37.1 مليار دولار تمثل نحو 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. جدول رقم (1).

جدول رقم (1)  
ميزان مدفوعات الدول العربية

توقعات		تقديري	بيانات فعلية	
**2019	**2018	*2017	2016	
227.4	205.4	139.8	68.2	الميزان التجاري
1004.7	962.7	862.2	765.1	الصادرات (قوب)
777.3-	757.3-	722.4-	697.0-	الواردات (قوب)
110.4-	108.2-	106.1-	107.2-	ميزان الخدمات والمخل
79.9-	80.7-	81.4-	84.5-	صافي التحويلات
37.1	16.5	47.7-	123.5-	الميزان الجارى
8.0	7.6	5.5	2.9	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
1.3	0.6	1.9-	5.2-	نسبة الميزان الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي

\* تقديرات صندوق النقد العربي.

\*\* توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

فيما يلي عرض لتوقعات أداء موازين المعاملات الجارية في الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط خلال عامي 2018 و2019.

بتطورات محلية، وفي باقي الدول الأخرى بنهاية أفق التوقع<sup>139</sup>.

### (1) الدول العربية المصدرة للنفط

#### أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتوقع خلال عام 2018 أن يستمر التحسن في فائض الميزان التجاري ليصل إلى نحو 276.7 مليار دولار مقارنة مع نحو 216.7 مليار دولار خلال عام 2017،

من المتوقع خلال عامي 2018 و2019 أن يتحسن أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة بصورة عامة في ظل التحسن المتوقع أن تشهده أسعار النفط العالمية، إضافة إلى الزيادة المتوقعة في مستويات الإنتاج من النفط في بعض الدول التي تمر

<sup>139</sup> وهو ما يعتمد على المسارات المستقبلية لانفاق أوبك لتعديل كميات الانتاج خلال عام 2019.

خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 205 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. يُعزى ذلك للتحسن المتوقع لأسعار النفط العالمية في ظل اتفاق الدول المصدرة للنفط على تخفيض كميات الإنتاج. بالنسبة للواردات من المتوقع أن ترتفع بنسبة قدرها 4.4 في المائة لتبلغ حوالي 141 مليار دولار مقابل نحو 135 مليار دولار عام 2017. انعكاساً للتطورات السابقة في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن يتحسن فائض الميزان التجاري بنحو 34.3 في المائة ليبلغ نحو 94 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل حوالي 70 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز ليصل إلى نحو 44 مليار دولار خلال عام 2018، أي بنسبة قدرها 4.8 في المائة مقارنة بالعام السابق. يعكس ذلك الزيادة المتوقعة في قيمة مدفوعات النقل والتأمين بما يعكس الزيادة المتوقعة في قيمة الواردات، بينما ستدعم الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة من وضع ميزان الدخل والخدمات. كما يتوقع أن يتراجع العجز في ميزان التحويلات ليبلغ نحو 40.5 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 41 مليار دولار مسجلة خلال العام 2017.

في ضوء التطورات سالفة الإشارة، من المتوقع أن يتحول العجز المسجل في ميزان الحساب الجاري البالغ نحو 13 مليار دولار خلال عام 2017 إلى فائض قدره 9.5 مليار دولار يمثل نحو 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018. فيما يتعلق بعام 2019، يتوقع أن يرتفع الفائض ليصل إلى حوالي 15 مليار دولار تمثل نحو 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في الإمارات، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2018 بنحو 24.2 في المائة ليبلغ حوالي 92 مليار دولار مقارنة مع فائض قدره 74 مليار دولار مسجل خلال عام 2017. يُعزى ذلك لارتفاع متوقع في قيمة الصادرات بنسبة 9 في المائة لتصل إلى حوالي 332 مليار دولار خلال عام 2018. كمحصلة للارتفاع المتوقع لكل من الصادرات النفطية وغير النفطية نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وتحسن أداء الاقتصاد العالمي. أما الواردات فمن المتوقع ارتفاعها بنحو 4.1 في المائة لتبلغ حوالي 24 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق.

على صعيد ميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن ينكمش العجز بنسبة 3.5 في المائة ليصل إلى حوالي 13.6 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل نحو 14.1 مليار دولار خلال عام 2017 كمحصلة للزيادة المتوقعة في

أي بنسبة زيادة قدرها 27.7 في المائة. يعكس ذلك الارتفاع المتوقع للصادرات السلعية لدول المجموعة بنسبة قدرها 12.1 في المائة لتصل إلى 759.6 مليار دولار انعكاساً للتحسن المتوقع في أسعار النفط العالمية. أما الواردات السلعية لدول المجموعة، فمن المتوقع أن ترتفع بنحو 4.8 في المائة خلال عام 2018 لتصل إلى نحو 482.9 مليار دولار مقارنة مع نحو 460.8 مليار دولار مسجلة خلال العام 2019.

فيما يتعلق بميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يتسع العجز بنحو 3.6 في المائة ليبلغ حوالي 88.1 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل عجز قدره 85.0 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017. ذلك تماشياً مع أثر زيادة الصادرات البترولية على مدفوعات دخل الاستثمار، فيما ستدعم التطورات على صعيد تحسن المتحصلات من قطاع السياحة وارتفاع أسعار الفائدة العالمية من وضع ميزان الدخل والخدمات. كما يتوقع أن يرتفع العجز في ميزان التحويلات بنحو 2.4 في المائة ليصل إلى نحو 134.1 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 131.0 مليار دولار خلال عام 2017.

كمحصلة للتطورات المذكورة، من المتوقع أن يتضاعف الفائض في ميزان الحساب الجاري ليصل إلى نحو 54.6 مليار دولار مقارنة مع فائض قدره حوالي 0.8 مليار دولار خلال عام 2017.

على صعيد التوقعات لعام 2019، من المتوقع تواصل التحسن في فائض الحساب الجاري ليصل إلى نحو 67.7 مليار دولار تمثل 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول، جدول رقم (2).

جدول رقم (2)  
موازن مدفوعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

موازن		بيانات قطبية		توقعات	
		تقديري	2016	**2018	**2019
الميزان التجاري	293.8	216.7	167.1	276.7	293.8
الصادرات	786.9	677.5	614.8	759.6	786.9
الواردات	493.1	460.8	447.6	482.9	493.1
ميزان الخدمات والدخل	90.6	85.0	85.2	88.1	90.6
صافي التحويلات	135.5	131.0	128.0	134.1	135.5
الميزان الجاري	67.7	0.8	46.1	54.6	67.7
نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	18.4	15.0	12.2	18.1	18.4
نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	4.2	0.1	3.4	3.6	4.2

\* تقديرات صندوق النقد العربي.

\*\* توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر نولية وإقليمية أخرى.

## التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي عرض لتوقعات أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة.

في السعودية، من المتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية بنحو 14.6 في المائة لتبلغ حوالي 235 مليار دولار

أما الواردات فيتوقع أن ترتفع بنسبة 5.8 في المائة لتصل إلى حوالي 31 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل حوالي 29.3 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق.

كمحصلة للتطورات في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2018 بنحو 21.3 في المائة ليبلغ حوالي 33 مليار دولار، مقارنة مع فائض قدره 27.2 مليار دولار محقق خلال عام 2017.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يتسع العجز بنحو 2.5 في المائة ليبلغ حوالي 8.2 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 8.0 مليار دولار خلال العام السابق. كما يتوقع أن يرتفع العجز في ميزان التحويلات ليصل إلى نحو 19.2 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 18.5 مليار دولار تمثل عجز مسجل خلال عام 2017.

كمحصلة للتطورات سائلة الإشارة، من المتوقع أن يرتفع الفائض في ميزان الحساب الجاري بأكثر من الضعف ليبلغ حوالي 5.6 مليار دولار خلال عام 2018 بما يمثل نحو 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع فائض قدره 0.7 مليار دولار مسجل خلال عام 2017. على صعيد التوقعات لعام 2019، من المتوقع أن يستمر التحسن في فائض الميزان الجاري ليبلغ حوالي 8.0 مليار دولار تمثل حوالي 6.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في **عُمان**، يتوقع أن يتحسن الفائض في الميزان التجاري بنحو 52.4 في المائة ليبلغ حوالي 12.5 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع فائض قدره 8.2 مليار دولار خلال عام 2017. يعكس ذلك الزيادة المتوقعة للصادرات بنحو 18.6 في المائة لتبلغ حوالي 37.0 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 31.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017. يُعزى ذلك للزيادة المتوقعة في العائدات النفطية مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وتحسن الصادرات غير النفطية مع تحسن الأداء الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين. أما الواردات السلعية فمن المتوقع ارتفاعها بنحو 6.5 في المائة لتصل إلى نحو 24.5 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل حوالي 23 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يتسع العجز بنحو 4.6 في المائة ليبلغ حوالي 9.1 مليار دولار خلال عام 2018، مقارنة مع عجز قدره 8.7 مليار دولار مسجل خلال عام 2017. كما يتوقع ارتفاع العجز في ميزان التحويلات بنسبة قدرها 1.9 في المائة ليبلغ حوالي 11.0 مليار دولار خلال عام 2018، مقارنة مع عجز قدره 10.8 مليار دولار مسجل خلال العام السابق.

المتحصلات من السياحة ودخل الاستثمار. أما ميزان التحويلات، فمن المتوقع أن يرتفع العجز ليبلغ حوالي 43 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع حوالي 41 مليار دولار محققة خلال عام 2017.

كمحصلة للتطورات سائلة الذكر، في كل من الميزان التجاري والخدمي والدخل وصافي التحويلات، يتوقع ارتفاع الفائض في ميزان الحساب الجاري بنحو 86.3 في المائة ليبلغ نحو 53.4 مليار دولار تمثل نحو 8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018.

بالنسبة للتوقعات لعام 2019، من المتوقع أن يبلغ الفائض في ميزان الحساب الجاري حوالي 36.9 مليار دولار تمثل نحو 9.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما **قطر**، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري بنحو 19.4 في المائة ليبلغ حوالي 43 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل حوالي 36 مليار دولار خلال عام 2017، بما يعزى إلى توقع ارتفاع الصادرات بنسبة 15.4 في المائة لتسجل حوالي 75 مليار دولار خلال عام 2018. يأتي ذلك تماشياً مع توقع التحسن في الأسعار العالمية للنفط والغاز. كما يتوقع أن ترتفع الواردات بنحو 10.3 في المائة لتصل إلى حوالي 32 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل نحو 29 مليار دولار خلال عام 2017 نتيجة لارتفاع مستويات الطلب المحلي.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز بنحو 7.1 في المائة ليصل إلى نحو 15 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع حوالي 14 مليار دولار خلال العام السابق. كما يتوقع أن يرتفع العجز بميزان التحويلات بنسبة قدرها 4.1 في المائة ليصل إلى حوالي 17.7 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل حوالي 17 مليار دولار خلال عام 2017.

على ضوء التطورات المذكورة، من المتوقع أن يتضاعف الفائض في ميزان الحساب الجاري خلال عام 2018 ليصل إلى حوالي 10.3 مليار دولار تمثل نحو 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يتعلق بالتوقعات لعام 2019، من المتوقع أن يستمر التحسن في فائض الميزان الجاري ليصل إلى نحو 11.5 مليار دولار تمثل نحو 6.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في **الكويت**، نتيجة لاستمرار تحسن الأسعار العالمية للنفط، من المتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية بنحو 13.3 في المائة لتبلغ حوالي 64 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع 56.5 مليار دولار خلال عام 2017.



عام 2017. يعزى ذلك إلى التوقعات بزيادة الصادرات السلعية لتصل إلى نحو 116.3 مليار دولار خلال عام 2018، مقارنة مع صادرات قدرها 104.3 مليار دولار خلال عام 2017. كما يتوقع ارتفاع الواردات السلعية بنحو 5.6 في المائة لتبلغ حوالي 102.7 مليار دولار، انعكاساً لقيام بعض دول المجموعة برفع بعض القيود عن الواردات السلعية مع تحسن الموارد من النقد الأجنبي.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز ليصل إلى حوالي 24.7 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع حوالي 23.4 مليار دولار تمثل عجز خلال عام 2017. يُعزى ذلك لارتفاع المدفوعات من دخل الاستثمار لدى دول المجموعة. أما ميزان صافي التحويلات، فمن المتوقع أن يتحسن خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 5.9 مليار دولار، مقارنة مع نحو 5.5 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق.

في ضوء التطورات المذكورة، من المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان الجاري ليستقر عند مستوى 5.2 مليار دولار تمثل نحو 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018، مقارنة مع نحو 11.0 مليار دولار تمثل حوالي 2.6 من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

أما بالنسبة للتوقعات خلال عام 2019، يتوقع أن يستمر التحسن في عجز الميزان الجاري ليبلغ حوالي 0.9 مليار دولار، تمثل نحو 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، جدول رقم (3)

جدول رقم (3)  
موازن مدفوعات الدول المصدرة الأخرى للنفط

بيانات فعلية		تقديري		توقعات
2016	*2017	**2018	**2019	
13.7-	7.0	13.6	19.2	الميزان التجاري
77.3	104.3	116.3	125.9	الصادرات
90.9-	97.3-	102.7-	106.7-	الواردات
20.1-	23.4-	24.7-	26.2-	ميزان الخدمات والدخل
4.8	5.5	5.9	6.1	صافي التحويلات
28.9-	11.0-	5.2-	0.9-	الميزان الجاري
3.9-	1.6	3.0	4.0	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
8.3-	2.6-	1.1-	0.2-	نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

\* تقديرات صندوق النقد العربي.

\*\* توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

### التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي عرض لتوقعات أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة.

في الجزائر، من المتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية خلال عام 2018 بنسبة قدرها 7.4 في المائة لتصل إلى نحو 36.5 مليار دولار مقارنة مع حوالي 34 مليار

على ضوء التطورات السابقة، يتوقع أن ينكمش العجز المسجل في الحساب الجاري خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 7.6 مليار دولار، مقارنة مع عجز قدره 11.3 مليار دولار مسجل خلال عام 2017.

على صعيد التوقعات لعام 2019، من المتوقع أن يستمر التراجع في عجز الميزان الجاري ليصل إلى نحو 6.1 مليار دولار تمثل نحو 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في البحرين، يتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية بنحو 9.2 في المائة لتصل إلى نحو 16.6 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 15.2 مليار دولار خلال عام 2017. كما يتوقع ارتفاع الواردات بنسبة قدرها 2.9 في المائة لتصل إلى نحو 14.4 مليار دولار.

نتيجة لتلك التطورات، يتوقع أن يرتفع فائض الميزان التجاري ليبلغ حوالي 2.2 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل فائض قدره 1.2 مليار دولار مسجل خلال عام 2017.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يتحسن الفائض بنحو 2.8 في المائة ليصل إلى نحو 1.9 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع حوالي 1.8 مليار دولار مسجلة خلال العام المقابل. بينما يتوقع أن يتسع العجز في ميزان التحويلات بنحو 1.9 في المائة ليبلغ حوالي 2.7 مليار دولار مقارنة مع حوالي 2.65 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017.

في ضوء التطورات سالفة الذكر، من المتوقع تزايد الفائض في ميزان الحساب الجاري خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 1.4 مليار دولار مقارنة مع حوالي 0.4 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2019، يتوقع أن يستمر التحسن في فائض الميزان الجاري ليصل إلى نحو 1.4 مليار دولار تمثل حوالي 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

### ب. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

على ضوء تحسن الظروف الداخلية في بعض دول المجموعة وانعكاسها على زيادة معدلات الإنتاج النفطي، إضافة إلى التحسن المتواصل في أسعار النفط العالمية، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري لدول المجموعة بمقدار الضعف ليصل إلى نحو 13.6 مليار دولار خلال عام 2018 بما يمثل نحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع فائض قدره 7.0 مليار دولار تمثل نحو 1.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي

كمحصلة لتلك التطورات السابقة، يتوقع أن يرتفع الفائض في ميزان الحساب الجاري ليبلغ حوالي 16.8 مليار دولار تمثل نحو 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018، مقارنة مع فائض قدره 12.7 مليار دولار يمثل حوالي 6.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

على صعيد التوقعات لعام 2019، من المتوقع أن يتصاعد الفائض في ميزان الحساب الجاري ليصل إلى نحو 19.8 مليار دولار، تمثل نحو 9.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في ليبيا، من المتوقع تحسن الفائض في الميزان التجاري بنحو 22.2 في المائة ليبلغ حوالي 5.5 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع حوالي 4.5 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. يعكس ذلك تأثير الزيادة المتوقعة لكميات الإنتاج النفطي مع استقرار الظروف الداخلية، إضافة إلى أثر تحسن الأسعار العالمية للنفط، حيث يتوقع ارتفاع الصادرات السلعية بنحو 17.2 في المائة لتبلغ حوالي 17 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع حوالي 14.5 مليار دولار خلال عام 2017. كما يتوقع ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو 15 في المائة لتصل إلى حوالي 11.5 مليار دولار خلال عام 2018 كنتيجة لقيام السلطات برفع بعض القيود الكمية التي فرضت على الواردات من السلع والخدمات خلال الأعوام السابقة مع نقص الموارد من النقد الأجنبي.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يتسع العجز ليصل إلى حوالي 3.2 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع حوالي 2.7 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. يأتي ذلك في إطار التوقعات بتزايد المدفوعات من دخل الاستثمار. كما يتوقع ارتفاع العجز في ميزان التحويلات ليبلغ حوالي 1.1 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع عجز بلغ نحو 0.9 مليار دولار خلال عام 2017.

نتيجة للتطورات في كل من الميزان التجاري والخدمي، والدخل والتحويلات، من المتوقع أن يرتفع الفائض في ميزان الحساب الجاري خلال عام 2018 ليبلغ حوالي 1.2 مليار دولار تمثل نحو 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2019، من المتوقع أن يرتفع الفائض في ميزان الحساب الجاري ليبلغ نحو 1.7 مليار دولار يمثل حوالي 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

دولار مسجلة خلال العام السابق، نتيجة للتحسن المتوقع في أسعار النفط والغاز العالمية. كما يتوقع ارتفاع الواردات السلعية بنسبة 2 في المائة لتبلغ حوالي 51.5 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 50.5 مليار دولار خلال عام 2017. نتيجة لتلك التطورات في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن ينكمش عجز الميزان التجاري ليبلغ حوالي 15 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع عجز قدره 16.5 مليار دولار خلال عام 2017.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يتسع العجز بنحو 2.3 في المائة ليصل إلى نحو 9 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع عجز قدره 8.8 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017. أما ميزان التحويلات، فمن المتوقع أن يرتفع الفائض بنحو 6.7 في المائة ليبلغ حوالي 3.2 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل حوالي 3 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق.

انعكاساً للتطورات سالفة الذكر، من المتوقع أن يتراجع العجز المسجل في ميزان الحساب الجاري ليصل إلى نحو 20.8 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع حوالي 22.3 مليار دولار تمثل العجز المسجل خلال عام 2017.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2019، من المتوقع أن يستمر التحسن في عجز الميزان الجاري ليبلغ حوالي 20.1 مليار دولار، تمثل نحو 10.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في العراق، من المتوقع تحسن الفائض في الميزان التجاري بنحو 19.6 في المائة ليصل إلى حوالي 27.5 مليار دولار خلال العام المقبل. يُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى التوقعات بارتفاع الصادرات السلعية بنسبة قدرها 12.7 في المائة لتبلغ حوالي 62 مليار دولار خلال عام 2018. يأتي ذلك في ظل التحسن المتوقع للأسعار العالمية للنفط وزيادة كميات الإنتاج مع استقرار الظروف الداخلية. كما يتوقع زيادة الواردات السلعية خلال عام 2018 بنحو 7.8 في المائة لتصل إلى حوالي 34.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 32 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع ارتفاع العجز بنسبة 4.3 في المائة ليصل إلى حوالي 12 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 11.5 مليار دولار محققه خلال عام 2017. كما يتوقع أن يرتفع فائض ميزان التحويلات ليصل إلى نحو 1.3 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل فائض قدره حوالي 1.2 مليار دولار مسجل خلال العام السابق.

مليار دولار في عام 2018 يمثل نحو 4.6 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، جدول رقم (4).

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2019، يتوقع انخفاض العجز في ميزان المعاملات الجارية ليصل إلى نحو 29.7 مليار دولار تمثل 3.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (4)  
موازن مدفوعات الدول العربية المستوردة للنفط

توقعات		بيانات فعلية		
**2019	*2018	*2017	2016	
85.6-	84.9-	83.9-	85.3-	الميزان التجاري
91.9	86.8	80.4	73.1	الصادرات
177.5-	171.7-	164.3-	158.4-	الواردات
6.4	4.5	2.3	1.8-	ميزان الخدمات والدخل
49.5	47.6	44.1	38.7	صافي التحويلات
29.7-	32.8-	37.5-	48.5-	الميزان الجاري
11.2-	12.0-	12.8-	13.5-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
3.9-	4.6-	5.7-	7.7-	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

\* تقديرات صندوق النقد العربي.

\*\* توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

### التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي عرض لتوقعات أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة.

في مصر، من المتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية خلال عام 2018 لتصل إلى نحو 25 مليار دولار مقارنة مع حوالي 23.1 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017، ذلك نتيجة لتحسن كل من الصادرات النفطية وغير النفطية. أما الواردات، فمن المتوقع أن ترتفع بنسبة تقدر بنحو 2.4 في المائة لتبلغ حوالي 52.5 مليار دولار خلال عام 2018 نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، بينما سيحد الاتجاه التدريجي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي من الارتفاع في قيمة الواردات خلال أفق التوقع.

كمحصلة لتلك التطورات، من المتوقع أن ينخفض العجز في الميزان التجاري ليبلغ نحو 27.5 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 28.2 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق.

بالنسبة للتوقعات على صعيد ميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن ينكمش العجز خلال عام 2018 ليبلغ حوالي 1.3 مليار دولار لزيادة المتحصلات من السياحة. أما بالنسبة لميزان التحويلات فمن المتوقع أن يرتفع الفائض خلال عام 2018 ليبلغ حوالي 24 مليار دولار مقارنة مع نحو 21.4 مليار دولار خلال عام 2017، يُعزى ذلك للتعاقي الذي شهدته تحويلات العاملين المصريين

في اليمن، يتوقع أن يؤدي زيادة العجز في كل من الميزان التجاري، وميزان الخدمات والدخل، وارتفاع الفائض في ميزان التحويلات، إلى اتساع العجز في ميزان الحساب الجاري خلال عام 2018 ليبلغ حوالي 2.4 مليار دولار، تمثل نحو 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز قدره 2.3 مليار دولار يمثل نحو 8.8 من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2019، من المتوقع أن ينكمش العجز في ميزان الحساب الجاري ليبلغ نحو 2.3 مليار دولار تمثل نحو 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ذلك تماثياً مع توقع الهدوء النسبي في الظروف الداخلية التي تشهدها البلاد.

### (2) الدول العربية المستوردة للنفط

من المتوقع أن ترتفع الصادرات بنحو 7.9 في المائة، لتصل إلى نحو 86.8 مليار دولار خلال عام 2018، كنتيجة لتحسن متوقع للصادرات من السلع تامة الصنع والمعادن ومشتقاتها.

أما الواردات فيتوقع أن ترتفع بنحو 4.5 في المائة لتصل إلى حوالي 171.7 مليار دولار خلال عام 2018، يُعزى ذلك للارتفاع المتوقع في أسعار النفط العالمية وزيادة الواردات من السلع الوسيطة.

في ضوء ذلك، يتوقع أن يرتفع العجز في الميزان التجاري بصورة طفيفة نسبتها 1.2 في المائة ليبلغ نحو 84.9 مليار دولار خلال عام 2018.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع الفائض بمقدار الضعف تقريباً ليبلغ حوالي 4.5 مليار دولار خلال عام 2018، يأتي ذلك كمحصلة لارتفاع المتحصلات من قطاع السياحة وزيادة مدفوعات دخل الاستثمار.

أما ميزان التحويلات، فمن المتوقع أن يرتفع الفائض بنحو 7.9 في المائة ليصل إلى نحو 47.6 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق. يأتي ذلك في ظل ارتفاع التحويلات الخاصة بالعاملين بالخارج في دول المجموعة سواءً بما يعكس التحسن المتوقع للنمو في بعض الدول المستقبلية للعمالة من دول المجموعة أو نتيجة لزيادة التحويلات المدفوعة بارتفاع أسعار الفائدة في بعض دول المجموعة.

في ضوء التوقعات السابقة، يتوقع أن ينكمش العجز المسجل في ميزان المعاملات الجارية ليبلغ حوالي 32.8

في المغرب، يتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية بنحو 10.2 في المائة لتصل إلى نحو 27.8 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 25.2 مليار دولار خلال العام السابق. يُعزى ذلك إلى الزيادة المتوقعة للصادرات من كل من السيارات، والفوسفات، ومشتقاته. أما الواردات، فمن المتوقع أن ترتفع بنحو 8.8 في المائة لتبلغ حوالي 48.3 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع حوالي 44.4 مليار دولار محققة خلال العام السابق 2017، ذلك في ظل توقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وارتفاع الواردات من السلع الوسيطة.

في ضوء ذلك، يتوقع أن يرتفع العجز في الميزان التجاري بنحو 7 في المائة ليصل إلى حوالي 20.5 مليار دولار خلال عام 2018.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يرتفع الفائض بنحو 20.3 في المائة ليصل إلى نحو 6.5 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 5.4 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق، يأتي ذلك كنتيجة لتحسن المتحصلات من السياحة. أما ميزان التحويلات، فمن المتوقع أن يرتفع الفائض في ميزان التحويلات خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 8.8 مليار دولار مقارنة مع نحو 8.4 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017، في إطار التوقعات بارتفاع تحويلات العاملين بالخارج.

كمحصلة للتطورات السابقة، من المتوقع أن ينكمش العجز المسجل في ميزان الحساب الجاري خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 5.2 مليار دولار تمثل حوالي 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

على صعيد التوقعات لعام 2019، من المتوقع أن يستمر التراجع في عجز ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2019 ليصل إلى نحو 4.1 مليار دولار يمثل حوالي 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في الأردن، يتوقع أن يرتفع العجز في الميزان التجاري بصورة طفيفة تبلغ نسبتها 0.5 في المائة ليصل إلى نحو 9.8 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع حوالي 9.7 مليار دولار تمثل عجز مسجل خلال عام 2017. يعكس ذلك الزيادة المتوقعة لقيمة الصادرات السلعية بنحو 5.9 في المائة لتبلغ حوالي 8.3 مليار دولار خلال عام 2018 نتيجة لارتفاع الصادرات إلى دول الجوار، والنشاط المتوقع للتجارة مع الاتحاد الأوروبي في ظل الاتفاق على تخفيف شروط قواعد المنشأ المطبقة على الصادرات الأردنية. أما الواردات فمن المتوقع أن ترتفع

بالخارج مع الاستقرار الذي شهده سعر صرف الجنيه المصري، وارتفاع سعر الفائدة على الجنيه المصري خلال العامين الماضيين بنحو 7 نقاط مئوية.

في ضوء التطورات السابقة، يتوقع أن ينكمش العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2018 ليبلغ نحو 4.8 مليار دولار تمثل حوالي 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز قدره 9.3 مليار دولار يمثل 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2019، يتوقع أن ينخفض العجز في ميزان الحساب الجاري ليصل إلى نحو 4.0 مليار دولار بما يمثل حوالي 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في تونس، يتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية بنحو 3.9 في المائة لتبلغ حوالي 14.5 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 14.0 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017. ذلك مع تحسن أداء منطقة اليورو الشريك التجاري الأبرز. أما الواردات، فمن المتوقع أن ترتفع بنسبة قدرها 5.4 في المائة لتصل إلى نحو 20.3 مليار دولار خلال عام 2018، نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

في ضوء تلك التطورات، من المتوقع أن يرتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 9.3 في المائة ليصل إلى نحو 5.8 مليار دولار خلال عام 2018.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يستقر العجز عند نفس المستوى تقريباً خلال عام 2018 ليبلغ حوالي 0.5 مليار دولار. أما ميزان التحويلات فمن المتوقع أن يرتفع الفائض بنحو 7.9 في المائة ليبلغ حوالي 1.8 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع 1.7 مليار دولار خلال عام 2017.

على ضوء التطورات السابقة، من المتوقع أن يرتفع العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 4.5 مليار دولار تمثل حوالي 11.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع نحو 4.1 مليار دولار تمثل حوالي 10.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017.

على مستوى التوقعات لعام 2019، من المتوقع أن يتراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية ليصل إلى نحو 4.1 مليار دولار تمثل حوالي 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في المائة ليصل إلى نحو 9.7 مليار دولار تمثل نحو 17.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

على صعيد التوقعات للميزان الجاري في لبنان خلال عام 2019، من المتوقع أن يبلغ العجز في الميزان الجاري حوالي 9.4 مليار دولار تمثل نحو 16.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في السودان، فإنه من المتوقع خلال عام 2018 تحسن الأوضاع الخارجية في ضوء رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان الأمر الذي يؤدي إلى تذليل الكثير من العقبات الإجرائية والتشريعية التي تعترض أنشطته القطاع الخاص للعمل بالسودان، وتسهيل المعاملات المصرفية مع العالم الخارجي وتسهيل أنسياب وزيادة موارد النقد الأجنبي والاستثمارات الأجنبية وتخفيض تكلفه التمويل والمعاملات الخارجية<sup>140</sup>.

من المتوقع زيادة الصادرات بنسبة 7.5 في المائة لتصل إلى 4.3 مليار دولار في ظل الأثر الإيجابي المتوقع لرفع الحظر عن السودان وهو ما سيساهم في زيادة الصادرات بشكل عام والنفط والذهب بشكل خاص. أما الواردات فمن المتوقع نموها بنسبة أقل في حدود 4.5 في المائة لتسجل 7.7 مليار دولار في ظل تقييد الانفاق الحكومي والصعوبات في توفير النقد الأجنبي وهو ما سيحد من مستويات الاستيراد.

نتيجةً للتطورات السابقة، يتوقع انخفاض العجز في الميزان التجاري ليصل إلى نحو 3.5 مليار دولار تمثل نحو 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018، مقارنة مع عجز مثل نحو 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

من المتوقع أن يبلغ العجز في ميزان الخدمات والدخل حوالي 1.6 مليار دولار خلال عام 2018. أما فائض صافي التحويلات، فمن المتوقع ارتفاعه خلال عام 2018 ليبلغ حوالي 1.1 مليار دولار مقابل نحو 0.9 مليار دولار خلال العام السابق.

في ضوء التطورات السابقة، يتوقع ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2018 ليبلغ حوالي 3.9 مليار دولار تمثل نحو 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز مثل نحو 3.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

بالنسبة لعام 2019، من المتوقع انخفاض العجز في ميزان المعاملات الجارية إلى حوالي 3.8 مليار دولار تمثل نحو 2.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بنحو 2.9 في المائة لتصل إلى حوالي 18 مليار دولار خلال عام 2018، كنتيجة لزيادة الأسعار العالمية للنفط.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يتراجع الفائض بنحو 2.1 في المائة ليبلغ حوالي 1.4 مليار دولار خلال عام 2018. أما صافي التحويلات، فمن المتوقع أن يستقر عند نفس المستوى المسجل خلال العام السابق ليبلغ حوالي 4.9 مليار دولار خلال عام 2018.

نتيجةً للتطورات السابقة، يتوقع أن يرتفع العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2018 بنحو 2.6 في المائة ليبلغ حوالي 3.5 مليار دولار تمثل نحو 8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

على صعيد التوقعات لعام 2019، من المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان الجاري ليبلغ حوالي 3.3 مليار دولار تمثل نحو 7.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في لبنان، من المتوقع ارتفاع الصادرات خلال عام 2018 بنسبة 7.5 في المائة في ظل التحسن المتوقع للطلب الخارجي والأثر الإيجابي للسياسات التحفيزية، التي انتهجها مصرف لبنان لدعم بعض القطاعات الإنتاجية. كذلك من المتوقع أن يسهم أي تحسن على صعيد الأوضاع في سورية التي تعد أحد أهم الشركاء التجاريين للبنان في دعم الصادرات. في المقابل من المتوقع ارتفاع الواردات بنسبة محدودة تقارب 1.7 في المائة بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي وتقييد مستويات الانفاق العام. عليه، يتوقع استقرار عجز الميزان التجاري عند مستوى 13.7 مليار دولار خلال عام 2018 تمثل نحو 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يتوقع أن يرتفع الفائض في ميزان الخدمات والدخل، في ضوء النمو المتوقع للمتحصلات من قطاع الخدمات المالية، والارتفاع المتوقع للمتحصلات من قطاع السياحة في ظل الزيادة المتوقعة في أعداد السائحين، فيما سيتأثر ميزان الدخل بالارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة العالمية. كمحصلة من المتوقع ارتفاع فائض ميزان الخدمات والدخل إلى حوالي 0.9 مليار دولار خلال عام 2018، مقارنة مع نحو 0.8 مليار دولار خلال العام السابق.

كذلك من المتوقع ارتفاع الفائض من صافي التحويلات ليبلغ حوالي 3.1 مليار دولار خلال عام 2018 بما يعكس الزيادة في التحويلات التي يستقبلها السوريين المقيمين في لبنان البالغ عددهم مليون سوري إضافة إلى أثر الجهود الحكومية المبذولة لزيادة تحويلات العاملين بالخارج.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع أن ينخفض العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2018 بنسبة 1.0

<sup>140</sup> بنك السودان المركزي، السودان، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.



في **موريتانيا**، سيبقي القطاع الخارجي متأثراً بالظرفية الناتجة عن الانخفاض النسبي لأسعار المعادن وخاصة الحديد وكذلك بتوقف انتاج النفط نتيجة نفاذ المخزون في البئر المستغلة. غير أن الصادرات ستعرف ارتفاعاً بسبب زيادة الكمية المصدرة من الذهب. بالرغم من الارتفاع المتوقع في اسعار منتجات الطاقة، من المتوقع انخفاض الواردات بما يعكس تراجع مستويات استيراد السلع الرأسمالية نظراً لتأثر الموارد الحكومية بتباطؤ النشاط الاستكشافي<sup>141</sup>.

من المتوقع ارتفاع قيمة الصادرات السلعية مع التحسن النسبي المتوقع في أسعار المواد الخام وخاصة المعادن، لتصل إلى نحو 1.8 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع حوالي 1.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017. أما الواردات، فمن المتوقع انخفاضها إلى 2 مليار دولار خلال عام 2018. كمحصلة للتطورات السابقة يتوقع أن يتراجع عجز الميزان التجاري ليبلغ حوالي 0.25 مليار دولار تمثل نحو 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018 بالمقارنة مع عجز بنسبة 8.9 في المائة من الناتج عام 2017. كذلك يتوقع انخفاض العجز في ميزان المعاملات الجارية إلى 0.21 مليار دولار تمثل 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 6.2 في المائة في عام 2017.

بالنسبة لعام 2019، يتوقع استمرار تراجع عجز الميزان الجاري إلى 0.2 مليار دولار تمثل حوالي 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

## ثالثاً: الملاحق الإحصائية

### اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2015-2019)

معدل النمو بالأسعار الثابتة					
**2019	**2018	*2017	2016	2015	
2.0	1.0	-0.5	1.4	4.1	السعودية
2.7	2.5	1.6	2.6	3.8	الإمارات
2.7	3.0	2.0	2.2	3.6	قطر
3.0	2.0	-1.0	3.0	1.9	الكويت
2.8	2.5	0.0	2.0	5.7	عُمان
3.1	3.0	3.0	2.9	2.9	البحرين
<b>2.4</b>	<b>1.8</b>	<b>0.4</b>	<b>2.0</b>	<b>3.8</b>	<b>دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية</b>
2.3	2.2	2.0	-4.1	3.6	الجزائر
3.0	0.5	-0.6	5.7	3.0	العراق
4.8	2.6	-2.7	-17.9	-32.7	اليمن
15.0	36.0	104.0	-8.4	-11.7	ليبيا
<b>4.0</b>	<b>4.9</b>	<b>10.7</b>	<b>-1.8</b>	<b>-0.6</b>	<b>الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون</b>
<b>2.5</b>	<b>1.7</b>	<b>0.4</b>	<b>1.7</b>	<b>3.7</b>	<b>الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط</b>
5.0	4.5	4.3	4.4	4.4	مصر
3.6	3.0	4.1	1.8	4.5	المغرب
5.0	4.5	4.4	0.4	4.9	السودان
3.3	2.7	2.0	0.9	1.1	تونس
2.7	2.5	2.5	1.0	0.8	لبنان
2.8	2.6	2.3	2.0	2.4	الأردن
2.5	2.2	2.9	4.1	3.4	فلسطين
4.5	2.7	3.1	1.5	3.1	موريتانيا
6.0	6.6	7.0	6.7	6.5	جيبوتي
	3	2.5	..	2.7	الصومال
3.0	2.5	2.5	2.2	1.0	القمر
<b>4.3</b>	<b>3.8</b>	<b>3.8</b>	<b>2.6</b>	<b>3.8</b>	<b>الدول العربية المستوردة للنفط</b>
<b>2.9</b>	<b>2.2</b>	<b>1.3</b>	<b>2.0</b>	<b>3.7</b>	<b>إجمالي الدول العربية<sup>(1)</sup></b>

\* تقديرات \*\* توقعات

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية ودولية.  
(1) باستثناء ليبيا واليمن نظراً للتقلبات الحادة التي يشهدها معدل النمو منذ عام 2011

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية  
(2019-2014)

معدل التضخم (%)						
**2019	**2018	*2017	2016	2015	2014	
1.9	5.7	-0.1	3.5	2.2	2.7	السعودية
2.0	2.5	2.0	1.8	4.1	2.4	الإمارات
2.0	4.8	0.9	2.7	1.8	3.4	قطر
2.5	3.1	1.5	3.5	3.7	3.1	الكويت
3.0	2.0	1.6	1.1	0.1	1.0	عمان
3.5	3.0	1.4	2.8	1.9	3.0	البحرين
<b>2.1</b>	<b>4.6</b>	<b>0.6</b>	<b>3.0</b>	<b>2.4</b>	<b>2.6</b>	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
4.0	5.5	5.6	6.4	4.8	2.9	الجزائر
1.8	1.7	0.8	0.4	2.3	2.2	العراق
23.0	25.0	18.0	16.0	9.0	8.1	اليمن
-10.0	-15.0	26.6	25.9	9.8	3.1	ليبيا
<b>1.5</b>	<b>1.0</b>	<b>10.0</b>	<b>9.8</b>	<b>5.5</b>	<b>3.1</b>	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
<b>5.2</b>	<b>6.4</b>	<b>6.1</b>	<b>6.6</b>	<b>4.5</b>	<b>3.5</b>	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
13.5	15.0	30.7	10.2	11.1	10.1	مصر
1.6	1.5	0.7	1.6	1.6	0.4	المغرب
18.0	19.5	24.1	17.8	16.9	36.9	السودان
5.3	5.8	5.3	3.7	4.9	4.9	تونس
2.1	2.5	3.5	-0.8	-3.7	1.9	لبنان
2.5	1.5	3.3	-0.8	-0.9	2.9	الأردن
..	..	..	..	..	26.0	سورية
0.5	0.1	0.2	-0.2	1.4	1.7	فلسطين
5.0	3.7	2.6	1.5	0.5	3.8	موريتانيا
5.0	5.3	5.1	4.3	3.1	2.9	جيبوتي
<b>10.2</b>	<b>11.1</b>	<b>18.6</b>	<b>8.3</b>	<b>8.4</b>	<b>11.8</b>	الدول العربية المستوردة للنفط
<b>8.0</b>	<b>9.0</b>	<b>13.1</b>	<b>7.6</b>	<b>6.7</b>	<b>8.1</b>	إجمالي الدول العربية (1)

\* تقديرات \*\* توقعات

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية ودولية.  
(1) باستثناء سورية لعدم توفر البيانات.

اتجاهات تطور معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية  
(2017 – 2013)

2017	2016	2015	2014	2013	
7.6	7.9	5.76	10.21	13.81	مجموع الدول العربية
-0.2	4.02	8.09	6.86	9.69	الأردن
4.1	3.26	5.45	7.91	23.33	الإمارات
2.9	1.24	2.95	6.51	8.2	البحرين
9.2	8.09	5.32	8.2	7.1	تونس
-4.3	1.76	0.13	14.61	8.41	الجزائر
...	6.33	...	6.38	7.8	جيبوتي
0.2	0.75	2.59	11.92	10.86	السعودية
62.2	29	20.46	17	13.27	السودان
...	...	...	...	...	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
1.3	6.76	-8.9	3.48	16.18	العراق
4.2	1.84	10.02	15.87	8.89	عمان
21.3	-4.57	3.44	10.6	19.59	قطر
2.2	3.58	1.67	3.36	9.97	الكويت
-4.5	5.0	5.06	5.9	6.88	لبنان
15.2	22.54	13.26	0.57	8.28	ليبيا
25.4	39	18.61	15.77	18.89	مصر
6.6	4.45	7.01	5.33	3.67	المغرب
12.6	5.97	10	8.62	13.6	موريتانيا
...	2.16	4.27	0.15	12.51	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي ومصادر وطنية ودولية.  
\* بيان السعودية يمثل المعروض النقدي بمفهومه الواسع M3.

رصيد الموازنة العامة للدولة  
(2019-2014)

رصيد الموازنة للناتج المحلي الإجمالي (%)						
**2019	**2018	2017	2016	*2015	2014	
5.93-	7.34-	8.97-	12.86-	14.81-	2.11-	السعودية
1.82	2.80	0.79-	3.30-	6.75-	4.64	الإمارات
3.64-	4.27-	4.67-	8.79-	0.94-	17.56	قطر
17.00-	16.87-	21.90-	17.66-	17.33-	2.20	الكويت
7.94-	10.37-	12.66-	20.79-	25.45-	1.15-	عُمان
9.29-	9.78-	10.99-	13.99-	12.85-	3.62-	البحرين
<b>4.41-</b>	<b>4.98-</b>	<b>7.33-</b>	<b>10.43-</b>	<b>11.47-</b>	<b>3.02</b>	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
9.35-	9.34-	5.29-	13.13-	13.36-	6.54-	الجزائر
8.52-	5.22-	1.30	9.95-	4.90-	8.41	العراق
7.30-	0.30-	2.00-	20.40-	21.10-	10.60-	اليمن
22.91-	20.93-	22.88-	77.41-	127.40-	39.76-	ليبيا
<b>10.50-</b>	<b>8.21-</b>	<b>3.49-</b>	<b>15.69-</b>	<b>15.35-</b>	<b>3.34-</b>	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
<b>5.82-</b>	<b>5.72-</b>	<b>6.46-</b>	<b>11.57-</b>	<b>12.34-</b>	<b>1.49</b>	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
7.56-	8.23-	10.73-	13.76-	13.35-	12.76-	مصر
2.97-	3.50-	4.05-	4.48-	4.91-	3.44-	المغرب
2.08-	1.81-	0.79-	0.10	1.42-	1.08-	السودان
3.70-	4.99-	6.14-	5.91-	2.13-	4.59-	تونس
9.49-	8.78-	9.87-	8.87-	8.88-	6.16-	لبنان
1.73-	1.73-	2.42-	4.00-	3.48-	2.30-	الأردن
2.50-	3.00-	3.40-	2.40-	5.60-	6.40-	فلسطين
1.46-	0.26-	2.62	0.06-	3.44-	3.31-	موريتانيا
3.80-	6.00-	8.50-	10.40-	12.50-	0.00	جيبوتي
3.80-	6.00-	8.50-	5.00-	1.00-	..	الصومال
4.40-	4.30-	3.20-	3.50-	3.10-	0.00	القمر
<b>5.08-</b>	<b>5.34-</b>	<b>6.19-</b>	<b>7.55-</b>	<b>8.50-</b>	<b>7.84-</b>	الدول العربية المستوردة للنفط
<b>5.62-</b>	<b>5.63-</b>	<b>6.40-</b>	<b>10.46-</b>	<b>11.32-</b>	<b>0.59-</b>	إجمالي الدول العربية

\* تقديرات \*\* توقعات

المصدر : صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.



نسبة أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي  
(2019 – 2016)

**2019	*2018	2017	2016	
1.3	0.6	1.9-	5.2-	مجموع الدول العربية***
7.4-	8.2-	8.4-	9.5-	الأردن
9.0	8.8	5.0	1.3	الإمارات
3.8	3.8	1.0	4.7-	البحرين
9.8-	11.3-	10.3-	8.8-	تونس
10.8-	11.6-	12.7-	16.9-	الجزائر
13.8-	16.1-	18.7-	16.2-	جيبوتي
2.0	1.3	1.9-	3.7-	السعودية
2.2-	2.7-	3.4	3.6-	السودان
9.3	8.3	6.6	2.2	العراق
7.6-	10.1-	15.7-	18.6-	عمان
6.0	5.7	3.0	5.5-	قطر
6.0	4.4	0.6	4.5-	الكويت
16.3-	17.6-	18.7-	19.4-	لبنان
2.9	2.5	2.7	27.1-	ليبيا
1.3-	1.6-	3.3-	7.5-	مصر
3.3-	4.4-	4.9-	5.5-	المغرب
3.8-	4.1-	6.2-	6.8-	موريتانيا
8.0-	9.2-	8.8-	9.5-	اليمن

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

\* تقديرات صندوق النقد العربي.

\*\* توقعات صندوق النقد العربي.

\*\*\* باستثناء سورية والقمر والصومال لعدم توفر البيانات.

## توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2018 و2019 موازن مدفوعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ميزان المدفوعات - الامارات					ميزان المدفوعات - البحرين				
مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار	
توقعات	تقديري	فعلي	توقعات	تقديري	فعلي	توقعات	تقديري	فعلي	توقعات
**2019	**2018	*2017	2016	**2019	**2018	*2017	2016	2016	**2019
2.3	2.2	1.2	0.8-	95.0	92.0	74.1	60.5	الميزان التجاري	95.0
16.9	16.6	15.2	12.8	337.0	332.0	304.6	287.1	الصادرات	337.0
14.6-	14.4-	14.0-	13.6-	242.0-	240.0-	230.5-	226.6-	الواردات	242.0-
1.9	1.9	1.8	1.7	13.1-	13.6-	14.1-	16.1-	ميزان الخدمات والنقل	13.1-
2.8-	2.7-	2.7-	2.4-	44.0-	43.0-	41.0-	39.5-	صافي التحويلات	44.0-
1.4	1.4	0.4	1.5-	37.9	35.4	19.0	4.9	الميزان الجاري	37.9
6.3	6.2	3.5	2.5-	22.5	22.9	19.6	16.5	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	22.5
3.8	3.8	1.0	4.7-	9.0	8.8	5.0	1.3	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	9.0

ميزان المدفوعات - عمان					ميزان المدفوعات - السعودية				
مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار	
توقعات	تقديري	فعلي	توقعات	تقديري	فعلي	توقعات	تقديري	فعلي	توقعات
**2019	**2018	*2017	2016	**2019	**2018	*2017	2016	2016	**2019
14.5	12.5	8.2	6.3	100.0	94.0	70.0	55.8	الميزان التجاري	100.0
40.0	37.0	31.2	27.5	245.0	235.0	205.0	183.6	الصادرات	245.0
25.5-	24.5-	23.0-	21.3-	145.0-	141.0-	135.0-	127.8-	الواردات	145.0-
9.4-	9.1-	8.7-	8.3-	45.0-	44.0-	42.0-	37.3-	ميزان الخدمات والنقل	45.0-
11.2-	11.0-	10.8-	10.3-	40.0-	40.5-	41.0-	42.3-	صافي التحويلات	40.0-
6.1-	7.6-	11.3-	12.3-	15.0	9.5	13.0-	23.8-	الميزان الجاري	15.0
18.1	16.6	11.4	9.4	13.6	13.3	10.3	8.6	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	13.6
7.6-	10.1-	15.7-	18.6-	2.0	1.3	1.9-	3.7-	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	2.0

ميزان المدفوعات - الكويت					ميزان المدفوعات - قطر				
مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار	
توقعات	تقديري	فعلي	توقعات	تقديري	فعلي	توقعات	تقديري	فعلي	توقعات
**2019	**2018	*2017	2016	**2019	**2018	*2017	2016	2016	**2019
36.0	33.0	27.2	20.1	46.0	43.0	36.0	25.3	الميزان التجاري	46.0
68.0	64.0	56.5	46.5	80.0	75.0	65.0	57.3	الصادرات	80.0
32.0-	31.0-	29.3-	26.4-	34.0-	32.0-	29.0-	31.9-	الواردات	34.0-
8.5-	8.2-	8.0-	7.8-	16.5-	15.0-	14.0-	17.5-	ميزان الخدمات والنقل	16.5-
19.5-	19.2-	18.5-	17.3-	18.0-	17.7-	17.0-	16.2-	صافي التحويلات	18.0-
8.0	5.6	0.7	5.0-	11.5	10.3	5.0	8.3-	الميزان الجاري	11.5
26.8	26.2	23.0	18.1	24.0	23.8	21.6	16.6	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	24.0
6.0	4.4	0.6	4.5-	6.0	5.7	3.0	5.5-	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	6.0

\*تقديرات صندوق النقد العربي.

\*\*توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

## توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2018 و2019 موازن مدفوعات الدول العربية الأخرى المصدر للنفط

ميزان المدفوعات - الجزائر					ميزان المدفوعات - العراق						
مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار			
توقعات		تقديري		فعلي		توقعات		تقديري		فعلي	
**2019	**2018	*2017	2016	**2019	**2018	*2017	2016	**2019	**2018	*2017	2016
14.2-	15.0-	16.5-	20.4	31.0	27.5	23.0	11.6	14.2-	15.0-	16.5-	20.4
38.0	36.5	34.0	29.1	67.0	62.0	55.0	40.8	38.0	36.5	34.0	29.1
52.2-	51.5-	50.5-	49.4	36.0-	34.5-	32.0-	29.1-	52.2-	51.5-	50.5-	49.4
9.2-	9.0-	8.8-	8.6	12.5-	12.0-	11.5-	9.1-	9.2-	9.0-	8.8-	8.6
3.3	3.2	3.0	2.7	1.3	1.3	1.2	1.0	3.3	3.2	3.0	2.7
20.1-	20.8-	22.3-	26.3-	19.8	16.8	12.7	3.6	20.1-	20.8-	22.3-	26.3-
7.7-	8.3-	9.4-	13.1-	14.6	13.6	11.9	7.4	7.7-	8.3-	9.4-	13.1-
10.8-	11.6-	12.7-	16.9-	9.3	8.3	6.6	2.2	10.8-	11.6-	12.7-	16.9-
الميزان التجاري				الميزان التجاري				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
الصادرات				الصادرات				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
الواردات				الواردات				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
ميزان الخدمات والدخل				ميزان الخدمات والدخل				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
صافي التحويلات				صافي التحويلات				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
الميزان الجاري				الميزان الجاري				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي				نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي				نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			

ميزان المدفوعات - ليبيا					ميزان المدفوعات - اليمن						
مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار		مليار دولار	
توقعات		تقديري		فعلي		توقعات		تقديري		فعلي	
**2019	**2018	*2017	2016	**2019	**2018	*2017	2016	**2019	**2018	*2017	2016
7.0	5.5	4.5	1.9-	4.6-	4.4-	4.1-	3.0-	7.0	5.5	4.5	1.9-
20.0	17.0	14.5	6.8	0.9	0.8	0.8	0.7	20.0	17.0	14.5	6.8
13.0-	11.5-	10.0-	8.7-	5.5-	5.2-	4.8-	3.7-	13.0-	11.5-	10.0-	8.7-
4.0-	3.2-	2.7-	2.0-	0.5-	0.5-	0.4-	0.4-	4.0-	3.2-	2.7-	2.0-
1.3-	1.1-	0.9-	0.8-	2.8	2.5	2.2	1.9	1.3-	1.1-	0.9-	0.8-
1.7	1.2	0.9	4.7-	2.3-	2.4-	2.3-	1.5-	1.7	1.2	0.9	4.7-
12.0	11.6	13.5	11.0-	16.1-	17.2-	15.8-	19.7-	12.0	11.6	13.5	11.0-
2.9	2.5	2.7	27.1-	8.0-	9.2-	8.8-	9.5-	2.9	2.5	2.7	27.1-
الميزان التجاري				الميزان التجاري				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
الصادرات				الصادرات				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
الواردات				الواردات				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
ميزان الخدمات والدخل				ميزان الخدمات والدخل				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
صافي التحويلات				صافي التحويلات				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
الميزان الجاري				الميزان الجاري				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي				نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			
نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي				نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي				نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي			

\*تقديرات صندوق النقد العربي.  
\*\*توقعات صندوق النقد العربي.  
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

## توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2018 و2019 موازن مدفوعات الدول العربية المُستوردة للنفط

ميزان المدفوعات - تونس					ميزان المدفوعات - الاردن				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري		فعلي	توقعات		تقديري		فعلي
**2019	**2018	*2017	2016	2016	**2019	**2018	*2017	2016	2016
5.5-	5.8-	5.3-	4.8-		10.0-	9.8-	9.7-	9.6-	
15.0	14.5	14.0	13.6	الميزان التجاري	8.8	8.3	7.8	7.6	الميزان التجاري
20.5-	20.3-	19.3-	18.4-	الصادرات	18.7-	18.0-	17.5-	17.2-	الصادرات
0.4-	0.5-	0.5-	0.6-	الواردات	1.7	1.4	1.4	1.2	الواردات
1.9	1.8	1.7	1.7	ميزان الخدمات والنخل	5.0	4.9	4.9	4.8	ميزان الخدمات والنخل
4.1-	4.5-	4.1-	3.7-	صافي التحويلات	3.3-	3.5-	3.4-	3.7-	صافي التحويلات
				الميزان الجارى					الميزان الجارى
13.3-	14.8-	13.3-	11.4-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	22.2-	22.9-	24.0-	24.8-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
9.8-	11.3-	10.3-	8.8-	نسبة الميزان الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي	7.4-	8.2-	8.4-	9.5-	نسبة الميزان الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي

ميزان المدفوعات - السودان					ميزان المدفوعات - جيبوتي				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري		فعلي	توقعات		تقديري		فعلي
**2019	**2018	*2017	2016	2016	**2019	**2018	*2017	2016	2016
3.4-	3.5-	3.4-	4.4-		0.8-	0.8-	0.8-	0.7-	
4.5	4.3	4.0	3.1	الميزان التجاري	0.2	0.2	0.2	0.1	الميزان التجاري
7.9-	7.7-	7.4-	7.5-	الصادرات	1.0-	1.0-	1.0-	0.9-	الصادرات
1.6-	1.6-	1.5-	0.7-	الواردات	0.4	0.4	0.4	0.4	الواردات
1.3	1.1	0.9	0.9	ميزان الخدمات والنخل	0.1	0.0	0.0	0.0	ميزان الخدمات والنخل
3.8-	3.9-	4.0-	4.1-	صافي التحويلات	0.4	0.4	0.4	0.3-	صافي التحويلات
				الميزان الجارى					الميزان الجارى
2.0-	2.4	2.9-	3.8-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	32.4	36.0-	39.9-	38.9-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
2.2-	2.7-	3.4-	3.6-	نسبة الميزان الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي	13.8-	16.1-	18.7-	16.2-	نسبة الميزان الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي

ميزان المدفوعات - مصر					ميزان المدفوعات - لبنان				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري		فعلي	توقعات		تقديري		فعلي
**2019	**2018	*2017	2016	2016	**2019	**2018	*2017	2016	2016
28.3-	27.5-	28.2-	29.6-		13.6-	13.7-	13.7-	14.0-	
26.0	25.0	23.1	20.0	الميزان التجاري	4.6	4.3	4.0	3.7	الميزان التجاري
54.3-	52.5-	51.3-	49.6-	الصادرات	18.2-	18.0-	17.7-	17.7-	الصادرات
0.8-	1.3-	2.5-	7.0-	الواردات	1.1	0.9	0.8	1.1	الواردات
25.0	24.0	21.4	16.5	ميزان الخدمات والنخل	3.2	3.1	3.1	3.0	ميزان الخدمات والنخل
4.0-	4.8-	9.3-	20.1-	صافي التحويلات	9.4	9.7-	9.9-	9.9-	صافي التحويلات
				الميزان الجارى					الميزان الجارى
9.2-	9.4-	10.1-	11.0-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	23.7-	24.9-	26.0-	27.6-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
1.3-	1.6-	3.3-	7.5-	نسبة الميزان الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي	16.3-	17.6-	18.7-	19.4-	نسبة الميزان الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي

ميزان المدفوعات - موريتانيا					ميزان المدفوعات - المغرب				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري		فعلي	توقعات		تقديري		فعلي
**2019	**2018	*2017	2016	2016	**2019	**2018	*2017	2016	2016
0.2-	0.3-	0.4-	0.5-		20.8-	20.5-	19.2-	18.9-	
1.8	1.8	1.6	1.4	الميزان التجاري	30.2	27.8	25.2	22.8	الميزان التجاري
2.0-	2.0-	2.0-	1.9-	الصادرات	51.0-	48.3-	44.4-	41.7-	الصادرات
0.2-	0.2-	0.1-	0.1-	الواردات	7.5	6.5	5.4	5.0	الواردات
0.2	0.2	0.2	0.2	ميزان الخدمات والنخل	9.2	8.8	8.4	8.2	ميزان الخدمات والنخل
0.2-	0.2-	0.3-	0.3-	صافي التحويلات	4.1-	5.2-	5.4-	5.7-	صافي التحويلات
				الميزان الجارى					الميزان الجارى
3.8-	4.9-	8.9-	10.6-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	16.5-	17.3-	17.3-	18.2-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
3.8-	4.1-	6.2-	6.8-	نسبة الميزان الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي	3.3-	4.4-	4.9-	5.5-	نسبة الميزان الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي

\*تقديرات صندوق النقد العربي.

\*\*توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.